الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

جامعة البويرة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم: التاريخ

مظاهر الفساد خلال عهد الدايات في الجزائر ووسائل ردعه

.....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث
(1830_1519)

إعـــــــداد الطالبة
حدة عباس

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور ياسين بودريعة

اللجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور هادي مراح .....الأستاذ الممتحن
الأستاذة الدكتورة رشيدة شدري معمر.....الأستاذة الرئيسة
الأستاذ الدكتور ياسين بودريعة .....الأستاذ المشرف والمقرر

السنـة الجـامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الشكر

الحمد الله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع

وأتقدم بجزيل الشكر لأستاذي المشرف ياسين بودريعة

على حسن معاملته قبل كل شيء

وعلى التوجيهات والنصائح التي أفادني بها لإنجاز هذا العمل

وأشكر أيضا كل من قدم لي يد العون من قريب او بعيد

وأخص بالذكر أمي التي أعانتني معنويا وماديا

كما لا أنسى فضل الأستاذ عمراني عبد المالك

عليا جزاه الله كل خير

وأشكر أيضا كل العاملات بقسم اعارة الكتب

بمكتبة الجامعة وكذا بمتحف المجاهد بالبويرة

الاهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

الى والدي العزيز تغمده الله برحمته الواسعة

الى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

الى أختي فاطمة الزهراء واخواني عبد الرزاق وحمزة وأبو بكر

وكافة أفراد العائلة

الى أساتذتي المحترمين بقسم التاريخ

الى من تركت في نفسي أعمق وأجمل أثر

وأنارت بصيرتي الى من زرعت فيا شغف قراءة الكتب

أستاذتي سميرة طالي معمر

الى رفيقاتي رعاهم الله وأدام رفقتنا (رانية، نجاة، هاجر

وداد، أحلام، مروى، فايزة، سامية، منال، كريمة)

قائمة المختصرات

1- باللغة العربية

تح	تحقيق
تع	تعليق
تق	تقديم
تر	ترجمة
مج	مجلد
ج	جزء
ط	طبعة
ص	صفحة
ع	العدد
م	ميلادي
هـ	هجري
ش. و. ن. ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
د. م. ن	دون مكان النشر
د. د. ن	دون دار النشر
د. ت. ن	دون تاريخ نشر
(كذا)	للدلالة على الكلام الغير مقروء في الوثيقة الأرشيفية

2- باللغة الفرنسية

P	La page الصفحة
IPID	Ibidem(المصدر نفسه /المرجع نفسه)
Op.cit	Opus ci Tatum (المصدر السابق /المرجع السابق)

مقدمة

يعد الكلام عن فساد نظام حكم من المواضيع الواجب التطرق إليها، وهذا للوقوف على بعض الجوانب المهمة في العلاقة بين الراعي والرعية، وكان الحكم العثماني في الجزائر أحد الأنظمة الواجب تشريحها والوقوف على بعض الجوانب الخفية المتعلقة بالفساد المتفشي فيها.

ووجب التذكير أنّ تناول هذا الموضوع قد يؤدي الى تصنيفنا على أننا من الناقمين على الحكم العثماني في الجزائر، والواقع في الحقيقة غير ذلك فقد أردنا الإسهام في هذه النوعية من المواضيع، على غرار كل من تناولها في أنظمة وأزمنة أخرى، وعليه وجب معالجته دون أي عقدة، على أن يكون ذلك دون أي خلفية.

كما ان موضوعنا هذا ليس حكما عاما على كل النظام، بل لا يعدو سوى كونه تتبع لعثرات البعض ممن مارس المسؤولية خلال الفترة القيد الدراسة، وهذا ما يمكن تسميته الفساد، وعليه أردت معالجة هذا الموضوع وقد قمت بوسمه «**مظاهر الفساد خلال عهد الدايات في الجزائر ووسائل ردعه**»

دوافع اختياري الموضوع

كان برغبة مستحكمة في نفسي، وكمحاولة مني لمعرفة الفساد المتفشي لدى بعض الحكام وأصحاب المناصب السامية، ووجب التنويه أنه كان لي نقاش علمي حاد مع الأستاذ المشرف، بسبب حساسية الموضوع وإمكانية عدم التحكم فيه، حيث توصلنا إلى ضرورة معالجته دون أي خلفية.

الإطار المكاني والحيز الزماني

وقد اخترنا من أجل معالجة هذا الموضوع إطار مكاني هو كل القطر الجزائري. رغم أنّ المنطلق هو مدينة الجزائر عاصمة الدولة، لكن فرض علينا في بعض الأحيان تناول نطاقات أخرى بحكم أنّ الموضوع كان متشعبا ولا يمكن حصره في منطقة معينة، كما اخترنا

للموضوع فضاء زماني يتمثل في الفترة ما بين 1671 إلى غاية 1830، وهي الفترة التي تمثل مرحلة الدايات أحد مراحل الحكم العثماني بالجزائر، ولم يكن اختيار الفترة اعتباطيا بل يرجع ذلك لاكتمال التنظيمات الإدارية المختلفة، وهو ما أدى إلى تسجيل بعض مظاهر الفساد في طريقة تسيير شؤون الدولة.

الإشكالية

فرض علينا موضوع الدراسة الإشكالية التالية (هل تسجيل بعض مظاهر الفساد في الجزائر خصوصا لدى بعض الحكام كان بسبب النظرة الدونية للجزائري، أم كان ذلك تصرف فردي يعبر عن أفعال معزولة لبعض أفراد جماعة الأتراك عموما؟) تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية منها ميلي:

- ✓ هل كان الفساد ظاهرة عامة أم كان ذلك أفعال معزولة؟
- ✓ هل كان الفساد بسبب وجود جماعة متحكمة هي الاتراك؟
- ✓ هل كان الفساد بسبب نوعية التنظيمات الإدارية على غرار تبني نظام الالتزام الذي يشبه في بعض جوانبه بيع المناصب؟
- ✓ هل كان هناك تسجيل لمظاهر الفساد في المصادر المحلية، وإذا كان كذلك ماهي نظرته للحكم العثماني في الجزائر.

المنهج المتبع

ولدراسة هذا الموضوع والإلمام بجميع جوانبه اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، فالمنهج الوصفي تمثل في محاولة جرد بعض مظاهر الفساد، ثم تحليل تلك المظاهر ومحاولة فهم ما كان يحدث، على الأقل معرفة بعض الجوانب المهمة في الموضوع.

خطة البحث

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات المتفرعة عنها قمنا بوضع هيكلة للمذكرة اشتملت على مقدمة وثلاثة فصول وكل فصل قسمناه الى عدد من المباحث، وخاتمة تضمنت مجموعة من النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة متبعة بعدد من الملاحق.

فالمقدمة كانت للتعريف بالموضوع وأهميته من خلال التطرق إلى دوافع اختيار الموضوع طرح الإشكالية والصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة.

الفصل الأول جاء بعنوان طبيعة الحكم العثماني بالجزائر، حيث تناولت فيه تجنيد الإنكشارية لصالح الجزائر، ثم محالة تشريح الصراع الخفي بين الجيش الإنكشاري والرياس على السلطة، ثم في الأخير الكلام عن احتكار السلطة والمناصب السامية في جماعة محددة هي الأتراك، ومن خلال هذا الفصل سجلنا بعض مظاهر الفساد السياسي المتمثل أساسا في المحسوبية في تسليم المنصب وكذا الاغتيالات السياسية.

في حين الفصل الثاني الذي جاء بعنوان الفساد سياسة عامة أم حالات خاصة، أشرنا إلى بعض الدايات الذين من وجهة نظري لا يستحقون المنصب مع دلائل توضح هذا الحكم، كما تطرقت إلى تدخل النساء في بعض القضايا وهو الجانب الغامض والمسكوت عنه بسبب قلة المعلومات حول هذا الأمر، ثم عالجت موضوعي الالتزام والضرائب كونهما أحد المداخل إلى الفساد، ثم أنهينا الفصل بالكلام عن العوايد والهدايا.

أما الفصل الثالث الموسوم بالراعي والرعية أشرنا فيه إلى تدخل اليهود في السلطة، ثم قمنا بجرد لبعض القضايا الجزائية، وخصصنا جانبا لنظرة الجزائريين الى الحكم العثماني من خلال تحليل مصدرين محليين هما مذكرات أحمد الشريف الزهار وفريد منسية لمحمد صالح العنتري. وفي الأخير وضعت خاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها من خلال هذا الموضوع.

المصادر والمراجع

من أجل معالجة هذا الموضوع اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع التي أفادتني في مختلف جوانب الموضوع وكان من أهمها:

أولا المصادر

لابد أن اشير الى أنني قمت بتحليل لبعض الوثائق الأرشيفية التي تضمنت إشارات حول الموضوع، والموجودة في المكتبة الوطنية الجزائرية، وفيما يخص المصادر الأدبية فسأحاول أن أذكر بعضها على سبال المثال لا على سبيل الحصر ومنها:

_ مذكرات أحمد الشريف الزهار «نقيب أشراف الجزائر» الذي يعد من المصادر الأساسية لدراسة تاريخ الجزائر الحديث، خاصة وأنه وردت فيه معلومات حول طريقة تعيين بعض الدايات. فضلا عن الإشارات الواردة حول بعض مظاهر الفساد على غرار الاغتيالات وغيرها، كما أن وجهة نظر الزهار كان لها دور في إثراء الموضوع خصوصا حول نظرة الجزائريين للحكم العثماني.

_ محمد الصالح بن العنتري «فريدة منسية» الذي قام بتحقيقه يحيى بوعزيز هو بدوره استفدنا منه خصوصا حول طريقة تعيين البايات، وكذا معرفة وجهة نظره اتجاه الحكم العثماني بالجزائر عموما.

-مذكرات القنصل الأمريكي وليام شالر، وهو مصدر متميز حيث جاء في شكل أخبار وتشريح دقيق لواقع الجزائر خلال الفترة الأخيرة للحكم العثماني.

ثانيا المراجع

كما اعتمدنا على العديد من المراجع وكان من بينها تلك التي درست الفترة العثمانية بصفة عامة، مثل كتب ناصر الدين سعيدوني منها على وجه الخصوص كتابه النظام المالي، كما اعتمدنا على كتب أبو القاسم سعد الله منها الجزء الأول من كتابه المشهور

تاريخ الجزائر الثقافي، وهناك مراجع أخرى منها كتب عمار عمورة، وكتاب التر سامح عزيز وغيرهم.

الصعوبات التي واجهت الدراسة

لا تخلو أي دراسة من الصعوبات والعراقيل ويمكن أن نجملها فيما يلي:

-صعوبة الموضوع بحكم الإشارات القليلة حوله.

-ضيق الوقت المخصص لإنجاز مذكرات الماستر بصفة عامة.

إنّ ذكر هذه الصعوبات جاء من باب وجوب إطلاع القارئ وتنويره، من أجل الاحتياط عند إنجاز مذكرته على غرار ما قمت به، وقد التزمت في كل اطوار انجازي لهذا العمل بالأمانة العلمية والطرح الموضوعي لحد كبير، والمنهجية التاريخية لحد ما بحكم قلت معرفتي بالجوانب المنهجية الواجب تطبيقها في مذكرة التخرج، وأنا على أمل أن تكون لبنة في إثراء المكتبة الجزائرية وذلك لإمكانية التطرق إليه من زوايا أخرى، واستغل الفرصة لأشكر الأستاذ المشرف على كل ما قام به من أجل إخراج المذكرة في هذه الحلة، والحمد لله

الفصل الأول

طبيعة الحكم العثماني

الفصل الأول: طبيعة الحكم العثماني

1- التجنيد

1-1 كيفية التجنيد

يعود تواجد الجيش الإنكشاري بالجزائر إلى تاريخ انضمامها للخلافة العثمانية عام 1518 م، بإرسال السلطان العثماني سليم الأول (1512-1508) أول فرقة من الجيش الإنكشاري إلى الجزائر عددهم 2000 جندي من خيرة الجنود و400 متطوع[1] لدعم جنود خير الدين البالغ عددهم أنذك 5000[2]، وبالتالي فالجيش الإنكشاري بالجزائر في بداية تشكيله ضم عناصر من العثمانيين والجزائريين[3].

كما أرسل السلطان العثماني سنة 1556 إلى صالح رايس 6000 جندي، ومنذ هذا التاريخ بدأ تجنيد المتطوعين من المناطق التابعة للدولة العثمانية[4] ، وتأكد الوثائق الأرشيفية انه بالفعل كانت الجزائر تجند من الأقاليم العثمانية، منها رسالة مؤرخة عام 1765 من داي أزمير إلى الحاج عثمان جاء فيها «... ومقدما من طرف أزمير سفينة حملنا بها ثلاثة مائة وثمانون نفر يولداش والمرجو (كذا) ورودها للجزائر سالمة مجبورة ...»[5]

---

[1] عائشة غطاس وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007، ص 69.

[2] فتيحة صحراوي، الجزائر في عهد الداي حسين، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2020، ص 65.

[3] جميلة معاشي، الإنكشارية والمجتمع بايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص 12.

[4] محمد خير الدين فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، د. د. ن، د. م. ن، 1969، ص 81. اما بعض المراجع فتذكر ان السلطان العثماني سمح لخير الدين بتجنيد المتطوعين منذ سنة 1525، ينظر: جميلة معاشي، نفس المرجع السابق، ص12. ينظر أيضا: عبد الرؤوف بن صغير، التجاذب في قضية المتطوعين بين سلطة الباب العالي ودايات الجزائر 1711_1830، **مجلة عصور جديدة**، مج 13، ع02، الجزائر، نوفمبر 2023، ص240.

[5] المجموعة 3190، الملف الأول، الوثيقة رقم 56، في قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر. (ينظر الملحق رقم 1 ص95)

وإن عملية جمع المتطوعين في الجيش الإنكشاري كانت تتم بطريقتين.

الطريقة الرسمية

يأخذ أولا إذن السلطان العثماني لمباشرة عملية جمع المتطوعين بأقاليم الدولة العثمانية[1] فيرسل إليه طلب التجنيد مع القبطان باشا*، وفي حال وافق يصدر فرمان** لهذا الغرض[2] ويرسله إلى حكام الولايات العثمانية، ليسهلوا مهمة جميع المتطوعين على الأشخاص المكلفين بأدائها[3].

بعدها تأتي مهمة الوكلاء والمتمثلة في دعوة الأفراد للانضمام الى صفوف الجيش الإنكشاري بالجزائر[4]، ويرغبونهم في الذهاب معهم بوصفهم لهم حياة الرفاهية التي سيعيشونها والامتيازات التي سيحصلون عليها ويبالغون في تقديم الوعود لإقناعهم[5].وينادون بأعداد أصواتهم للربح بدون تعب وجمع النقود بدون عرق، ودون بذل أي جهد تعال للانطواء تحت علمنا [6] .

---

[1] محمد بوشنافي، تجنيد المتطوعين للجيش الإنكشاري الجزائري أثناء العهد العثماني من خلال الوثائق، **مجلة عصور جديدة**، ع 13، الجزائر، أفريل 2014، ص 130.

*القبطان باشا هو القائد البحري الأعلى للأسطول العثماني، ينظر: محمد شعبان صوان، البلاد العربية في ظل الحكم العثماني 1516-1800، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 400.

**الفرمان كلمة فارسية، يقصد بها عهد السلطان للولاة ويحتوي الفرمان على توجيهات وأوامر، تنظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تع. تق. تح، محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006، ص 83.

[2] عبد الرؤوف بن صغير، المرجع السابق، ص 240.

[3] محمد بوشنافي، نفس المرجع السابق، ص130.

[4] رابح كنتور، الجيش الإنكشاري في الجزائر 1519-1830، **مجلة أفكار وآفاق**، مج 9، ع 02، الجزائر، 2021، ص 92.

[5] نوردين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006، ص73.

[6] عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، تر، محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1989، ص133.

يجمع المتطوعون بخان* وتسجل أسماؤهم[1] وأعمارهم وبلدتهم في قوائم[2]، وحتى لا يتراجع المتطوع عن قراره يقدم له القليل من المال[3]، ويسرع في نقلهم على متن سفينة توصلهم إلى الجزائر[4] يأمنها الوكلاء[5] . وأحيانا لعدم وصول السفينة الجزائرية يستأجر الوكلاء سفن أوروبية أو إسلامية وينقل المتطوعون على متنها[6].

جدول يوضح انتقال المتطوعين على متن سفن أجنبية:[7]

السنة	السفينة	عدد المتطوعين
1823	انجليزية	36 متطوع
1826	هولندية	40 متطوع
	انجليزية	93 متطوع
1827	انجليزية	155 متطوع

*الخان يقصد به النزل او الفندق، وهو المقر الذي يقيم فيه التجار الأجانب بشكل مؤقت، مثل الخان الموجود بأزمير يتكون من 32 غرفة يجمع فيه المتطوعين الى حين إرسالهم الى الجزائر. ينظر: حسان الحلاق وعباس الصباغ، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، ط1، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، 1999، ص 80. ينظر أيضا : محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص 129.

[1] محمد دراج، العلاقات العسكرية بين الدولة العثمانية وإيالة الجزائر (1520–1830) التجنيد العسكري نموذجا، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا**، مج 04، الجزائر، سبتمبر 2021، ص 566.

[2] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص74.

[3] فونتير دوبرادي، الجزائر خلال القرن الثامن عشر، تر. تع لخضر بوطبة، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2021، ص 81، 82.

[4] وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع. تق عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 68.

[5] وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816–1824) تح. تع. تق اسماعيل العربي، ش. و. ن ت، الجزائر، 1982، ص52.

[6] رابح كنتور، المرجع السابق، ص 94.

[7] محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص132.

إضافة الى دور الوكلاء فقد كانت ترسل بعثات [1].

جدول مساهمة البعثات في جمع المتطوعين:[2]

تاريخ ارسال البعثة	الوجهة	عدد أفراد البعثة	عدد المتطوعين الذين جُلبوا
1800-07-23	سميرن	22 فرد	279 متطوع
1800-09-21	جزيرة رودس	12 فرد	170 متطوع
1805-11-23	تركيا	24 فرد	/

ثانيا الطريقة الغير رسمية

تكون دون تدخل الباب العالي[3]،بحيث يساهم الجنود القدامى في جمع المتطوعين من بلدانهم الأصلية[4].وكذاك يسمح للمهاجرين إلى الجزائر بالانخراط في صفوف الإنكشارية والحصول على نفس امتيازاتهم[5]،بعد نزولهم من سفن الحجيج والتجارية التي اختبأوا فيها[6]

جدول يوضح انتقال المتطوعين على سفن الحجيج والتجارية [7]:

السنة	السفينة	عدد المتطوعين
1816	سفينة تجارية من الاسكندرية	4
1829	سفينة حجيج	2
1829	من تونس	6

وفيما يخص المناطق التي تتم فيها عملية جمع المتطوعين فكلها تابعة للدولة العثمانية. وأكبر عدد من المتطوعين كانوا يرسلون من مدن الأناضول ديار بكر، أنقر، قونية، بني

---

[1]محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص 130.

[2] تم إعداد الجدول بالاعتماد على المراجع التالية : عائشة غطاس وآخرون ، المرجع السابق، ص 69،70. ومحمد بوشنافي، نفس المرجع السابق، ص130.

[3] نفسه، ص113.

[4]حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص81.

[5]، Fray Diego Haedo: Topographie et histoire générale d'Alger ; traduction, de Monnereau et A Berbrugger ,Alger ,1870 ,p56.

[6]جميلة معاشي، المرجع السابق، ص16.

[7] تم إعداد هذا الجدول انطلاقا مما جاء في : خليفة حماش، تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني، كلية الادب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة –الجزائر، د.ت. ن، ص33.

شهير...[1]وخاصة من أزمير وهذا ما يؤكده فونتير دوبرادي بقوله: كانوا في العادة يجندون الجند من أزمير...»[2] . ومن أوربا الشرقية أدرنه، صالونيك، مورة، روملي [3]ومن مدن بحر ايجه وكريت وقبرص ورودس. وبتالي فالمتطوعون ينتمون لمختلف الأجناس وما يشترك بينهم أنهم من رعايا الدولة العثمانية ومسلمين.[4]

أما الانتماء الاجتماعي للمتطوعين فقد اختلف في بداية العهد العثماني عن أواخره، بحيث في البداية كانوا من خيرة الشباب ومجيؤهم كان بدافع الجهاد[5]، وأكثرهم من أبناء الفلاحين وبعضهم دفع الرشوة مقابل انضمام أبنائهم إلى الإنكشارية[6]، ومع مطلع القرن 18 تم تجنيد حتى المتسكعين في الموانئ[7] آملين التخلص من فقرهم ومنهم من كان مجرما في بلده الأم[8]، فالسلطة العثمانية استغلت فرصة التجنيد للتخلص منهم فربما يساعدهم التجنيد على اصلاح أنفسهم.[9]

يثبت ما سبق ذكره من خلال إرسال السلطان العثماني سنة1804 حوالي 50 شخص تسببوا في اعمال شغب في احدى مناطق جزيرة قبرص إلى الجزائر[10]، ونجد وليام شالر يعيب على جنود الإنكشارية وانتمائهم الاجتماعي بقوله:» ... ومعظم الذين يقبلون الانخراط

---

(1) عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 72.

(2) فونتير دوبرادي، المصدر السابق، ص 81.

(3) محمد دراج، المرجع السابق، ص558.

(4) عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص72.

(5) محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص 135.

(6)ايرينا بيتروسيان، الإنكشاريين في الإمبراطورية العثمانية، مركز جمعية المجد للثقافة والتراث، دبي، 2004 ص 34، 35

(7) محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص 135.

(8) عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص133.

(9) محمد بوشافي، المرجع السابق، ص135.

(10) جميلة معاشي، المرجع السابق، ص15.

في سلك الإنكشارية من الأشرار الذين يخرجون من السجون وينتمون إلى أحط الطبقات الاجتماعية في تلك البلاد...»[1]

أماعن أعمار المجندين فكانوا من مختلف الاعمار فمنهم الصغار والشبان ورجال بدأهم المشيب[2]، وتختلف فترة التجنيد وعدد المجندين من بعثة إلى أخرى حسب الظروف التي تمر بها الإيالة[3] واحتياجاتها العسكرية فيزداد عددهم وقت الحروب.[4]وتزداد مع ذلك تكلفة عملية التجنيد التي وضعها حكام الجزائر [5] تحت تصرف الدائيات*.بالاضافة الى الهدايا الباهظة التي كانت تقدم لأصحاب المناصب الكبيرة[6]على رأسهم القبطان باشا[7]، وغيرها من المصاريف كتكلفة نقل المجندين[8].

وفور وصول المتطوعين إلى الجزائر يسجل الباشا كتاب كل المعلومات الخاصة بهم في سجل (دفتر يكيجري)[9]، ورقم الوجق الذي يلتحق به كل متطوع وكذلك الأودباشي الذي

يرأسه[1]، ثم ينتقلون الى الثكنات مقر سكناهم[2] ويجبرون على احترام نظامها الصارم فمثلا الجندي الشاب لا يخرج من الثكنة*، إلا يوم الخميس رفقة الحراس[3]، ويعودوا إليها قبل

---

[1] وليام شالر، المصدر السابق، ص52.

[2] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص73.

[3] رابح كنتور، المرجع السابق، ص94.

[4] محمد دراج، المرجع السابق، ص568.

[5] حنيفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 15.

*الدائيات هم موظفون يرسلهم حكام البلاد إلى خانات الجزائر بالمدن العثمانية لتنظيم عملية التجنيد لصالح الإيالة ويرأسهم باشا دائي عينه داي الجزائر او قبطان داريا، ينظر: عبد القادر فلوح، دور وكلاء الجزائر في تجنيد المتطوعين لصالح الايالة، **مجلة الدراسات التاريخية والعسكرية**، الجزائر، جويلية 2019، ص 79. ينظر أيضا: محمد دراج، المرجع السابق، ص561.

[6] فتيحة صحراوي، المرجع السابق، ص65.

[7] محمد خير دين فارس، المرجع السابق، ص82.

[8]عائشة غطاس، المرجع السابق، ص70.

[9] إلهام يوسف وولاء علي صقر، التشكيلات العسكرية العثمانية في الجزائر 1518-1887، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، مج 41، ع 1، سوريا، 10-02-2019، ص 173.

المغرب[4] أما الجنود المتزوجين فيسكنون خارج الثكنة وكان لهم حولي 800 مسكن في مدينة الجزائر[5]، وكل جندي يزود بلباس خاص وكذلك بسلاح[6] يدفع ثمنه من ماله الخاص[7].والجندي الموجود في الثكنة يدفع له مرتبه كل شهرين ويزداد مع الأقدمية في الرتبة، كما يحصل على هدايا مثلا عند تعيين داي جديد أو زيادة مولود لدى السلطان العثماني (يسمى مرتبه بالجرات الصغرى) أما جندي المنظم للحاميات العسكرية في الإيالة يحصل على مرتب سنوي (جرايات كبرى)[8].

ويكون التدرج في الرتب العسكرية حسب مبدأ الأقدمية[9] فيقضي الجندي ثلاث

ثلاث سنوات من الخدمة العسكرية لكي يرتقي لمنصب أعلى[10] . يبدأ برتبة يولداش (جندي جديد)، ثم أسكي يولداش (جندي قديم)، باش يولداش (رئيس اليولداش)، وكيل الخرج

---

(1) محمد دراج، المرجع السابق، ص 566.

(2) إلهام يوسف و وولاء علي صقر، المرجع السابق، ص175.

*الثكنات عددها 08 بالجزائر وهي ثكنة باب عزوز، المكررين، الخراطين، صالح باشا، يكي، اسكي، يلي. وكل أوده في الثكنة (غرفة) لها مسؤول تركي كبير في السن يسمى طبجي. ينظر: فهيمة عمريوي، الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 18، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص62 وما بعدها. ينظر أيضا: إلهام يوسف و وولاء علي صقر، المرجع السابق، ص175.وديفولكس، خطط مدينة الجزائر من خلال مخطوط ديفولكس والأرشيف العثماني، تر. تح. تع مصطفى بن حموش وبدر الدين القاضي، المجمع الثقافي الامارات العربية المتحدة، 2004، ص256.

(3) وليام شالر، المصدر السابق، ص 59.

(4) جيمس لندر كاثكارت، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، تر اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 137.

(5) Fray Diego HAEDO ، op. Cit, p69.

(6) وليام سبنسر، المصدر الساق، ص70.

(7) محمد دراج، المرجع السابق، ص566.

(8) نفسه، ص 567. وفي حالة وصل المتطوعون في وقت دفع الأجور فيتقاضى كل واحد منهم مرتبه. ينظر: فونتير دوبرادي، المصدر السابق، ص82.

(9) فهيمة عمربوي، نفس المرجع السابق، ص 41.

(10) أحمد سليماني، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص 67.

(عريف أول)، أوده باشا (ملازم أول)، أشجي أو عشجي(طباخ)، عشجي باشي (رئيس الطباخين)، بولك باش (نقيب) كاهبة، باش بولك باشي، يايا باشي، الآغا.[1]

1-2 بدايات التدخل في الحكم

إن أهم ميزة ميزت الوضع السياسي بالجزائر خلال العهد العثماني هي سيطرت الجيش الإنكشاري الشبه مطلقة في طريقة تعيين الحكام[2]، فكانوا يحيكون المؤامرات لإحاطة بهم[3] ويتلاعبون بتوليتهم حسب هواهم[4]، فالشيء المهم بالنسبة للجيش الإنكشاري هو سيطرتهم على البلاد والقضاء عل كل من يقف في وجههم[5]، فإذا اضطروا يلقون القبض على الباشا ويرسلونه إلى إسطنبول[6]، ولعل أهم سبب لتمرد الإنكشارية هو تأخر دفع رواتبهم في بعض الأحيان فيقومون بعزل الحاكم ويعينون من يمنح لهم المال والهدايا[7].

1-2-1 تمرد جنود الإنكشارية وتعيينهم لحسن قورصو بكلربكي

الظاهر أن تمردات الإنكشارية على السلطة الحاكمة ظهرت لأول مرة بعد وفاة صالح رايس[8] بمرض الطاعون فترة حصاره لوهران[9]، عن عمر ناهز 70 سنة[1]في رجب

---

(1) عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص79، 80.

(2) حنيفي هلايلي، التطور السياسي والعسكري للجيش الجزائري خلال الفترة العثمانية، **مجلة الحوار المتوسطي**، مج9، ع 1، الجزائر، مارس 2018، ص 13.

(3) عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص88.

(4) أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية (الجيش الجديد)، دار القاهرة مصر،2007، ص156.

(5) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997 ص 57.

(6) مثلما ما حدث مع حسن ابن خير الدين سنة 1557". ينظر: Fray Diego Haedo, op. cit. p69 سآتي بذكر مزيد من التفاصيل حول هذه الحادثة صفحة22.

(7) عبد الحميد بن زيان ابن أشنهو، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، د. د. ن، الجزائر، 1982، ص 140.

(8)جون وولف، الجزائر وأروبا 1500-1800 تر. تع أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 111.

(9) حنيفي هلايلي، بنية الجيش، المرجع السابق، ص94.

963هـ/1556م[2]، وتولى في مكانه حسن قورصو دون علم السلطان العثماني[3] . وواصل حصار وهران براو بحرا وكاد ينجح في تحريرها من الإسبان[4]، لولا إرسال السلطان رسالة له مع العلج علي يأمره فيها برفع الحصار[5] .

واما عن الأسباب التي دفعت السلطان العثماني لإعطاء هذه الأوامر فتتلخص أساسا في التحاق الأسطول الجزائري بالأسطول العثماني لصد الهجوم الاسباني الذي قاده أندريا دوريا على شواطئ البوسفور[6] . كذاك لعدم رضى السلطان العثماني على حسن قرصو لاستحواذه على الحكم.[7]وتخوفه من استيلاء هذا الأخير على وهران بعد تحريرها ومن ثم يستقل في حكم الجزائر. بالإضافة الى تخوفه من تمادي جنود الإنكشارية أكثر وتدخلهم في السياسة.[8]

ولقد كان لقرار السلطان تداعيات وخيمة فقد أعلن حسن قورصو تمرده لأنه كان يرى في تحريره لوهران أمرا واقعيا لا محالة، ولذلك اشتعلت نيران الحقد في نفسه والرغبة في

---

[1] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 93.

[2] حسين بن رجب شاوش ابن المفتي، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، ط1، تح، صالح فركوس، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، 2009، ص 40.

[3] عبد الرحمان بن محمد الجيلاني، تاريخ الجزائر العام، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 89.

[4]عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ (الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962)، ج2، دار المعرفة الجزائر،2009، ص196.

[5] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومه، الجزائر، 2012، ص81.

[6] نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة الجزائر، 2006، ص 101.

[7] مبارك بن محمد الهلايلي المليلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964 ص 89.

[8] وهو السبب الأكثر اقناعا، فتمرد الجيش الإنكشاري على السلطة لم يكن في الجزائر فقط، بل حتى في الأستانة فكانوا يتلاعبون بتولية السلاطين العثمانيين وكذا عزلهم منذ عهد السلطان سليمان القانون (1520-1566)، ينظر: علاء موسى كاظم نورس، مدى مسؤولية الإنكشارية في تدهور الدولة العثمانية، قسم التاريخ، كلية الأدب، جامعة بغداد، ص 44.

الانتقام. ولما سمع بخبر البيلرباي الجديد الذي أرسله السلطان العثماني[1]وهو جلبي كرد أوغلي[2]، تؤكد أنه في حال رضخ لأوامر السلطان فلن ينجوا من عقابه لاستلائه على الحكم[3].

وكان تمرد حسن قورصو أمام أوامر بادي شاه الإسلام*، بمحاولة منعه للباشا الجديد من الدخول إلى موانئ الجزائر[4]، بدعم من جنود الإنكشارية، اللذين اشتدوا غيضا من السلطان العثماني الذي أمر بانسحابهم من حصار وهران غير مبالي لجهودهم التي ذهبت سدى. كما أن حسن قورصو كان محبوبا لدى الجميع ومعروف بقدراته العسكرية لذلك لم يقبلوا بتعيين باشا غيره.[5]

وأول ما قام به حسن قورصو بعد إعلانه عن التمرد هو تقديمه أوامر لقائد عنابة العلج مصطفى ولقائد بجاية ساردو بعدم السماح للباشا الجديد بالنزول من سفينته.[6] ويطلبوا منه الرجوع إلى الأستانة، وإذا لم يرضى يطلقون النار على سفينته وبسبب إصراره على عدم الرحيل أطلق قائد عنابة بعض طلقات المدفع فاضطر إلى التراجع [7]، وحينها أرسل خبرا إلى الرياس ليساعدوه فاستجابوا له ووقفوا إلى جانبه[8]. فمن جهة الرياس لم يكونوا راضين

---

(1) يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 44.

(2) عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص196.

(3) محمد خير الدين فارس، المرجع السابق، ص43.

*بادي شاه الإسلام هو لقب من ألقاب السلطان العثماني. ينظر، وليام سبنسر، المصدر السابق، ص45.

(4) عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ، المرجع السابق، ص196.

(5) عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص198.

(6) صالح عباد، المرجع السابق، ص198.

(7) Fray Diogo de Haedo , histoire des rois d'Alger(ed1881) , traduite H.D. De Grammont. Adolphe Jourdan libraire éditeur. Alger ; 1881, p 100.

(8) عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص198.

عن تعيين حسن قورصو *، وفضلوا تعيين شخص من أصدقاء خير دين لأنه في حال حكم البلاد أحد من طرف الإنكشارية سيتعالى جنود الإنكشارية عليهم[1]، لذلك سانده قائد الرياس شلوق ومساعديه.[2]

لم يكن صعبا على الرياس إدخال الباشا الجديد إلى القصر ليلا[3]، وفي الصباح استيقظ أهالي مدينة الجزائر على أصوات مدافع الباشا الجديد.[4] وأول أمر قام به البايلرباي تكلرلي هو تصفية أعدائه على رأسهم حسن قورصو فقام بإعدامه وعذب قائد بجاية إلى أن مات أما قائد عنابة خوزق وهو حي.[5]

تمكن البعض من اتباع حسن قورصو من النجاة بحياتهم ، وعزموا على الانتقام لمقتله[6] وتزعمهم يوسف قائد تلمسان السابق، والذي كان صديقا وفيا لحسن قورصو[7]،

وانتظروا حلول الفرصة المناسبة لاغتيال الباشا تكرلي**.أنذاك كان وباء الطاعون منتشرا في مدينة الجزائر فخرج الباشا تكلرلي منها خوفا من اصابته بالمرض، ونصب خيمة تبعد بثلاثة أميال عن المدينة قرب الشاطئ. وتزامن هذا مع خروج البحارة في غارة بحرية فحاصر اتباع

*حسن قورصو أصله من مدينة كوريسكا لذلك لقب بقورصو ولد سنة 1518، تولى منصب آغا الإنكشارية وتوفي سنة 1556 في سن الثامنة والثلاثين، ينظر: فطيمة زيطوط، قاموس حكام الجزائر العثمانية في عهد البايلربايات 1518-1887، مذكرة ماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019، ص32.

(1) عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص199.

(2) صالح عباد، المرجع السابق، ص 82. ومنذ هذه الحادثة بدأ الصراع بين الجيش البري والبحري". ينظر: حنيفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري، المرجع السابق، ص94.

(3) عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص199.

(4) مبارك بن محمد الهلايلي المليلي، المرجع السابق، ص90.

(5) صالح عباد، المرجع السابق، ص 82.

(6) جون وولف، المرجع السابق، ص111.

(7) عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 200.

**الباشا تكرالي عرف باسم تاكا أو علي أو بتكلرلي ولد سنة 1506 وتوفي سنة 1556 في الخمسين من عمره، تولى حكم البلاد سنة 1556. ينظر: فطيمة زيطوط، المرجع السابق، ص34.

حسن قورصو أبواب مدينة الجزائر[1]، وهجم زعيمهم على الباشا الذي اختبأ في الجامع الصغير خارج مدينة الجزائر، الا انه قتل مع رجاله [2].

بعد قتل الباشا الجديد عين يوسف في منصب بكلربك* من طرف الإنكشارية خلفا للباشا[3] ولم يحكم إلا 6 أيام ثم توفي بمرض الطاعون سنة 1557[4]، قبل أن يصدر قرار من السلطان العثماني بعزله[5]. وعينوا في مكانه قائد عنابة يحي الذي حكم لستة أشهر، [6]وبعدها قام السلطان العثماني بإرسال حسن ابن خير الدين سنة 1557 إلى الجزائر مع قوة بحرية مسلحة بشكل جيد[7] تحالفت مع رياس الجزائر فخضع الجند لهم دون أي مقاومة ونصب حسن باشا في منصب أمير الأمراء للمرة الثانية.[8]

1-2-2 تمرد جنود الإنكشارية على حسن باشا

حسن باشا هو الاخر لم يسلم من مؤامرات الجنود ضد الحكام، بسبب مصاهرته لملك كوكو ومنحه الاذن للزاويين بحمل السلاح داخل مدينة الجزائر [9] ، وأيضا تجنيده رجال من قبائل زواوة ليتولوا حراسة مدينة الجزائر أثناء مهاجمته للمغرب الأقصى لعدم ثقته في جنود الإنكشارية [10]. ومن اهم أسباب تمردهم وفاة الصدر الأعظم رستم باشا وهو الداعم لحسن

---

[1] مبارك بن محمد الهلايلي المليلي، المرجع السابق، ص91.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 82.

* بكلربك مردفها أمير الأمراء بكلربكي، استخدم هذا اللقب خلال العهد العثماني بالدلالة على أعلى وظيفة في الإيالة. ينظر: مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000 ص 65،66.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص 83.

[4] مبارك بن محمد الهلايلي المليلي، المرجع السابق، ص91.

[5] جون وولف، المرجع السابق، ص112.

[6] صالح عباد، المرجع السابق، ص83.

[7] Fray Diego Haedo, op – cit , p 114.

[8] عمارة عمورة، المرجع السابق، ص196.

[9] صالح عباد، المرجع السابق، ص87.

[10] محمد خير دين فارس، المرجع الاسبق، ص 46.

باشا[1]، وبموته ضعف نفوذ هذا الأخير في الأستانة*.كل هذه الأسباب دفعت الإنكشارية للتمرد بزعامة الآغا حسين مع الباي كوسه محمد[2] وديوان الإنكشارية**.

اتفقوا في البداية على قتله لكن العواقب ستكون وخيمة لأنه ابن خير الدين ومحبوب لدى الجزائريين[3]، لذلك اتخذوا قرار القبض عليه وأخذه إلى الأستانة[4] بتهمة محاولة تأسيسه دولة مستقلة عن الخلافة العثمانية، واستبدالهم بمجندين جزائريين[5]. وعينوا حسن آغا ونائبه كوسه محمد لحكم البلاد، وبعد ما استطاع حسن باشا إقناع السلطان ببراءته[6]أصدر هذا الأخير قرارا بسجن رجال الوفد وإعدامهم جميعا[7]، وأرسل أحمد باشا مدعوما بالجنود إلى الجزائر فتمكن من القبض على رؤساء التمرد وإرسالهم جميعا إلى الأستانة أين تم إعدامهم [8]، ولم يطل حكم أحمد باشا فقد قتل سنة 1562 مسموما[9].

وبعد قتل الباشا أحمد رجع حسن باشا للمرة الثالثة لحكم البلاد مدعما ب 10 سفن حربية[10]، تحسبا لحدوث أي تمرد آخر من طرف جنود الإنكشارية [11]، والواقع أنه دخل قصر الجنينة دون مقاومة فالبايلرباي السابق قضى على المتآمرين[1]

---

[1] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 211.

*الأستانة هو الاسم القديم لإسطنبول وتعني المركز، عتبة الباب. ينظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 15.

[2] جون وولف، المرجع السابق، ص112.

**يتكون ديوان الإنكشارية من 20 إلى 40 بلوكباشي (أعضائه). ينظر: عزيز سامح التر، نفس المرجع السابق، ص134.

[3] نفسه، ص 211.

[4] عبد الحميد بن زيان ابن أشنهو، المرجع السابق، ص140.

[5] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص140.

[6] جون وولف، المرجع السابق، ص112.

[7] صالح عباد، المرجع السابق، ص87.

[8] مبارك بن محمد الهلايلي المليلي، المرجع السابق، ص98.

[9] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص212.

[10] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص197

[11] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص212

وإن التدخلات المستمرة لجنود الإنكشارية في الامور السياسة أجبر البيلربايات للسعي وراء التخلص من هذا النظام الفاسد. وهو ما حاول حسن بن خير الدين* تنفيذه لكن السلطان العثماني كان يخشى استقلال الجزائر عن سلطته، لذلك تم إلغاء البكلربكوبة والإعلان عن نظام جديد يحكم فيه الباشا لثلاث سنوات على عكس البايلرباي الذي كان يحكم لمدى الحياة وبالتالي. يقضي على تخوف الإنكشارية من محاولة القضاء عليهم وتجنيد المحليين بدلا منهم[2].

1-3 السلوكيات اللاأخلاقية لجنود الإنكشارية

عرف عن بعض أفراد الجيش الإنكشاري بالانحراف والفساد[3] . وهذا ما نستشفه من كلام الورثلاني الذي دعى لجنود الإنكشارية بالصلاح والابتعاد عن مساوئ الأخلاق بقوله: «... أرال منكم المناكر البينة والمعاصي الظاهرة الصغائر والكبار ليكونوا على ذروة الدوام وفصبة التمام وإلا فالظلم مهلك لصاحبه فل أن يسلم صاحب الفجور ومظهر اللوط والزنا والخمور...»[4]

ومن المؤكد ان جندي واحد يمكن له التأثير على بقية الجنود المحيطين به «...كما ان حبة فاسدة تكفي لإفساد كوم كامل من القمح فإن رجلا فاسد الاخلاق يكفي لجلب الشر لجميع من يخالطهم ويحيطون به ...» على حد قول حمدان بن عثمان خوجة[5].

ومن أبرز السلوكات اللاأخلاقية التي اشتهر بها جنود الإنكشارية:

---

[1] محمد خير الدين فارس، المرجع الساق، ص45.

*حسن باشا هو كرغلي الأصل، ابن خير الدين من امرأة جزائرية، ويعتبر البايلرباي حسن الكرغلي الوحيد الذي حكم إيالة الجزائر كما تولى الحكم لثلاث مرات، ينظر: خير الدين فارس، نفسه، ص 40.

[2] نفسه، ص 58، 59.

[3] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص 171.

[4] الحسن بن محمد الورثلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار (المشهورة بالرحلة الورثلانية)، تح محمد بن أبي شنب، طبع بير فونتانا الشرقية، الجزائر، 1907، ص 687.

[5] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص111.

1-3-1 شرب الخمر

بعض جنود الإنكشارية كانوا يشربون الخمر، ويشترط عليهم ان لا يقوموا بفضائح مشينة أمام العامة، وفي حال عدم التقيد بهذا الشرط من طرف أحد الجنود فإنه يعاقب عقابا شديدا[1]، وفي هذا يقول وليام شالر، «... سمح لهم بتناول الخمور والكحول، بدون قيد بشرط ألا تقع فضائح مشينة أمام الجماهير وكل تجاوز عن هذا الشرط يعرض صاحبه لأقصى العقوبات ».[2]

تفاقمت هذه الظاهرة منذ عهد السلطان سليم الثاني (1566-1574) فقد سمح لجنود الإنكشارية بشربه فانتشرت الحانات داخل الثكنات العسكرية[3]. وتمخض عن هذا القرار فوضى تصل أحيانا إلى حد القتل بين الجنود[4]، لذلك أصدر السلطان العثماني عام 1789 أمرا بغلق جميع الحانات، لكن جنود الإنكشارية لم يتوقفوا عن شربه[5]. وهذا ما يؤكده كاثكارت بقوله: «...كانت توجد في السابق حانات في كل ثكنة، ولكنها في الأوقات الأخيرة منعت بسبب الكثير من أعمال الشغب والاضطرابات التي كانت تقع بها ...»[6].

1-3-2 النهب

عند حدوث انقلاب على السلطة الحاكمة واغتيال الداي، تحدث فوضى في المدينة وتكثر اعمال النهب، لذاك فان الاهالي يغلقون دكاكينهم [7]، ويدخلون إلى بيوتهم تحسبا لما قد يحدثه الجنود من نهب وسلب لأموالهم، وبعد تعيين الداي الجديد يسارع في ارسال أعوانه

---

(1) عمار عمورة، المرجع السابق، ص 173.

(2) وليام شالر، المصدر السابق، ص55.

(3) محمد بك، الأفعال الاجرامية والتجاوزات في الجزائر خلال العهد العثماني، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، ع 22، الجزائر، د. ت. ن، ص 486.

(4) جميلة معاشي، المرجع السابق، ص131.

(5) محمد بك، المرجع السابق، ص 486.

(6) جيمس لندر كاثكارت، المصدر السابق، ص100.

(7) مبارك بن محمد الهلايلي المليلي، المرجع السابق، ص183.

لتهدئة الأوضاع في حال حدوث أمر كهذا.[1]وأحيانا يتجرأ جنود الإنكشارية على نهب أموال الخزينة مثلما حدث عام 1671 أين نهبوا الأموال المخصصة لدفع رواتبهم[2].

1-3-3 الزنا

بعض الجنود عرفوا بفساد أخلاقهم وتعديهم على النساء الجزائريات في بيوتهم، وأحيانا يثور الأهالي ضدهم إذا كانت المعتدي عليها من أسرة معروفة مثلما حدث عام 1642 مع اسرة عبد المؤمن[3] . وأكثر من ذلك يفضلون شراء بنات من اصول مسيحية في ربيع عمرهم لإشباع شهواتهم.[4]

2- الإنكشارية والسلطة الانقلاب الناعم

2-1 الاستيلاء المباشر على السلطة(1659-1671م)

ثارت المؤسسة العسكرية بشقيها على ابراهيم باشا سنة 1659[5] ، فاليولداش* تمردوا على الباشا بإيعاز من خليل بولكباشي بسب تأخر دفع رواتبهم [6]. فحاول الباشا توفيرها من خلال ابتزازه لأغنياء المدينة، وفرضه غرامات مالية إضافية على أصحاب الصنائع والتجار، لكنه لم يتمكن من تسديد رواتبهم.[7]

---

[1] محمد خير الدين فارس، المرجع السابق، ص71.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص132.

[3] محمد بك، المرجع السابق، ص 484،485.

[4] جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 136.

[5] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص53.

*اليولداش كلمة عثمانية مركبة من كلمتين (يول) معناها الطريق و(داش) معناها الرفيق (رفيق الطريق) وتعني أيضا الجندي البسيط. ينظر: حسين مجيب المصري، معجم الدولة العثمانية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة- مصر،2004، ص 167. ينظر ايضا: فهيمة عمريوي، مظاهر من التنظيم العسكري في الجزائر أثناء الفترة العثمانية مؤسسة المحلة أنموذجا، **مجلة الدراسات التاريخية والعسكرية**، الجزائر، جويلية 2019، ص 71.

[6] صالح عباد، المرجع السابق، ص 127.

[7] أمير محرز، الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص76.
الباب العالي هو الإدارة المركزية للحكومة العثمانية، وهو مقر تواجد الصدر الأعظم ووزير الداخلية ووزير الخارجية وأطلق هذا الاسم لأول مرة في عهد السلطان عبد الحميد الأول، ينظر : حسين مجيب المصري، نفس المرجع السابق، ص30.

أما بالنسبة لرياس البحر فتمردوا عليه بسبب استيلاءه على المبالغ المالية التي أرسلها الباب العالي لهم [1] حوالي 50 ألف قرش[2]، وأرسلها لإرشاء من بيده اقناع السلطان العثماني حتى يتراجع عن إرسال المسمى علي، الذي ارتأى السلطان العثماني تسليمه منصب الباشوية في مكان إبراهيم باشا.[3]

هذا التمرد انتهى لصالح الأوجاق[4] فقد استغلوا فرصة ضعف الرياس بسبب تحطم

جزء كبير من سفنهم في معركة مع البندقية، وقاموا بعزل الباشا وعينوا في مكانه آغا الإنكشارية[5] خليل آغا (1170-1070هـ/ 1659-1660م)[6]. وبذلك تحول نظام الحكم في الجزائر من الباشوية إلى الآغوية.[7]

والظاهر أن تمرد المؤسسة العسكرية لم يكن على الباشا إبراهيم وحسب بل مس سلطة السلطان العثماني بحد ذاته. بحيث لم يسمح للباشا علي الذي أرسله السلطان العثماني تولى الحكم في مكان ابراهيم باشا، وأكثر من ذلك ألقي القبض عليه مع أتباعه وأرسلوا إلى أزمير.[8]

---

[1] جمال الدين سهيل، ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 17، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، ع 13 الجزائر 2011، ص 146.

[2] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص380.

[3] عثمان الكعاك، موجز التاريخ العام للجزائر من العصر الحجري إلى الاحتلال الفرنسي، تق. تر أبو القاسم سعد الله وآخرون، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت – لبنان، 2003، ص 290.

[4] محمد خير الدين فارس، المرجع السابق، ص66.

[5] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص59.

[6] عثمان الكعاك، المرجع السابق، ص290.

[7] دلندة الأرقش وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، د. م. ن،2003، ص 43.

[8] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص53.

فور وصولهم كتب علي تقريرا إلى السلطان العثماني وضح له ما حل بهم في الجزائر، فاشتعل الصدر الأعظم غضبا منه وقام باستدعائه وقتله[1] وأرسل فرمان إلى الجزائر تظهر كلماته مدى غضب الصدر الأعظم*، جاء فيه، « أخيرا لن نرسل إليكم واليا بايعوا من تريدون السلطان العثماني ليس بحاجة إلى عبوديتكم لدينا آلاف المماليك مثل الجزائر... أن اقتربتم من المماليك العثمانية فلن تكونوا راضين». ومنع عليهم الذهاب للحج والاقتراب من السواحل العثمانية، كما أمر بعدم بيع السلاح لهم[2] .

بعد كل هذه التضييقيات أرسل وفد من الجزائر الى أزمير ليجتمع بالصدر الأعظم فبقي لمدة سنة ولم يسمح لهم بذلك. ولم ترجع العلاقات الجزائرية العثمانية الى صفوتها إلى في فترة ابن الصدر الأعظم أحمد باشا، الذي أرسل إسماعيل باشا آغا بطوخين إلى الجزائر[3] وسمح للباشا الجديد بالبقاء شرط ألا يتدخل في أمور البلاد[4] ، وجرده من كافة صلاحياته[5] ولم يكن له دور سوى الحضور في الاجتماعات.[6] واستقبال قناصل الدولة الأوربية[7].

---

[1] نفسه.

*الصدر الأعظم هو اللقب الرسمي لرئيس حكومة الدولة العثمانية ويسمى ايضا الوزير الأعظم لأنه يترأس مجموعة من الوزراء أستخدم هذا اللقب أول مرة في عهد السلطان سليمان القانوني. ينظر: صالح سعداوي، مصطلحات التاريخ العثماني، مج 2، دار الملك عبد العزيز، الرياض، 2012، ص 808.

[2] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 380.

[3] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص380.

[4] عثمان السعيدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 398.

[5] ارزقي شويتام، طبيعة الحكم العثماني في الجزائر (1519–1830)، مجلة التاريخ المتوسطي، مج 04، العدد 1، الجزائر، جوان 2022، ص108.

[6] ديفولكس، المصدر السابق، ص57.

[7] علي خنوف، تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا، دار منشورات الأنيس، الجزائر، 2011، ص 65.

أما بنسبة للحاكم وهو الأغا فيتولى الحكم لمدة شهرين* ،ثم يتولى بعده ضابط آخر من ديوان العسكر[1] حسب الأقدمية، وفي حال رفض التخلي عن منصبه يتمرد جنود الإنكشارية ضده، وهو ما حدث للآغا خليل بولكباشي[2] الذي لقي حتفه سنة 1660 على يد الإنكشارية.

أعقب مقتل خليل آغا وفاة كل من تولى منصب الآغوية قتلا[3] فرمضان آغا قتل سنة 1661 ثم حكم شعبان آغا ل 4 سنوات وتم اغتياله سنة 1665[4] من طرف رياس البحر، بسبب اعدامه عدد من زعماء طائفة الرياس، سعيا منه لنيل مرضاة فرنسا وقنصلها الذي سبق له أن قدم شكايات ضد بعض الرياس، وأيضا تحميله مسؤولية الأضرار التي لحقت بالأسطول بعد الهجمات الانجليزية[5]. وكان همه الاول جمع الثروة كغيره من الذين سبق أن تولو منصب الآغوية.[6]

وبعد حكم علي آغا لمدة 6 سنوات تم قتله[7] . وانتخب بعده خمس او ست آغوات في غضون ثلاثة أيام ليتولوا منصب الآغا لكنهم أعرضوا عن ذلك.[8]يفسر ناصر الدين

*لأن الآغا يحكم لمدة شهرين سمي آغا القمرين أو الهلالين أو معزول آغا. ينظر: نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص84. لكن في الواقع لم يحكم كل الآغوات لمدة شهرين فنجد منهم الذي حكم لأربع سنوات والذي حكم لستة سنوات، وهذا الأمر يستدعي التساؤل عن سبب ذلك، ولربما يكون الآغوات بالفعل دفعوا رشاوي لمن بيده ابقاؤهم على كرسي الآغوية لفترة أطول.

[1] عثمان سعيدي، نفس المرجع السابق، ص398.

[2] محمد خير الدين فارس، المرجع السابق، ص67.

[3] فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، 2007، ص 550.

[4] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص53.

[5] محمد خير الدين فارس، المرجع السابق، ص69.

[6] أحمد شريف الأطرش السنوسي، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص172.

[7] عائشة غطاس، المرجع السبق، ص53.

[8] مبارك بن محمد الهلايلي المليلي، المرجع السابق، ص177.

سعيدوني ذلك بتخوفهم من أن يلاقوا نفس مصير من سبقوهم بحد قوله: «... وهذا ما دفع الآغاوات إلى الامتناع عن تولي الحكم خشية القتل» [1]. ويضيف تفسيرا آخر لرفضهم الجلوس على كرسي الآغوية وهو تخوفهم على أسرهم بعدما تعرضت أسرة علي آغا للتعذيب أمام الناس

أدى شغور منصب الاغوية وعدم قبول اين كان توليه الى انتهاء عهد الآغوات. والذي دام لفترة قصيرة 12 سنة تميزت بكثرة الاغتيالات والانقلابات على السلطة وإراقة دم الحكام وبدأ بعده نظام أحدثه رياس البحر سمي بنظام الدايات.

2-2 حكم الدايات أو الحكم الغير مباشر (1671-1830)

سنة 1671 تغير نظام الحكم بالجزائر من حكم الآغوات الى الدايات ووصف هذا التغيير بالانقلاب الهادئ[2]. وذلك لتراجع الإنكشارية عن حكم البلاد لصالح رياس البحر[3] دون حدوث أي صراع بين الجانبين. وأول من تولى الحكم في هذه المرحلة هو الحاج محمد التريكي[4] من قدماء رياس البحر[5] وذلك بعد أخذ إذن السلطان العثماني على تعيينه[6] ولقب بالداي* وأيضا الدولاتي**.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 51.

[2] العربي إيشبودان، مدينة الجزائر تاريخ العاصمة، دار القصبة للنشر الجزائر، 2007، ص31.

[3] مصطفى بن عمار وعاشور زيان، حياة دايات الجزائر العثمانية 1671-1830 دراسة وصفية، **مجلة أنسنة للبحوث والدراسات**، ع 13، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 177.

[4] عائشة بابه، الأوضاع السياسية في الجزائر في العهد العثماني 1519-1830م، **مجلة متون**، ع 4، الجزائر، جانفي 2014، ص 357.

[5] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص55.

[6] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص185.

*الداي باللغة التركية تعني الخال، أطلقت على حاكم إيالة الجزائر دلالة على احترامه وتقديره، نظرا لمكانة الخال في الأسرة كذلك لقب الداي بلقب أفندي الذي يدل على الطاعة. ينظر: عثمان الكعكاك، المرجع السابق ص291.

**الدولاتي حسب ما ذكره فونتير دوبرادي فتعني رئيس الميليشيا. ينظر: فونتير دوبرادي، المصدر السابق، ص220.

غالبا يختار الداي من بين أصحاب ثلاثة وظائف سامية، الخزناجي او الدفتر دار وهو المكلف بالأمور المالية.[1]آغا العرب وهو المسؤول عن مراقبة دار السلطان وملحقاتها والمحافظة على الأمن. خوجة الخيل والذي من بين مهامه بيع الحيوانات التي تحصل عليها البايلك من الضرائب العينية.[2]

وينتخب الداي باستدعاء كافة الناس الى قصر الداي، وسؤال الآغا عن الشخص الذي يرغب الجنود في تعيينه والحاصل على أغلب الأصوات ينتخب كداي جديد[3]. ويبعث إلى السلطان العثماني طلب لتأكيد تنصيبه، فيرسل مبعوثا حاملا معه فرمان الدولة وقفطان وسيف الداي الجديد.[4]

ومما لا شك فيه فأن الداي لا يختار دائما من ضمن أصحاب الوظائف التي سبق ذكرهم، فعند حدوث تمرد ضد الداي فإن المتمردين يولون من يخلفه[5]. وفي ذلك يقول هابنستريت: «... يختار لمنصب الداي أحد الأتراك بإجماع الآراء أو بتغلب احدى الجماعات...»[6] . وتوماس شاو: «.... لكن اختيار الداي ليس دائما اختيارا سليما...»[7]

ووجب تذكير أن بداية هذه المرحلة من الحكم العثماني بالجزائر حكم أربع دايات من طائفة رياس البحر خلال الفترة الممتدة من 1671-1689م[8]، أين كثرت الحملات الأوربية خاصة الفرنسية (1672، 1673، 1688)، وألحقت بالأسطول الجزائري أضرار جسيمة

---

(1) عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص138.

(2) مصطفى بن عمار وعاشور زيان، المرجع السابق، ص45، 46.

(3)- thomas Shaw ; voyage dans la régence d'Alger, traduit j. Mac Carthy éditions bouslama, tunis, p153.

(4) وليام سبنسر، المصدر السابق، ص91. أما عبد الرحمان محمد الجيلالي فإنه له رأي مخالف، مفاده أن قضية انتخاب الداي أمر مزيف والداي يبايع قبل أن يتم انتخابه. ينظر: محمد بن عبد الرحمان الجيلاني، المرجع السابق، ص186.

(5) محمد خير الدين فارس، المرجع السابق، ص71.

(6) هابنسترايت، رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس 1732-1145هـ تر. تع. تق ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2007، ص40.

(7)Thomas Shaw، op – cit, p 154.

(8) فاضل بيات، المرجع السابق، ص 550.

أضعفت من قوة رياس البحر[1]، فاستغل الأجواق ضعفهم واستولوا على السلطة مرة أخرى بعدما فقدوها ردحا من الزمن، وأصبح الداي يعين من صفوفهم ابتداء من سنة 1689 إلى غاية 1830.[2]

وإن مجمل الباحثين يتفقون على أن هذه المرحلة من الحكم العثماني* من أزهى الفترات التي عاشتها الجزائر أنذك من حيث القوة العسكرية والتنظيم الإداري**، وما يؤكد ذلك هو استمرار حكم الدايات 160 سنة وهي فترة طويلة [3].

2-3 استقلال أم استئثار بالحكم 1711

تجسدت فكرة الانفصال عن الدولة العثمانية بعد إلغاء منصب الباشا*** من طرف الداي علي شاوش، الذي حكم في 18 جمادى الثانية 1122 هـ /1710 م[4]، فلم يسمح هذا الداي لمبعوث السلطان العثماني المسمى شرقان ابراهيم بالنزول في ميناء الجزائر، كما هدده

---

[1] نور دين عبد القادر، المرجع السابق، ص70.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسة وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر2009، ص143.

*نظام الدايات هو نظام عسكري جمهوري، فالداي ينتخب ومنصبه لا يورث ويختار من العسكريين. ينظر: سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص 149. وكذاك يمكن القول انه نضام ملكي فالداي ينتخب لمدى الحياة.

**إلا أن هذا النظام لا يخلو من الانقلابات على السلطة واغتيال الحكام، فأربعة عشر داي من بين 26 داي قتلوا جراء الصراع اللامتناهي بين الرياس والإنكشارية والذي دام طيلة الحكم العثماني بالجزائر. ينظر: جمال الدين سهيل، المرجع السابق، ص149.

[3] أحمد شريف الأطرش السنوسي، المرجع السابق، ص 147.

***أول من حاول إلغاء منصب الباشوية هو الحاج ميزومرتو سنة 1688، بمنعه للباشا من الدخول إلى مدينة الجزائر فتمكن من الجمع بين منصب الداي والباشا لفترة قصيرة ثم رجعت الجزائر لنظام الازدواجية. ينظر: مصطفى بن عمار وزيان عشور، المرجع الاسبق، ص98.

[4] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، المصدر السابق، ص60.

بالقتل في حال أصر على البقاء[1]، وسارع في إرسال مبعوثا إلى السلطان العثماني محملا بالهدايا الثمينة وتقرير رسمي وضح فيه عدم جدوى ازدواجية الحكم[2].

اقتنع السلطان العثماني بوجهة نظره[3] ، وأصبح حاكم الجزائر يدعى بالباشا والداي[4] ولأن أوضاع إسطنبول كانت غير مستقرة حينها اضطر السلطان العثماني لمسايرة هذا الأمر والاكتفاء بالسادة الإسمية على الجزائر[5]، بعد فشل محاولته الثانية في ارسال باشا جديد في عهد الداي عبدي باشا (1724-1734)[6]. والضاهر أن المؤامرات التي أحيكت من طرف الباشوات ضد كل داي أظهر العداوة للباب العلي هي السبب المباشر وراء طردهم من طرف الدايات.[7]

ومن أبرز مظاهر انفصال الجزائر عن الخلافة العثمانية انحصار دور السلطان العثماني في المصادقة على تعيين الدايات [8]، فيرسل سفير إلى الأستانة ليعلم السلطان العثماني بتولي داي جديد، فيرسل بدوره قفطان وفرمان التولية.[9]واستقبال دايات الجزائر قناصل الدول الأوربية بدون مشاورة السلطان العثماني.[10]وكذلك إعلانهم الحرب على من

---

(1) H. D de Grammont، histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830). Ernest Leroux. Edition, paris, 1887, p 276.

(2) عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص57.

(3) جمال الدين سهيل، المرجع السابق، ص 148.

(4) وليام سبنسر، المصدر السابق، ص 89.

(5)محمد جميل بيهم، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، ط1، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1950، ص 100.

(6) محمد خير الدين فارس، المرجع السابق، ص89.

(7) صالح عباد، المرجع السابق، ص152.

(8) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة الحفضة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص70.

(9) محمد خير الدين فارس، المرجع السابق، ص72.

(10) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص61.

يعاديهم ومصادقتهم من يسالمهم دون أخذ رأي السلطان العثماني.[1]كما أصبح للجزائر عملة خاصة بها.[2]

وان إبداء حكام الجزائر المعارضة أحيانا اتجاه أوامر السلطان العثماني لدليل على استقلاليتها. مثالها ما حدث في عهد الداي مصطفى (1798- 1805) حيث أمره السلطان العثماني بإعلان الحرب على فرنسا، وكذلك سجن كل الفرنسيين الموجودين بالإيالة. والاستيلاء على سفنها أو إغراقها وكذلك إلقاء القبض على قنصلها وسجنه[3]، وإرسال سفن حربية لتساعد الأسطول العثماني في حربه ضد نابليون بونبرت الذي احتل القاهرة سنة 1798.[4]

لكن الداي مصطفى لم يستجب لطلبه، لأن العلاقات الجزائرية الفرنسية أنذك كانت على أحسن ما يرام، ففرنسا كانت معادية لكل الأمم الأوربية والجزائر تقدم لها المساعدة اللازمة[5]. وحتى يتمكن السلطان العثماني من إجبار الداي على تغيير رأيه أمر بإيقاف عملية تجنيد المتطوعين لصالح الجزائر، وهدد بطرد وكلاء الجزائر في أزمير لأنه يعرف جيدا مدى أهمية التجنيد بالنسبة للجزائر. وبالفعل بعد تهديد الداي بإيقاف التجنيد سارع هذا الأخير في تنفيذ أوامره السلطانية، فطرد القنصل الفرنسي وحطم المركز التجاري الفرنسي بالقالة يوم 19 ديسمبر 1798 وأعلن الحرب على فرنسا.[6]

---

(1) أحمد توفيق المدني، نفس المرجع السابق، ص70.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص61.

(3) محمد بوشنافي، الداي مصطفى باشا وعصره 1798-1805، **مجلة التاريخ المتوسطي**، مج4، ع1، 2011، ص 169.

(4) عبد القادر فلوح، المرجع السابق، ص81.

(5) نفسه، ص82.

(6) محمد بوشنافي، الداي مصطفى باشا، المرجع السابق، ص169.

كذلك كان حكام الايالة يرفضون وساطة السلطان لعقد الجزائر معاهدات مع بعض الدول الأوروبية، أو يفرضون شروطهم الخاصة لعقدها[1]، وأحيانا تفجر سفن مبعوثي السلطان عند مغادرتهم بمعنى ان الجزائر كانت مستقلة في علاقاتها الخارجية عن الباب العالي. وتسميتها بمملكة الجزائر وجمهورية الجزائر في مراسلاتها مع الدول الأوروبية يثبت ذلك [2].

أحيانا يستخدم حكام الجزائر كلمة مستحيل في الرد على الفرمانات السلطانية. وهذا ما يظهر في رسالة الداي عمر إلى السلطان محمود الثاني، بحيث رفض إرجاع الباخرة الروسية التي غنمها رياس الجزائر بقوله:«... نعلم حضرة سلطاننا أنه من المستحيل علينا إرجاع ذلك...».[3]

وفي رسالة أخرى مؤرخة في (7 جمادى الثانية 1230هـ- 17 ماي 1815) طالبه السلطان العثماني بإطلاق صراح أسرى يوغسلافيا لكنه رفض أوامره[4] بقوله: «... لقد اتصلنا برسالتكم التي طلبتم فيها إطلاق صراح هؤلاء غير أننا نعلمكم أنه يتعذر علينا القيام بذلك...». مبررا رفضه بعدم امتلاكهم جوازات سفر، وأن هدفهم كان محاربة رياس الجزائر.[5]

تعرض رياس البحر لسفن رعايا الدولة العثمانية منها السفن اليونانية [6]، بحيث استولى الرياس على 20 مركب يوناني[1]، فوجه السلطان العثماني تهديدا لداي الجزائر بأنه سيعامله

---

[1] فلوح عبد القادر، المرجع السابق، ص83.

[2] مولود قاسم نيت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج1 ، دار الامة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2007 ، ص81_85.

[3] عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي1816- 1871، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972، ص 248.

[4] مولود قاسم نيت بلقاسم، نفس المرجع السابق ، ص 84.

[5] عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص248.

[6] حنيفي هلايلي، تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري، المرجع السابق، ص30.

معاملة العدو، في حال استمر الرياس في التعرض لسفن رعايا الدولة العثمانية. إلا انهم لم يعيروه اهتماما وضاعفوا هجماتهم على السفن التابعة للدولة العثمانية خاصة خلال فترة حكم الحاج علي.

تمخض عن هذا العصيان مصادرة السلطان العثماني فندق خاص بتجنيد المتطوعين في سميرنا، كما أمر بتجهيز حملة على الجزائر[2]، وقبل تنفيذها تم اغتيال الداي حاج علي باشا والداي حاج محمد الذي عين في مكانه ثم نصب عمر باشا. الذي أرسل إليه السلطان العثماني فرمان يأمره بأن لا يتعدى على السفن التابعة للدولة العثمانية، جاء في الرسالة،»... ولا تتبع على الخصوص اهداء من سبقوك ولا تتعدى على سفن الأمم التي تعيش في كنف السلام مع الباب العلي».[3]

الا انه في رسالة أخرى من السلطان محمود إلى الداي عمر مؤرخ في أواخر شهر ذي الحجة 1212 هـ أكدت أن رياس البحر كانوا يتعرضون لسفن رعايا الدولة العثمانية «...سفن دايرة أوجاق جزاير الغرب طرف بحر (كذا) يدرسون على مراكب رعاية تجارة دولتي العلية يعترضون سفنهم وأموالهم ولأشيائهم نهب و(كذا) وأسر قباطينهم وبحريتهم ...»[4]

وفي رسالة مؤرخة سنة 1232 مفادها إيقاف التجنيد لصالح الجزائر بسبب تعرض رياسها لسفن رعايا الدولة العثمانية«... ليكن في علمكم فرسان اوجاق الجزاير بحر (كذا) وتحويسهم في نواحيه سفن رعايا الدولة العثمانية العلية أخذوا الرعايا و(كذا) أموالهم غصب ومن هذه

---

(1) عبد القادر فلوح، المرجع السابق، ص 83.

(2) علي تابيلت، الرايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية 1770-1815، منشورات ثالة، الجزائر، 2006، ص11.

(3) نفسه، ص 11،12.

(4) المجموعة 3190 الملف الأول، الوثيقة رقم 25، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر (ينظر الملحق رقم02 ص96).

الحركة بخط الباب العلي وشوكته مقرون من مدينة أزمير ولو نفر واحد من العسكرهم يكتب ووكلاء الاوجاق كف أيدهم عن (كذا) أمور الأواجاق...».[1]

كذلك في رسالة أخرى من السلطان محمود إلى(كذا) أزمير الحاج محمد أواخر شهر شعبان 1231 في نفس الصدد جاء في الرسالة«... ليكن في علمكم أولا قرصان اوجاق الغرب بسواحل جزر بحر (كذا) بساير نواحيه ويأخذون سفن رعايا الدولة العلية بسيار ما بالسفن من الرعاية أسارى وأموالهم خلاف الشرع الشريعة ضبط وغصب ... صدور باب العلي شاهنتي موجبه فيها بعد سواحل دولة علوى أزمير وسواحلها منع تسيير العسكر ولو واحد لأوجاق الجزائر وتقريب سفن الأوجاق محال دخول أوجاق المذكور...»[2].

وبناء على ما سبق يتضح أن الجزائر بالفعل تمتعت بنوع من الاستقلال عن الخلافة العثمانية وهذا ما لخصه لنا أحمد توفيق المدني في كتابه هذه هي الجزائر بقوله:«... نشأت الدولة الجزائرية التي تعترف بخلافة سلاطين إسطنبول وأخذت توسع استقلالها شيئا فشيئا إلى أن لم تبقى بينها وبين الخليفة العثماني سوى الروابط الأدبية الشكلية...».

ويضيف قائلا: «.. أما ما عدا ذلك فدولة جزائرية حرة، مستقلة، تحارب من حاربها وتسالم من سالمها، وتعقد المعاهدات الحربية وسياسية وتجارية مع بقية دول العالم...».[3]

وهذا لا يعني انقطاع التعاون بين الجزائر والدولة العثمانية بشكل نهائي، لا سيما وأن الجزائر ساندت الدولة العثمانية في حروبها، لا الحصر حربها ضد النمسا من 1714 إلى 1718[4]، كذلك في حربها ضد روسيا 1768-1774[5] وأيضا مساندة الأسطول العثماني

---

[1] المجموعة 3190 الملف الأول، الوثيقة رقم 73 (ينظر الملحق 03 ص97).

[2] المجموعة 3190 الملف الأول، الوثيقة رقم 29 (ينظر الملحق 04 ص98) .

[3] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص69، 70.

[4] مصطفى بن عمار، المرجع السابق، ص99.

[5] محمد خير الدين فارس، المرجع الاسبق، ص72.

ضد الانفصاليين اليونانيين*، فأرسلت الجزائر سنة 1820 ستة سفن حربية يرأسها الحاج علي أرناؤوط وسنة 1823 أرسلت 3 سفن تحمل 850 بحار[1]. وبقيت الى جانب الأسطول العثماني الى غاية 1825[2] تاريخ رجوعها إلى الجزائر، دون إعلام محمد خسروا قبطان داريا هذا الأخير غضب بشدة وحرض السلطان العثماني ليوقف التجنيد لصالح الجزائر[3] .

وعلى الرغم من ذلك فإن السلطان العثماني لم يستجب لطلبه[4] وهذا ما تؤكده رسالة السلطان محمود إلى الداي عمر «.... فإن ذاتكم وروحكم روحي ومصالحكم مصالحي نحب لكم ما نحب لنفسي إلا أن يوم فرار هؤلاء المراكب قد صدر بمباشرة (كذا) والقباطين ونحوهم وكل من باشر هذه (كذا) ومبنى هؤلاء الجرايم قد تناوله عفوي وإن شاء الله وقت الرجوع يصدركم تلطيف وإكرام...»[5]

وتجدر الاشارة لقول بأن أوامر السلطان العثماني كانت مسموعة أحيانا من طرف حكام الجزائر [6]وعلى سبيل المثال استجابة الداي عمر لأوامر السلطان بعدم مهاجمة البواخر التجارية الروسية والنمساوية. لأن الدولتين في علاقات ودية مع السلطان العثماني وهذا ما يتضح في رسالة الداي عمر إلى السلطان العثماني في 05 جمادى الثانية 1230هـ/ 16

*حسب خليفة حماش فإن الجزائر لم تشارك في حرب اليونان، مبررا ذلك بحصار فرنسا للجزائر المدعم من طرف اليونانيين المتمردين والذي منع ارسال مساعدات للأسطول العثماني. ينظر: خليفة حماش، الجزائر والحرب اليونانية العثمانية 1821-1827 ط2، د. د. ن، الجزائر، 2020، ص52.

(1) أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1974، ص 148.

(2) عبد القادر فلوح، المرجع السابق، ص82.

(3) حنيفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري، المرجع السابق، ص21.

(4) حنيفي هلايلي، تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري، المرجع السابق، ص29

(5)المجموعة 3204، الملف الأول، الوثيقة رقم 20، (ينظر الملحق رقم5 ص99).

(6)أرزقي شويتام، طبيعة الحكم العثماني في الجزائر، المرجع السابق، ص108.

ماي 1815 م «... لقد طلبتم منا يا حضرة السلطان أن نكف الهجوم على البواخر التجارية الروسية والنمساوية ... نعلم حضرة سلطاننا أننا قبلنا كل أمر صادر عنه بكل طاعة...»[1]

ومما لا يدع مجالا للشك فإن السلاطين استخدموا قضية تجنيد المتطوعين لصالح الجزائر كورقة ضغط يتحكمون من خلالها في قرارات حكام الجزائر. مثلما حدث في عهد الداي مصطفى الذي أجبر على قبول الانضمام للأسطول العثماني ضد نابليون بونبارت في مصر، حتى تستمر عملية تجنيد المتطوعين في الأقاليم العثمانية. اذن يمكن الجزم بأن قضية التجنيد كانت العامل الأول الذي منع الجزائر من قطع علاقاتها مع الدولة العثمانية بشكل نهائي.

كما لا ننسى أيضا أن تبادل الهدايا بين سلاطين الدولة العثمانية وحكام الجزائر لدليل على استمرار العلاقات بين الطرفين ولو بشكل شكلي.[2]

3_ جماعة الاتراك في الجزائر احتكار الصراع على السلطة

3-1 اختتام المشهد السياسي احتكار المناصب السامية

احتل العثمانيون أعلى الهرم الاجتماعي[3]. وسيطروا على كافة الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية[4]، واحتكروا المناصب الحساسة في الدولة[5] منها وظيفة الخزناجي وآغا العرب وخوجة الخيل* ، ووكيل الخرج الذي يشرف على الشؤون البحرية وهو بمثابة

---

[1] عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص245.

[2] خليفة حماش، العلاقات بن إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830، رسالة 3ماجستير، كلية الأدب قسم التاريخ والآثار، جامعة الاسكندرية، 1988، ص150.

[3] أمين محرز، المرجع السابق، ص141.

[4] عائشة بابه، المرجع السابق، ص345.

[5] عمار محمد جحيدر، القولوغلية في ليبيا تأصيل لغوي تاريخي لمصطلح عثماني – مع معطيات مقارنة في تونس والجزائر، منشورات موقع بلد الطيوب، طرابلس، 2021، ص109.

*سبق التطرق لهذه الوظائف ينظر ص30.

وزير العلاقات الخارجية [1]والبيت المالجي وهو المسؤول عن إدارة أملاك الأشخاص المتفوقين الذي لا وارث لهم ولم يتركوا وصية[2]، وكذلك يسير أملاك الغائبين ويتصرف فيها لصالح البايلك[3]، ووظيفة الباش كتاب الذي يسجل كل القرارات التي يتخذها الديوان[4].

ويبدوا أنهم احتكروا حتى الوظائف التي توصل صاحبها لتولي منصب من المناصب السامية منها على سبيل المثال وظيفة الخوجة* فقد ثبت وصول 13 خوجة إلى منصب الداي من بين 28 داي حكموا الإيالة.[5]

ولعله من المفيد أن نؤكد ما سبق ذكره ونستشهد بكتابات بعض المؤرخين العرب

وشخصيات أجنبية. فمن العرب الذين ذكروا ولو بشكل عرضي احتكار العثمانيين للمناصب السامية بالحكومة الجزائرية عثمانية نذكر ابو القاسم سعد الله بقوله: «.... حكموا كفئة متميزة واحتكروا الحكم في أيديهم طيلة الفترة العثمانية واستبدوا بالسلطة واستذلوا السكان واستعلوا عليهم وعاملوهم معاملة المنتصر للمهزوم...».[6]وصالح عباد: «.... السلطة تبقى بيد الأتراك ولا تخرج منها أبدا..».[7]وكذلك إيشبودان العربي بقوله: «... لا يمكن شغل المناصب المسماة بالهامة إلا من قبل الأتراك...».[8]وعبد القادر حليمي: «... كل

---

[1] أرزقي شوبتام، طبيعة الحكم العثماني في الجزائر، المرجع السابق، ص110.

[2] عمر حرفوش، الإدارة الجزائرية في العهد العثماني" الإدارة المركزية نموذجا"، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص 169.

[3] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 112.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص66.

*الخوجة وظيفة يتولاها الإنكشاري الذي يعرف القراءة والكتابة والحساب، بعد قضائه فترة معينة في التدريب العسكري. ينظر: ياسين بودريعة، آلية التدرج في المناصب الإدارة السامية بالجزائر خلال فترة الدايات 1671-1830 **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، مج 17، ع01، جويلية 2021، ص 856.

[6] سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص141.

[7] صالح عباد، المرجع السابق، ص 357.

[8] العربي ايشبودان، المرجع السابق، ص37.

المناصب العالية والرتب القيمة كانت مقصورة على الأتراك أما باقي أفراد الشعب فهم الأذلاء...»[1].

وبالنسبة لآراء الشخصيات الأجنبية نذكر وليام شالر الذي قدم لنا وصف لحكومة العثمانيين بقوله:«... أنها حرمت العنصر الأهلي والقبائل من كل فرصة لشغل المناصب في الحكومة...»[2].ويذكر هبنسترايت في حديثه عن منصب الداي :«... فإن متولي هذه المرتبة السامية يستوجب فيها ان يكون متوليها تركيا...».[3]

واستنادا لما سبق ذكره يظهر انه بالفعل حرم العنصر المحلي من تولي المناصب السامية، فضلا عن ذلك لم يسمح لهم العمل كسفراء أو مبعوثين وتمثيل الجزائر لدى الباب العالي والدول الأوربية فهذه المهنة كان يقوم بها الأتراك وكراغلة. منها بعثة شريف محمد من الكراغلة التي تعرضت لمذبحة بمرسيليا وسفارة كنان كنان آغا من الاتراك سنة 1620 والأهم من ذلك لم يسمح لهم بالانخراط في صفوف الجيش الإنكشاري[4].

والظاهر أن سياسة التهميش شملت حتى فئة الكراغلة[5] وفي هذا الصدد يذكر ناصر الدين سعيدوني،«... ظلوا مبعدين عن المناصب العليا في الادارة على الرغم من وضعهم الاجتماعي المتميز...»[6] على عكس بعض الأقليات كالأعلاج الذين تمكنوا من الوصول

---

(1) عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، المكتبة الوطنية للدراسات التاريخية، الجزائر، 1972، ص 180.

(2) وليام شالر، المصدر السابق، ص 15.

(3) هابنستريت، المصد السابق، ص

(4) حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص 12-15.

(5) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، ط3، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 41.

(6) ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب الثلاث – الجزائر، تونس، طرابلس، قسم التاريخ كلية الأدب، جامعة الكويت، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، 2021، ص 55.

إلى أعلى المناصب في الدولة الجزائرية.[1]وإن تحالف العثمانيين مع الأعلاج له مبرراته، فالأعلاج بالتعريف هم الأسرى المسحيين الذين أسلموا وحسن إسلامهم[2]، بمعنى أنهم غرباء عن الجزائريين زد إلى ذلك فإنهم شكلوا فئة أقلية لا تشكل خطرا على الأقلية التركية.[3]

وإنه من الضروري توضيح الأسباب التي حالت دون تولي العنصر المحلي للوظائف السامية، منها ايمانهم بفكرة أحقيتهم بحكم البلاد وأن المحليين ليسوا أهل للحكم. وكذلك عددهم كان قليل إذا ما قورن بالجزائريين، وليضمنوا بقاءهم واستمرار حكمهم في الجزائر رفضوا تقاسم مسؤوليات الحكم مع الجزائريين. فمما لا شك فيه انه في حال انتقل الحكم للمحليين يستأثرون به ويطردوا العثمانيين من البلاد[4].

أما بالنسبة لفئة الكراغلة* فمنعوا من تولي المناصب السامية لأسباب نحصي منها أولا تزايد اعدادهم بشكل مستمر لذلك اتخذت السلطة الثمانية بالجزائر سياسة الحد من زواج

---

(1) حنيفي هلايلي، نفس المرجع السابق، ص10.

(2) هشام بوبكر و عياشي بلقاسم ، جوانب من الحياة الديمغرافية والاجتماعية لمجتمع الجزائر اواخر الفترة العثمانية " **مجلة آفقا للعلوم** ، ع 07، مارس 2007، ص 296.

(3) حبيبة عليليش، طبيعة الحكم العثماني وآلياته في الجزائر 1519-1830 أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، أبو القاسم سعد الله، 2020-2021، ص156.

(4) نفسه ، ص155،156.

*الكراغلة فئة سكانية تكونت بالجزائر نتيجة زواج الإنكشاريين بنساء جزائريات وعرف الكراغلة بأبناء العبيد (قول أوغلي). ينظر: ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، الجزائر، 1982، ص94. و ينظر: ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية لولايات المغرب الثلاث (الجزائر تونس طرابلس الغرب)، قسم التاريخ كلية الأدب، جامعة الكويت، حوليات الادب والعلوم الاجتماعية، الحولية 31.، ص55.

الإنكشاريين من نساء جزائريات، وكذلك طردوهم لوادي الزيتون*، لكن مع ذلك بقيت أعدادهم في تزايد مستمر ووصلوا في نهاية القرن 18 بتقريب 6000 نسمة وشكلوا غالبية سكان تلمسان[1]. وثانيا رغبتهم في الحصول على نفس امتيازات آبائهم وكذا تولي حكم البلاد[2]. ظف إلى ذلك قيامهم بثورات ضد السلطة 1629-1633.

ولم يسمح لهم بتولي مناصب هامة إلا في عهد الداي شعبان آغا 1661-1665 كمنصب الباي فمثلا بقسنطينة تولى 4 بايات من جماعة الكراغلة من 1700-1713.[3]

3-2 تعيين من ذوي القرابة

مست ظاهرة الوساطة وتعيين من ذوي القرابة تقريبا كل الوظائف القيادية والبسيطة منها:

منصب الداي

الداي الحاج محمد تركلي 1671-1682: كان رجلا كبيرا في السن غير قادر على الحكم[4] لذلك كان صهره بمثابة الحاكم الفعلي[5] يدبر كل أعماله، إلى أن استقر له الحكم بعد تخلي الحاج محمد تركلي عن منصبه لفائدة صهره[6].

أحمد بن عثمان 1695-1698: بعد وفاته خلفه ابنه المسمى حسن[7].

الداي حسين 1699: كان خزناجيا ثم تولى الحكم وعين حفيده ليخلفه في منصب الخزناجي وبعد وفاته استقر منصب الداي لحفيده مصطفى الخزناجي[8].

---

*وادي الزيتون، تواجد الكراغلة بأعداد كبيرة فيه حوالي 80 ألف إلى 100 ألف كرغلي موجود تحت فليسة ناحية الاخضرية. ينظر: عمار محمد جحيدر، المرجع السابق، ص110.وينظر: ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع، نفس المرجع السابق، ص55.

(1) ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي، المرجع السابق، ص41.

(2) حبيبة عليليش ، المرجع السابق، ص 160.

(3) حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص13.

(4) عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص415.

(5) صالح عباد، المرجع السابق، ص139.

(6) جمال الدين سهيل، المرجع السابق، ص148.

(7) وليام سبنسر، المصدر السابق، ص93.

(8) أحمد توفيق المدني، مذكرات أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص61.

الداي مصطفى 1798-1805: اشتغل بالقصر رفقة خاله الداي حسن إلى أن عينه في منصب الخزناجي وبعد وفاة الداي خلفه في الحكم.[1]

الداي	فترة حكمه	الشخص الذي ورثه الحكم
محمد تركلي	1671-1682	صهر الداي
أحمد بن عثمان	1695-1698	ابن الداي
حسين	1699	حفيد الداي
مصطفى	1798-1705	ابن أخت الداي

واستخلاصا لما سبق يتضح أن بعض الدايات وصول إلى الحكم بطريقة غير رسمية وهي وساطة الأقارب، ومن هذا المنطلق يثبت ما ذكره عبد الرحمان الجيلاني ان الداي أحيانا يبايع قبل أن يتم الانتخاب.[2]وعليه فالوصول الى كرسي الداي كان يتم بطريقتين طريقة رسمية وطريقة غير رسمية [3].

منصب الباي

وهو الأخر مسته هذه الظاهرة وهذا ما يؤكده وليام شالر بقوله: «... وفي بعض الحالات يخلف أبناء البايات آباءهم على رأس حكومة ولايته...»[4] .

في المقاطعة الشرقية نسجل على سبيل المثال لا الحصر أولاد فرحات تولوا حكم البايلك من (1692- 1713) وفي ذلك يقول ابن مبارك العطار:«... كانت ولاية قسنطينة لأولاد فرحات باي منهم علي خوجة...»[5]

---

[1] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص104.

[2] عبد الرحمان بن محمد الجيلاني، المرجع السابق، ص186.

[3]حسب ما هو موضح في المخطط (ينظر الملحق رقم 6 ص100).

[4] وليام شالر، المصدر السابق، ص52.

[5] الحاج أحمد بن المبارك بن العطار: تاريخ بلد قسنطينة (1790-1870)، تح. تق. تع عبد الله حمادي، دار الفائز للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2011، ص

أما في بايلك الغرب تولى البايات المسراتية من (1734 إلى 1748) منهم يوسف بن اسحاق المسراتي (1734- 1735) ثم خلفه أخوه الباي مصطفى الأحمر المسراتي (1735-1747م).[1]كذلك الباي محمد الكبير (1778-1797) خلفه ابنه باي عثمان (1779-1800).[2]

3-3 الاقتتال الداخلي الاغتيالات، العزل، النفي

3-3-1الاغتيالات

3-3-1-1 اغتيال الحكام

من المعروف أن الداي ينتخب لمدى الحياة، فلا تنتهي عهدته الا بتخليه عن منصبه لفائدة شخص آخر أو بوفاته.

ومن هذا المنطلق يتضح سبب تفشي ظاهرة اغتيال الحكام لدرجت أصبحت هذه القضية عملية عادية على حد قول عمار بوحوش، [3] فمن بين ستة وعشرين داي حكم إيالة الجزائر تم اغتيال أربعة عشر داي [4] حسب ماهو موضح في الجدول التالي

جدول يوضح اغتيال الدايات [1]

الداي	فترة حكمه	سبب اغتياله	الطرف المتسبب في اغتياله
بابا حسن	1682-1683	توقيعه معاهدة مجحفة بحق الجزائر مع فرنسا دون مشاورة أعضاء الديوان.	إبراهيم خوجة

[1] الآغا بن عدوة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19، تح. يحي بوعزيز، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1990، ص348.

[2] أحمد بن هطال التلمساني، رحلة الباي محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي الجزائري 1785، تح تق محمد بن عبد الكريم، ط1، دار السويدري للنشر والتوزيع، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 15.

* شملت ظاهرة توريث المناصب حتى الوظائف السامية منها منصب آغا العرب فمثلا الداي كور عبدي (1723-1731) عين ابنه ليتولى هذا المنصب. ينظر : هابنسترايت، المصدر السابق، ص39.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص61.

[4] جمال الدين سهيل، المرجع السابق، ص 149

الداي شعبان	1695-1688	قتل عدد كبير من الكراغلة بعد محاولتهم الفاشلة في اغتياله [1]	جنود الإنكشارية والكراغلة بإيعاز من الحاج أحمد الداي الجديد
الداي مصطفى	1705-1700	بسبب تعامله مع اليهود	جنود الإنكشارية والكراغلة
الداي محمد بكداش محمد بكداش	1710-1707	بسبب تأخره في دفع رواتب الإنكشارية	الجيش الإنكشاري
الداي إبراهيم	1710	قتله لحسن أوزون صهر الداي بكداش	إنكشارية
الداي بن حسن	1724-1718	قتل العديد من رياس البحر لقيامهم بأعمال النهب	رياس البحر
الداي إبراهيم كوتشوك	1748-1745	/	جنود الإنكشارية
الداي محمد بن كبير	1754-1748	في عهده حدثت مجاعة وكثرت الاضطرابات والفوضى	جنود الإنكشارية

[1] تم إعداد هذا الجدول بناء على المصادر والمراجع المعتمدة في هذه الدراسة بالإضافة الى عبد الله بن محمد شويهد قانون أسواق الجزائر، تح. تق. تع ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر ،2012، ص62. وأحمد توفيق المدني محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766_1791، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1986، ص80.وأيضا محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران وأنيس السهران، تح. تق المهدي بوعبدلي، ط1،عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2013،ص247

* بعض الديات لم أذكر سبب اغتيالهم، نظرا لعدم توفر تفاصيل حول هذا الأمر فيما اطلعت عليه من مراجع.

** ورد في بعض المراجع مثل هذا الجدول، لكن لم يرد فيها سبب اغتيالهم الدايات أو الطرف المسؤول عن ذلك ينظر: حنيفي هلايلي، بنية الجيش، المرجع السابق، ص101.والأكيد أن الأهم هو ذكر لماذا تم اغتيال الدايات ومن تسبب في ذلك، أما طريقة الاغتيال (شنقا، مسموما، ضرب بالرصاص....) هو أمر ثانوي.

الداي مصطفى باشا	1805-1798	/	من طرف جنود الإنكشارية وبإيعاز من أحمد باشا الداي الجديد
أحمد باشا	1808-1805	كان سفاكا لدماء المسلمين	جنود الإنكشارية
علي خوجة الغسال	1809-1808	-كان سفاكا لدماء -ليس له دراية بشؤون الحكم -لم يتمكن من دفع أجور الإنكشارية، فسمح لهم بنهب المدينة ومعارضة جنود محلة وهران هذا الأمر	جنود محلة وهران
الداي الحاج علي الشريف	1815-1809	احتقاره لرجال الحكم	تآمر عليه عمر باي وهران الذي عزل سابقا ووكيل الحرج عبد الله
الداي الحاج محمد الخزناجي	1815	/	عمر آغا الداي الجديد
الداي عمر	1817-1815	/	جنود الإنكشارية

3-3-1-2 اغتيال البايات

لم يكن جهاز الحكم مستقرا خلال عهد الديات في البيالك* مثلما هو الحال في دار السلطان. فقد تعرض الكثير من البايات الى الاغتيال، والعزل، ومصادر أملاكهم [1] وكذا النفي.

* البايلك اسم يطلق على منطقة جغرافية إدارية، وقد قسمت إيالة الجزائر خلال العهد العثماني الى ثلاث مقاطعات (بيالك)، بايلك الغرب، وبايلك التيطري، وبايلك الشرق، بالإضافة الى مقر الحكم دار السلطان. ينظر: مصطفى أحمد بن حموش،

- بايلك الشرق

دالي باي (1676 – 1679) كان يقتل كل من يثير قلقه وينهب أموال الناس، وهذا ما نستشفه من كلام العنتري بخصوص هذا الباي "... كان رجلا قتالا يأخذ أموال الناس بالباطل فاشتكوا به ناس قسنطينة الى الباشا بالجزائر فقتله"[2]، وخلفه ابنه عمر فحكم ل 9 سنوات ثم توفي في 8 أوت 1688[3].

أحمد باي بن فرحات (1700 –1701) تولى أحمد حكم باليك قسنطينة* بعد وفاة علي خوجة، واستمر في منصبه تقريبا سنة ونصف، ثم سجن وأعدم بأمر من الداي [4].

الباي إبراهيم بوصباع 1791 أصدر الداي قرار عزل صالح باي**، وتوليه إبراهيم بوصباع قائد سباو في مكانه [5]، في 08 أوت1791 [6]، إلا أنه قتل بعد ثلاثة أيام من توليه [7].

فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 1549–1830، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2000، ص268.

(1) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص55.

(2) محمد الصالح بن العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها، مر. تح يحي بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص49.

(3) أوجان فايسات، تاريخ قسنطينة خلال الفترة العثمانية 1517– 1837، ط1، تر أحمد سيساوي، مر. تق هارون حمادو، كنوز يوغرطة للنشر والتوزيع، 2019، ص106.

* يحد بايلك قسنطينة من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس ومن الجنوب منطقة الزاب ومن الغرب دار السلطان، ساحلها يمتد من دلس الى عنابة، والمسافة من الشمال الى الجنوب 232كلم، ومن الشرق الى الغرب 380كلم. ينظر: كشرود حسان، بايلك الشرق دراسة تطبيقية وزراعية من خلال الراحلين بايسونيل ودي فونتين وتوماس شو، **مجلة قضايا تاريخية**، ع6، الجزائر، 2017، ص47.

(4) أوجان فايسات ، المصدر السابق، ص114.

**سآتي بذكر قرارات عزل بعض البايات ص49.

(5) إسماعيل زيوش، التجليات الدينية في سياسة صالح بباي بايلك الشرق 1771–1792، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، مج 23، ع1، الجزائر، جوان2022، ص365.

(6) مبارك بن محمد الهلايلي المليلي ، المرجع السابق ، ص243.

(7) عبد الرحمان بن محمد الجيلاني، المرجع سابق، ص281.

ولقد اختلفت الروايات في شأن مقتل هذا الباي من مصدر الى مصدر آخر فيذكر العنتري أن صالح باي تسبب في مقتله بقوله،... هجم صالح باي في الليل ودخل على الباي بوصباع وقتله في فراشه وقتل جميع خدامه ...."[1].

وعلى خلاف ذلك تظهر مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار، بأن صالح باي ليس له يد في مقتل الباي إبراهيم بوصباع، فأنصار صالح باي قتلوا الباي الجديد دون علم صالح باي ثم أخرجوا هذا الأخير من السجن بقوله «.... تفق من رأى جماعة صالح وقرابته من المخزن بأن طلعوا للسراية عند باي جديد وقتلوه ...» [2].

بعد مقتل إبراهيم بوصباع حدث صراع بين أنصار صالح باي ومعارضيه فكتب كبار البلاد وعلمائها الى الداي وأخبروه بما حصل [3]، وبعد وصول الخبر الى الداي أرسل حسن بوحنك باي تيطري مع علي وكيل الخرج صهر الداي[4].فتمكنوا من إلقاء القبض عليه بفضل ابن الفكون* شيخ الإسلام الذي تحايل على صالح باي، وألقى القبض عليه وسلمه الى ديوان القصبة فقتلوه [5]، خنقا في 16 محرم، 1207هـ/ 1-2 سبتمبر 1792م بحضن القصبة [6].

---

(1) محمد صالح بن العنتري، المصدر السابق، ص66.

(2) أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص64، 65.

(3) محمد صالح بن العنتري، المصدر السابق، ص 66.

(4) عبد الرحمان بن محمد الجيلاني، المرجع السابق، ص281.

*اتجه الشيخ عبد الرحمان الفكون الى دار الباي صالح، ووعده بالحماية وعدم تعرضه الى أي خطر وفور خروجه صالح باي، سلمه الشيخ الى آغا القصبة ليقتله. ينظر: جميلة معاشي، أسرة الفكون شيوخ الإسلام وشيوخ بلد قسنطينة من عز العثمانيين الى ذل الفرنسيين، جامعة قسنطينة2، الجزائر، ص253.

(5) محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1972، ص26.

(6) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص250.

الباي مصطفى الوزناجي(1795 – 1798)رفض بيع الحبوب للوكالة الفرنسية بالقالة، فاشتكاه القنصل الفرنسي للداي حسن باشا[1]، فأمره هذا الأخير بقتله وعين في مكانه انقليز باي[2].

الباي عبد الله(1804– 1806)أرسل هذا الباي الى الداي أحمد رسالة، يطلب منه تقديم توضيح عن تسليمه القالة للإنجليز والسماح لهم بصيد المرجان، كما حذره من تمرد الأهالي ضده لأنهم اعتادوا على التعامل مع الفرنسيين وليس الإنجليز. اعتبر الداي هذا الأمر بمثابة تدخل في شؤونه فأعطى أوامره بقتل هذا الباي [3].

الباي حسن بن صالح(1806 – 1808) هو ابن صالح رايس من امرأة جزائرية (كرغلي الأصل)[4]، تجري فيه الدماء العربية والتركية[5] سنة 1807 انهزم هذا الباي مع آغا الإنكشارية، أمام القوات التونسية التي يقودها يوسف صاحب الطابع، وحتى ينجوا آغا الإنكشارية بنفسه من عقاب الداي أحمد، ألقى كل اللوم على الباي وافترى عليه فأخبر الداي أنه هرب من أرض المعركة فتسبب في انهزامهم[6]، لذلك أمر الداي بقتل الباي حسن سنة 1808م/ 1223هـ[7].

الباي علي يوسف 1808 تم اغتياله من طرف أحمد شاوش أحمد جنود الإنكشارية، وعين نفسه باي لقسنطينة فقتل هو الاخر يد أحمد طوبال الباي الجديد. [8]

---

(1) محمد صالح بن العنتري، المصدر السابق، ص68.

(2) أوجان فيسات، المصدر السابق، ص197.

(3) نفسه، ص211.

(4) نفسه، ص212.

(5) فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي 1832–1837، تر. تق أبو العيد دودو، د. د. ن، الجزائر، 2007، ص29.

(6) ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص258.

(7) محمد بن صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح. تق رابح بونار، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1974، ص37.

(8) مبارك بن محمد الهلايلي المليلي، المرجع السابق، ص258.

أحمد طوبال (1808-1811) تولى حكم البايلك لأكثر من سنتين، ثم أعدم بأمر من الداي الحاج علي، بسبب تقديمه القمح الى اليهودي داوود بكري، وولى نعمان باي [1].

باي مصطفى 1818 أصدر الدي أمر بإعدامه لسوء تصرفاته، فقد قرب اليه اليهود والنساء وكان يشرب الخمر معهم في قصره [2].

-بايلك الغرب

الباي مصطفى الأحمر مسراتي 1734 حكم بعد وفاة أخيه الباي يوسف المسراتي، وقتل بمستغانم مسموما [3].

الباي محمد المجاجي تولى حكم البايلك لتسعة أعوام ثم اغتيل من طرف أعدائه [4].

الباي محمد بن عثمان المقلش(1805-1808) حسب ما ذكره يحي بوعزيز فإن الداي قتله بسب حادث بسيط، وهو حمله للدنوش على متن الابقار لأنه لمن يلقى عدد كافي من البغال [5].

الباي محمد بن عثمان الملقب بالرقيق والمسلوخ وبوكبوس(1808-1812)حكم ل5 أعوام ثم أعلن تمرده وقتل عددا من الاتراك وتحالفه مع سلطان المغرب مولاي سليمان بن عبد الله، لذلك قتله الأغا عمر بأبشع طريقة فسلخ رأسه وهو حي وملأه بالقطن، وأرسله الى الجزائر لهذا السبب لقب بالباي المسلوخ كما قتل كل أولاده [6].

الباي علي قارة باغلي(1812- 1817) ينتمي لقرية باغلة بشبه آسيا الصغرى بتركيا. قدم الى الجزائر في صغره وكان قريبا من الباي محمد بن عثمان كبير. في سنة 1812

---

(1) أوجان فيسات، المصدر السابق، ص231.

(2) محمد بن صالح العنتري، المصدر السابق، ص85.

(3) الأغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص278.

(4) يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص57.

(5) نفسه ، ص71.

(6) الأغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص337.

تولى تسيير بايلك الغرب* وأوكل له الداي مهمة قتل أتباع عمر باشا الذين أرسلهم اليه، إلا أنهم تمكنوا من الهروب فغضب الداي بشدة، وانتظر موعد قدوم الباي قارة باغلي ليدنش ويقتله، وقبل وصوله مدينة الجزائر أرسل اليه شخص قتله [1].

3-3-2 قرار العزل والنفي

بايلك قسنطينة

رجب باي (1666-1674) حكم البايلك ل 6 سنوات، ثم عزل وخلقه خير دين باي [2].

صالح باي ** **(1771-1792)** أصدر الداي قرار عزله للأسباب عديدة منها تخوفه من نفوذ

هذا الباي الذي قضى 21 سنة في منصبه، وإمكانية سعيه لفصل قسنطينة عن الجزائر [3] وكثرة الوشايات في حق صالح باي «.... فسعوا في فصم العلائق وبذر الشقاق بينه وبين داي الجزائر، وحاكوا حوله الدسائس وأكثرو من الوشايات... » [4] على حد قول عبد الرحمان بن محمد الجيلاني. كما أقنعوا الداي بأن صالح باي قام بتحصينات بقسنطينة

*بايلك الغرب، أسس عام 1563، أول عاصمة له كانت مزونة ثم معسكر، ثم وهران، مستغانم، وللمرة الثانية معسكر، وأخيرا وهران سنة 1792، ينظر: فتيحة خروبي، بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني وتطوره فيما بين 1563-1792، جامعة وهران، ص207.

[1] اوجان فيسات، المصدر السابق، ص75.

[2] نفسه، ص104.

**هو صالح باي ابن مصطفى، تركي الأصل ولد سنة 1725 بأزمير، فر الى الجزائر بعد ان تسبب في مقتل أحد أقاربه عن طريق الخطأ، وعمل في مقهى الإنكشارية، ثم انضم لصفوف اليولداش، وتزعم الحراكة بالأوراس، ثم عين خليفة لباي احمد القلي وبعد وفاة هذا الأخير تولى في مكانه حكم البايلك لانه كان زوج لابنته. ينظر: سجل صالح باي للأوقاف 1185هـ-1207هـ/ 1771م- 1792م، تح. تق فاطمة الزهراء قشتي، ط1 ، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص15. وينظر أيضا: طاهري عبد الحليم، تأثير الجانب الاجتماعي في تكوين شخصية صالح باي، جامعة عباس لغرور خنشلة، ص 2-10.

[3] إسماعيل زيوش، المرجع السابق، ص365.

[4] عبد الرحمان بن محمد الجيلاني، المرجع السابق، ص282.

ليتمكن من الدفاع عن نفسه بعد إعلانه انفصال قسنطينة عن الجزائر [1]. واتهموا بمنافسة الداي على كرسي الحكم [2].

كما قدم شيوخ قسنطينة شكاوى للداي ضد صالح باي، وزعموا انه فرض الضرائب مجحفة في حق أهالي قسنطينة. فرد صالح باي على هذا الاتهام بقوله".... يزعمون أمام الداي أنني أرهقتهم بالضرائب التي هي من واجبي جبايتها لكي أدفع المبالغ المستحقة علي الى الداي، ولو قام هؤلاء الشيوخ بزيارة الجزائر ثلاث مرات وعرفوا ما يجبى من الضرائب فيها لتعجبوا من اعتدالي ورضوا بحالهم...[3]".

مصطفى انقليز* **(1798- 1803)**حسب ما ذكره المعنتري فانه عزل بسب فساد ابنه"..... وكان سبب انقضاء ولايته هو أن واحد من أولاده أشتهر بالفسق والفساد وانجرت أذيته الى ناس البلاد ..."[4].

أحمد المملوك .1820حكم البايك لمدة سنتين ونصف، ثم عزل ونفي الى مازونة وبقي بها حتى توفي [5].

بايلك الغرب

باي عثمان بن محمد (1797-1800) كان ميالا للهو والطرب على خلاف أبيه الباي محمد الكبير** كما أنه أهمل أمور الرعية، وتركها في يد أعوانه فاستغلوا ذلك لجني الثروة، وهذا ما أكده الزياني بقوله،"... وصرف أمر رعيته الى أرباب دولته، فانتفعوا نفعا كثيرا

---

(1) مبارك بن محمد المليلي، المرجع السابق، ص242.

(2) عبد الرحمان بن محمد الجيلاني، المرجع السابق، ص282.

(3) كاثكارت، المصدر السابق، ص52.

*لقب بإنقليز، لمكوثه فترة طويلة بإنجلترا من عشرة سنوات الى اثنا عشر سنة، ينظر: جبور ميلودية، المرجع السابق، ص176.

(4) محمد الصالح بن العنتري، المصدر السابق، ص69.

(5) أوجان فيسات، المصدر السابق، ص 271.

**الباي محمد الكبير، هو محمد بن عثمان الكردي من أشهر بايات الغرب الجزائري، عرف بإنجازاته العظيمة، تحريره لوهران من الإسبان 1791، اهتمامه بشؤون الرعية والسهر على نشر الأمن وتنظيم البلاد، تشجيعه للعلم والعلماء..

ونالوا مالا غزيرا..."[1]. ولذلك قام الداي بعزله ونفيه الى البليدة.* "..... وعلم الباشا بذلك فعزله أقبح عزل، ونقله الى البليدة في حالة سيئة..."[2]، على حد قول صاحب أنيس الغريب والمسافر.

الباي مصطفى عجيمي(1800-1805)عرف بضعف شخصيته، ولم يكن أهلا للمنصب فعزله الداي وولى محمد المقلش في مكانه [3].

إبراهيم باي 1819 عزل بسبب عدم تقديمه ما يكفى من الدنوش الى خزينة الدولة وعين في مكانه أحمد باي [4].

ويتبين من خلال ما تم ذكره سابقا ان خلال عهد الدايات تم اغتيال 9 بايات من بايلك الشرق خلال عهد الدايات وهو ليس بعدد قليل. فينطبق على هذا البايلك ما ذكره صالح عباد '... لقد أصبحت هذه الاغتيالات عادة في بايلك الشرق ..." [5]

وأحيانا يلجأ الداي لقرارات العزل والقتل في حق البايات، عند نقص مداخيل الخزينة [6]. أو في حالة عدم تقديم الباي ما يكفي من الدنوش[7] مثلها حدث مع الباي إبراهيم باي غرب الجزائري.«.... وعلى هذه المناسبة يتوقف استمرار عمله وسلطانه وأحيانا حياته...»، على حد القول عمار عمورة [8].

أنظر: بلبروان بن عتو، الباي محمد الكبير باي وهران 1779-1797حياته وسيرته، **مجلة عصور**، ع3، الجزائر، جوان 2003، ص1.

[1] محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص270.

[2] عبد القادر مسلم، المصدر السابق، ص26.

[3] يحي بوعزيز، مدينة وهران، المرجع السابق، ص67-68.

[4] أوجان فيسات، المصدر السابق، ص262.

[5]- صالح عباد ، المرجع السابق ، ص281.

[6] صالح عباد، المرجع السابق، ص105.

[7] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص68.

[8] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص108.

وعلاوة على ذلك فإن هذه الإجراءات مست باقي الموظفين منهم وكيل الحرج، فمثلا في عهد الداي محمد عثمان قام بعزل وكيل الحرج، بسبب فساده وقبضه لرشاوي وقام بنفيه [1]. أيضا عند استلاء داي جديد على الحكم فإنه يعمد الى عزل وقتل كل الموظفين ويعين أنصاره، وهو ما فعله الداي على خوجة، فقتل الأغا ونفي الخزناجي الى تلمسان وخوجة الخيل الى مستغانم [2].

ووجب لتنويه الى ان إجراءات العزل والنفي والقتل التي اتخذها الدايات في حق بعض البايات تكون في أغلب الأحيان بهدف ردع فسادهم وحفاضا على الامن والاستقرار.

[1] مبارك بن محمد الهيلالي الميلي، المرجع السابق، ص230.وينظر أيضا: عبد الرحمان بن محمد الجيلاني، المرجع السابق، ص236.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص342.

الفصل الثاني

الفساد سياسة عامة أم تصرفات خاصة

الفصل الثاني: الفساد سياسة عامة تصرفات خاصة

1- كلام عن بعض الدايات

1-1- حكم البلاد في يد من لا يستحقه

يقول محمد بن أحمد بن عبدون التجيبي « ...فبصلاح الرئيس يصلح الأنام وبفساده يفسد النظام»[1] فحتما إذا كان الداي صالحا سيولي اهتمامه الأكبر لمصلحة البلاد والعباد وأفضل مثال عن ذلك هو الداي محمد بن عثمان (1766-1791) .

لكن حدث أحيانا تعين شخص ليتولى حكم الايالة ليس له لا جاه ولا نسب ولم يتقلد اي منصب من قبل [2]. فبالنسبة لأفراد الجيش الإنكشاري همهم الوحيد تولية شخص يحقق رغباتهم ويكون سخيا عليهم[3]، ولا يهم إن كان جاهلا لا يعرف القراءة والكتابة[4]، او صاحب عمل متواضع حمال، حارس، كناس...[5].وفي ذلك يقول عبد الرحمان بن محمد الجيلاني،«.... لم تكن ثمة شروط تراعى في ملء منصب الداي فلا وزن هناك للحسب ولا للكفاءة...».[6]

فعلى سبيل المثال نذكر:

الداي أحمد(1695-1698) عين من طرف الجيش الإنكشاري بعد اغتيالهم للداي شعبان التقوا بأحمد في الشارع يرقع الأحذية فحملوه وأجلسوه على كرسي الداي[7].وهذا ما وضحه

---

(1) محمد بن أحمد بن عبدون التجيبي ، ثلاث رسائل اندلسية في آدب الحسبة والمحتسب ، تح ليقي بروقنسال ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية بالقاهرة ، د.م.ن ،1955، ص04.

(2) مصطفى بن عمار وعاشور زيان، المرجع السابق، ص179.

(3) محمد بوشنافي، ظاهرة الصراع السياسي والاغتيالات في الجزائر أثناء العهد العثماني 1520-1830 من خلال المصادر الأجنبية، **مجلة الحوار المتوسطي**، ع1، الجزائر، د. ت. ن، ص 26.

(4) سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص14.

(5) جمال الدين سهيل، المرجع السابق، ص149.

(6) عبد الرحمان بن محمد الجيلاني، المرجع السابق، ص 186.

(7) محمد بوشنافي، نفس المرجع السابق، ص26.

لنا صاحب التحفة المرضية بقوله:«.... انتخبت الإنكشارية رجلا مسنا ومريضا اسمه أحمد* وكان يرقع الأحذية...».[1]

الداي بابا علي(1754-1766) كان يرعى الأغنام في احدى قرى آسيا[2] وهذا ما يظهر في حواره مع احد عبيده فيقول:«... لاحظ دور الصدفة في حياة الإنسان وكيف توصله إلى قيادة الرجال فمنذ أربعين سنة كنت أرعى الأغنام في احدى قرى آسيا واليوم أنا ملك عظيم....».[3]

الداي مصطفى(1788- 1805)عمل كناسا أمام احدى الثكنات وبفضل أحد أقربائه انتقل للعمل بالقصر ثم تمكن للوصول إلى منصب داي[4].

الداي علي الغسال(1808-1809) كان يشتغل في غسل الموتى قبل أن يصبح دايا[5]

الداي عمر[**]**(1815-1817)** كان أمي لا يجيد القراءة والكتابة.[6]

---

*في عهد الداي أحمد تفشى وباء الطاعون في مدينة الجزائر فمات سنة 1698م، ينظر: خيرة بن بلة، حكام الجزائر في العهد العثماني من خلال الكتابات الأثرية، معهد الآثار، ص36.

(1) محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص25.

(2) حنيفي هلايلي، التطور السياسي والعسكري للجيش الجزائري، المرجع السابق، ص15.

(3) محمد بوشنافي، ظاهرة الصراع السياسي والاغتيالات، المرجع السابق، ص27.

(4) عمار عمورة، الجزار بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص109.

(5) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص25.

** الداي عمر من أصول يونانية ولد بجزيرة ميتلان، من مواليد سنة 1772 وهاجر إلى الجزائر في الثالثة والثلاثين من عمره، ووصل إلى كرسي الداي في الرابعة والأربعين من عمره، ينظر: يوسف أمين، أوقاف الدايات بمدينة الجزائر وفحوصها من خلال سجلات المحاكم الشرعية 1671-1830، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2009-2010، ص 97.

(6) مصطفى بن عمار، الصراع على السلطة في الجزائر، المرجع السابق، ص119.

2-1 تدخل النساء في الحكم

حدث أحيانا تدخل النساء في قرارات أزواجهم وهذا الامر نادر الحصول فلم نسجل الا بعض الحلات التالية:

باي الشرق الجزائري الباي عبد الله (1804-1806) كانت زوجته تشاركه في حكم البايلك لذلك عزل ثم قتل وفي ذلك يقول العنتري:«... أن امرأته تشاركه في الأحكام وذلك أمر قبيح عند العرب والأعجام فبهذا السبب عزله الباشا وأمر بقتله...»[1]

زوجة الباي محمد الكبير تنقض تيدنا* من العقاب. عثر احد موظفي الباي على تيدنا الخزندار مع امرأة ، فذهب تيدنا إلى زوجة الباي لكي تحميه من العقوبة التي تنتظره 600 جلدة . وبالفعل تمكنت من اقناعه بعدم معاقبته، وهذا ما ذكره تيدنا:«... تدخلت منقذتي التي كانت تتمتع بنفوذ كبير على زوجها مستعملة كل ما في وسعها لتهدئته وتبرئتي من التهمة ...»[2]

ما ذكره أحمد الشريف الزهار بخصوص مقتل الباي صالح اتجه صالح باي إلى دار السلطان لتقديم الدنوش* ودار بينه وبين الباشا محمد حوار سأله هذا الأخير عن سبب عصيانه لأوامره المتعلقة بعدم السماح للنصارى بشراء الحبوب والقمح والبقر، فأكد له ان الخزناجي أرسل له أوامر منافية لأوامره[3] وأعطاه رسائل تثبت كلامه.[4]

---

[1] محمد الصالح بن العنتري، المصدر السابق، ص74.

*ولد تيدنا سنة 1758 في عائلة ميسورة الحال و وقع في أسر رياس البحر ، ثم اشتراه باي معسكر لأنه اشتغل كاتبا من قبل ولحاجة الباي لشخص متعلم ، ولقد كان تيدنا محبوبا لدى الباي محمد الكبير، لذلك وضفه خزندار لديه. ينظر: أحميدة عميراوي، مذكرات تيدنا مصدر نادر في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية**، ع15، الجزائر ، فيفري 2004، ص 205.

[2] أحميدة عميراوي، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني مذكرات تيدنا أنموذجا، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص 99.

[3] أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشاداي الجزائر ، المرجع السابق ، ص128.

[4] مبارك بن محمد هلايلي المليلي، المرجع السابق، ص241.

وفي صبيحة اليوم التالي نفذ فيه حكم الإعدام[1] وخلفه حسن وكيل حرج[2] وعين على برغل الخزندار وكيلا للحرج، وكان كل منهما متزوج بإحدى بنات الخزناجي المقتول، وبعدها توفي الداي خلفه الخزناجي فطالبته زوجته بقتل صالح باي فقام بعزله.[3]وهذا ما أكده الزهار بقوله:«... طالبته زوجته بقتل صالح باي ليأخذ بثأر أبيها وألحت عليه في ذلك، إلى أن رأى عزله...»[4]وبعد مقتل الباي الجديد الذي أرسله الداي قتل صالح باي*

2 الالتزام والضرائب

2-1سياسة الالتزام (شراء المناصب)

الالتزام من الأنظمة الاقتصادية العثمانية [5] وهو من أشكال جباية الضرائب[6] ، بحيث يسمح للموظفين بجمع الضرائب مقابل دفعهم مبالغ مالية للسلطات[7]. كانت الحكومة تعرض حق الالتزام في مزاد[8]، والذي يدفع أكثر تكون الوظيفة من نصيبه ومما لا شك فيه أن جل الوظائف كانت تمنح عن طريق الالتزام.[9]

---

[1] أحمد توفيق المدني، مذكرات أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 50.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص280.

[3] أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر، المرجع السابق، ص 129.

[4] أحمد توفيق المدني، مذكرات أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص64.

*سبق التطرق إلى تفاصيل هذه الحادثة (مقتل صالح باي) ص54،55.

[5] جمال كمال محمود محمد، نظام الالتزام في ريف الصعيد في العصر العثماني ، رسالة ماجستير، كلية الأدب قسم التاريخ، جامعة القاهرة، مصر، 2001، ص163.

[6] ياسين بودريعة، الثروة والفقر بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني دراسة اقتصادية ومقاربة اجتماعية من خلال دفاتر التركات، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2016-2017، ص107.

[7] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص228.

[8] أحمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخي العثماني، دار الشرق، القاهرة – مصر، 1993، ص120.

[9] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ، المرجع السابق، ص28.

نذكر لا الحصر، وظيفة الباي يحصل عليها الشخص الذي يدفع أثمن الهدايا الى الداي وأعضاء الديوان*، وليحافظ على وظيفته يلتزم بدفع قدر معين من الأموال للخزينة[1].فمثلا في القرن 18 باي الغرب كان يدفع 100.000 بياستر ، وباي الشرق 120.000 بياستر ، وباي التيطري 50.000 بياستر[2].

والواضح ان الوظيفة كانت تمنح لصاحب المال، على ان تمنح لأهل الخير والمعرفة * وهو ما حدث مع الباي محمد الكبير. فبعد وفاة الباي إبراهيم طلب الأهالي من الداي ان يعين محمد الكبير في مكانه فواقه، لكن بعد أن قدم الحاج خليل مبلغا كبيرا من المال ليحصل على المنصب، تراجع الداي عن قراره.

وهذا ما ذكره صاحب رحلة الباي محمد الكبير، "..... كاد الداي ينفذ رغبة الرعية، لولا تعرض أحد الأغنياء اسمه الحاج الخليل لابتياع هذا المنصب من الداي بثمن باهظ وضع في خزانة مال الدولة [3].

ويذكر صاحب المرآة بأن أقارب الداي أحمد، كانوا يستلمون أموالا من الراغبين في الوصول الى منصب الباي بقوله: '... لم يكن على الذي يريد أن يصبح بايا إلا أن يتوجه

*الديوان من أهم ركائز الحكم العثماني بالجزائر، وله أهمية كبيرة في تيسير أمور الايالة، وهناك ديوان كبير، ديوان صغير، وديوان خاص بالبحرية. يتكون من كبير المسؤولين ويحضره أيضا العلماء وأعيان المدينة ، ينظر: فتيحة صحراوي، الجزائر في عهد الداي حسين، المرجع السابق، ص59. ينظر أيضا: A.Devoulx Tachrifat recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger ;imprimerie du couvrement . Alger .1852. P24.

(1) محمد ميلودي، الموظفون في الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة2، 2018-2019، ص107.

(2) عمر حرفوش، الإدارة في العهد العثماني الإدارة المركزية نموذجيا، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مذكرة ماجستير، 2008-2009، ص26.

**هذا الأمر شائع أيضا في الأستانة، فكان الصدر الأعظم يعين من يشاء من الرجال في المناصب الكبيرة، ولا يهم الخبرة والنسب المهم ان يدفع مالا أكثر. ينظر: أمير محرز، المرجع السابق، ص43.

(3) أحمد بن هطال التلمساني، المصدر السابق، ص18.

الى أقارب أحمد باشا ويمدهم بالمال، لقد كانت تلك المناصب تباع وتشتري..."[1]. أحيانا يأخذ الداي أموالا من الراغبين في شراء منصب الباي ثم يختار شخص حسب هواه وأحيانا لا يكون المختار من أصحاب الأموال التي دفعت، على حد قول تيدنا[2].

نسجل أيضا وظيفة المزوار* المكلف بحفظ الأمن ليلا بالمدينة، ومراقبة نساء الشوارع ويجمع الضريبة المفروضة عليهن، هو الاخر يقدم بدوره كل شهرين عائدات هذه الضريبة الى خزينة الدولة. ويأخذ جزء منها يشكل راتبه نفس الامر بنسبة لوظيفة الشيخ البلد، فهو الآخر يأخذ راتبه من الضريبة التي يجمعها [3].

الضاهر أن إقرار هذا نظام من طرف السلطة العثمانية كان بهدف كسب الأموال، ونفع الخزينة بها [4]. لكن أصحاب الوظائف استغلوا السلطة المخولة اليهم بطريقة غير شرعية، ولم ينجوا الأهالي من طمعهم، فقسم كبير من الضرائب كان يستولي عليه الجباة[5]، ليعوضوا المبالغ المالية التي دفعوها لشراء مناصبهم[6]، وليحتفظوا بوظائفهم وكذلك يستولون عليها احتياطا لما قد يتعرضوا له من تغريم وعزل مستقبلا . تنبه الحكام لعيوب هذا النظام، وقاموا بمحاولة إصلاحه من خلال تحديد نسبة الضرائب التي يحصل عليها الجابي لقاء عمله ويكون عشر المحصول، وأحيانا ربع الضريبة [7].

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص112، 113.

[2] أحميدة عميراوي ، المرجع السابق، ص 63.

* يلقب المزوار أيضا ببوليس الآداب. ينظر : احمد بن أبي الضياف اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تح لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، مج 2، ج2، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999، ص 207.

[3] – A. Devoulx، op – cit ; p23;24.

[4] العربي زبيري، المرجع السابق، ص24.

[5] ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ، المرجع السابق، ص113.

[6] الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي، ديوان لمطبوعات الجامعية،الجزائر، 2007، ص92.

[7] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص113.

2-2 المحال (العنف في جمع الضرائب)

اعتمد السلطة العثمانية في جباية الضرائب بالأرياف على المحال التي تساندها قبائل المخزن بالنسبة لقبائل المخزن فقد أدخلتها السلطة العثمانية في خدمتها إما بطريقة طوعية أو أخضعت بالقوة [1]، وبفضل تعاملها مع السلطة الحاكمة وتحالفها معها فقد تمتعت بمعاملة خاصة [2]، فحظيت بامتيازات كثير منها، الإعفاء من الضرائب ما عدى الضرائب الشرعية [3].

ونميز صنفين من قبائل المخزن الصنف الأول أصولها متباينة مثل قبائل الدوائر والزمالة والصنف الثاني أصلها واحد منها مخزن الكراغلة ومخزن العبيد [4]. وهذا النوع من القبائل سكنوا بالأرياف في مجموعات سكانية [5]. وكانوا مكلفين بعدة مهام منها حفظ الأمن والربط بين السلطة الحاكمة والمحكومين [6] ومساعدة المحال عند توجهها لجباية الضرائب [7].

اما المحلة فهي من أهم ركائز التي اعتمد عليها الحكام بالجزائر العثمانية [8]، يعرفها هابنسترايت بأنها الجند المتنقل [9]، وهي بمثابة هيئة عسكرية جبائية وسلطة متجولة [10]. تتشكل من الجنود الموجودين بالبيالك الثلاث وفرسان المخزن، يتراوح عدد الجنود في كل

---

[1] دلندة الأقرش وآخرون، المرجع السابق، ص205.

[2] جمال بن طاهر، الفساد وردعه الردع المالي وأشكال المقاومة والصراع بالبلاد التونسية 1705-1840، منشورات كلية الآداب منوية، تونس، 1995، ص68.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص30

[4] نفسه، ص46.

[5] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص107.

[6] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص105.

[7] ناصر الدين سعيدوني ، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص246.

[8] فهيمة عمريوي، " مظاهر من التنظيم العسكري في الجزائر اثناء الفترة العثمانية، مؤسسة المحلة نموذجا"، **مجلة الدراسات التاريخية العسكرية**، الجزائر جويلية 2019، ص64.

[9] هابنستريت، المصدر السابق، ص32.

[10] دلندة الأقرش وآخرون، المرجع السابق، ص130.

محله ما بين 500 الى 1000 جندي، وفي الأوقات الصعبة يرسل لهم آغا العرب الدعم العسكري حوالي 600الى 1500 جندي [1].

كان بالجزائر ثلاث محال وكل بايلك له محلة خاصة به [2]، تنطق كل محلة من قصر الباي شهر ماي وأكتوبر [3]، وتتجول في البايلك لتجمع الضرائب [4]، من مهامها أيضا ردع القبائل المتمردة [5]، وإخضاعهم ليدفعوا ما عليهم من مطالب عينية ونقدية [6]. وكذلك تراقب القبائل البعيدة والقاطنة بالجبال والعشائر البدوية [7] وتعمل على حماية الأرياف من أي خطر [8].

كان رجال يتسببون أحيانا في خسائر كبيرة، بالمناطق التي يتوجهون اليها [9] ويحدثون دمار وخراب [10]، فتفسد المحاصيل الزراعية [11]. ويقتل كل من يرفض دفع ما عليه من

---

[1] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982، ص36.

[2] دلندة الاقرش وآخرون، نفس المرجع السابق، ص135.

[3] مؤيد محمود المشهداني ورشيد رمضان سلوان، "أوضاع الجزائر خلال الحكم التركي 1518-1830" **مجلة الدراسات التاريخية العسكرية**، ع 16، الجزائر، 2013، ص423.

[4] عزيز سماح التر، المرجع السابق، ص141.

[5] خديجة دوبالي، المرجع السابق، ص13.

[6] ناصر الدين سعيدوني، ولايات المغرب العثمانية، الجزائر تونس طرابلس العرب، ط1، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص13.

[7] هابنسترايت، نفس المصدر السابق، ص32.

[8] إلهام يوسف وعلاء على سقر، المرجع السابق، ص178.

[9] حنيفي هلايلي، التطور السياسي، المرجع السابق، ص25.

[10] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص36.

[11] العربي الزبيري، المرجع السابق، 26.

ضرائب [1] وكل من يقاومهم، ويعنفون النساء والأطفال [2]. وغالبا ما يضطر بعض الأهالي الى بيع محاصيلهم بثمن قليل ليجمعوا المال اللازم لتسديد ما عليهم من المطالب المخزنية [3]. وأحيانا يستولون على أموال ومؤن الأهالي [4].

فيذكر تيدنا أن باي الغرب خرج لإخضاع القبائل المتمردة فقاموا بنهب 14 أو 15 دوار. واستحوذوا على عدد كبير من الحيوانات منها 27000 رأس من الحيوانات الصوفيةو720 بقرة وأخذوا معهم تقريبا 60 امرأة كرهائن، ثم أمر الباي ببيع الغنائم بنصف ثمنها [5]. وفي باليك التيطري قام الباي مصطفى بومزراق بحملة على قبيلة الأربعاء، وغنم أكثر من 10000جمل و120 شخص من أعيان القبيلة [6].

وفي باليك الشرق، إتجه أحمد المملوك الى أولاد جلاب عام 1818 وقطع 200 نخلة وتسبب في خراب كبير، ولم يتوقف الا بعد أن دفع له 10 ألاف ريال [7]، و الباي إبراهيم أستولى سنة 1822 على ألف خروف من قبيلة النمامشة . والحاج احمد باي أمر بإعطاء ستين الف فرنك لكل جندي من رجال المحلة في حال أحضر له رأس من رجال قبيلة عبد النور و20 فرنك لكل من يستولي على بندقية من هذه القبيلة ، كما سمح لهم بالاستلاء على كل ما يرغبون به[8].

---

(1) جيمس ولسون ستيفان، الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785-1797، تر علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر، 2007، ص176.

(2) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر دار السلطان أواخر العهد العثماني 1791-1830، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص474.

(3) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص216.

(4) عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص142.

(5) حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص85.

(6) دلندة الأقرش وآخرون، المرجع السابق، ص138.

(7) نفسه.

(8) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ، المرجع السابق، ص36.

وتظهر بعض المصادر المحلية والأجنبية اعمال النهب والتخريب التي مارسها رجال المحلة، نذكر من بينها أحمد الشريف الزهار بقوله: «... صاروا يخرجون المحلات لاستخلاص المغارم والظلمات ونهب أموال المسلمين...»[1].و حمدان بن عثمان خوجة:«... جباة الضرائب يقومون بتجاوزات...»[2]

ويشير وليام شالرالى ذلك بقوله: «... والبايات وحكام الأقاليم هم المسؤولين عن جمع الضرائب وبواسطة أعوانهم من العسكر والشرطة يستحوذون على كل ما يقع تحت أنظارهم من أموال الشعب...» [3]. وكثكرت: «... وهم يقومون بهذه العمليات المخزنية بجشع نادر وبدون أدنى وخز للضمير...» [4]. ويذكر هايدوا أن جنود المحلة يسرقون من الأهالي أموالهم، ويضغطون عليهم ليحصلوا على أكبر قدر من الحيوانات والمواد الغذائية المختلفة [5]

تمخض عن أعمال رجال المحلة آثار سلبية منها، ازدياد نفور الأهالي من السلطة الحاكمة [6]. وفقدان القبائل لثرواتهم وإضعاف قدراتهم الإنتاجية. والأخطر من ذلك قيام التمردات ضد السلطة، منها ثروات القبائل سنة 1804-1810، ثورة النمامشة بالأوراس سنة 1818، ثورة وادي سوف 1824 [7]. وفرار الأهالي الى الجبال التي يصعب على جنود المحلة الوصول اليها [8]، وتغير نمط معيشتهم الى حياة الترحل والبداوة [9].

جاء في أحد الأشعار الشعبية ما يظهر الوضع المتدهور الذي تسببه المحال .

---

(1) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص56.

(2) حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص106.

(3) وليام شالر، المصدر السابق، ص 54.

(4) كثكرت، المصدر السابق، ص53.

(5) Fray Diego De Haede. Topographie ; op-cit.p66.

(6) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص229.

(7) أرزقي بشويتام ، المرجع السابق، ص36.

(8) وليام شالر، المصدر السابق، ص59.

(9) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، 114.

*** التل يخلى وتزول منه الذخائر * وتصير النخلة برخلة**

*** ولا شك تخلى الجزائر[1]**

حسب صاحب المرآة، فإن الحاكم أوجدوا طريقة لردع التجاوزات التي كان يقوم بها الجباة، وذلك بتقديم القياد قائمة بأسماء الأشخاص المالكين للمحاريث الى القابضين للضرائب، وعلى أساسها يقبض من كل واحد حمولة بعير من الشعير وأخرى من القمح على كل محارث يجره ثوران*، ويعطى لكل من يدفع الضريبة وصل الاستلام وفي حالة لم تنتج الأرض المحاصيل الزراعية فيتم إعفاء الفلاحين من الضرائب [2]خاصة في أوقات القحط والجفاف.

2-3الضرائب المستحدثة

في بداية الحكم العثماني للجزائر كانت الضرائب رمزية، ولا تتعدى الضرائب الشرعية كضريبة الزكاة، الخراج والعشور... [3]، لاكن في أواخر أصبحت خزينة الدولة تعاني عجزا ماليا [4]بسبب قلة مداخيل الجهاد البحري [5]، لم تمكن حكام الايالة من إيجاد مصادر دخل أخرى يعوضوها بها [6]، سوى اللجوء الى الموارد الداخلية [7]، ففرضت نظام ضريبي ثقيل*

---

[1] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص38.

* يقصد بالمساحة التي يحرثها محراث يجره ثوران (الجابدة)

[2] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص106.

[3] محمد شاطو، نظرة المصادر الجزائرية والأجنبية الى السلطة العثمانية في الجزائر، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2022، ص155.

[4] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص35.

[5] توفيق دحماني، إيالة الجزائر العثمانية بين موارد البحر والضرائب، **مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية**، مج04، ع10، الجزائر، 2017، ص136.

[6] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص64.

[7] توفيق دحماني، نفس المرجع السابق، ص137.

** اذن ما يمكن انتقاده في النظام الجبائي هو عدم نزاهة بعض الأعوان على حد قول ناصر الدين سعيدوني. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص199.

على الأهالي [1]، كما حاولت اخضاع كل القبائل الممتنعة، باستخدام أسلوب الترهيب والترغيب [2].

والضرائب المستحدثة هي ضرائب أحدثتها السلطة العثمانية ولم يرد فيها دليل خاص من الكتاب أو السنة [3]، فهي على عكس الضرائب الشرعية، التي سنتها الشريعة الإسلامية، أي وردت نصوص قرآنية وأخرى من السنة حولها [4]. هذا النوع من الضرائب يتم جبايتها خاصة في الحالات الطارئة الناتجة عن ظروف اقتصادية وسياسية معينة. [5]

الضرائب المفروضة على الأرياف، نذكر منها:

اللزمة كانت تجمع من القبائل الساكنة بالبدو والواحات وكذلك ببلاد القبائل [6]، ويجمعها شيوخ القبائل مرة في السنة، [7] لتضاف الى نفقات الجيش[8] وكذا الدنوش[9]، تساوي قيمتها حوالي 10 الى25 بوجو على حسب رؤوس الماشية والمحاصيل المتوفرة ، وفي حالة كانت الأسرة فقيرة فتقدم خاروفا واحد أو تدفع 2 بوجو[10].

---

(1) عبد الجليل تميمي، المرجع السابق، ص91.

(2) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ، المرجع السابق، ص36.

(3) معاذ محمد عابدين وقاسم محمد الحموري، التزام الضرائب في الدولة العثمانية، دراسة تاريخية شرعية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، مج 29، ع3، المغرب، أكتوبر 2016، ص260

(4) فارس زاهر، تنوع الضرائب وتنظيمها في عهد الدولة العثمانية وتأثيراتها الاقتصادية دراسة تاريخية شرعية، مجلة **الحضارة الإسلامية**، مج 20، العدد1، ماي2019، ص376.

(5) فلة القشاعي موساوي، النظام الضريبي القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، كلية الجزائر، 1989-1990، ص64.

(6) وليام سبنسر، المصدر السابق، ص149.

(7) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص232ز

(8) عائشة بابه، المرجع السابق، ص357.

(9) فلة القشاعي موساوي، نفس المرجع السابق، ص64.

(10) ناصر الدي سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص182.

الخطية تفرض على القبائل المتمردة بعد إخضاعها مقابل العدم التعرض لها [1]، وأحيانا تفرض كعقاب لمن يخالفوا أوامر القياد، أودية في حق الشخص الذي يرتكب جريمة[2]، أو على المشاركين في المشاجرات التي تحصل بكثرة بالأسواق الريفية[3]، ويطبق شيخ الدوار العقاب الجماعي على كل أفراد القبيلة، في حال لم يفصحوا عن هوية الجاني[4].

الغرامة تفرض على القبائل البعيدة عن مقر حكم الباي [5] بالهضاب العليا والمناطق الجبلية والصحراء و منطقة القبائل الكبرى [6].و تؤخذ عينا (الحيوانات، ومواد الغذائية، ومواد أخرى كالجلود، الشمع...) ،وأحيانا تدفع نقدا [7] على حسب أفراد القبيلة [8].وتدفع كعقاب للجماعة في حال ارتكب في أرضها جريمة لذلك سميت بضريبة التعويض [9].

المعونة تجمع في الظروف الطارئة كل قبيلة رعوية [10] نقدا أوعينا، يتولى مهمة جمعها شيوخ الدوائر ويسلمونها للقائد [11]. لتدعيم الفرق العسكرية بالمدن وأيضا فرق النوبة بالأرياف [12] وتنخفض قيمتها أيام السلم. [13]

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص233.

(2) فلة القشاعي موساوي، المرجع السابق، ص68.

(3) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 184.

(4) فلة القشاعي موساوي، المرجع السابق، ص68.

(5) أوجان فايسات، المصدر السابق، ص 29.

(6) فاطمة الزهراء سيدهم، موارد ايالة الجزائر في مطلع القرن السابع عشر، **مجلة كان التاريخية**، ع13، الجزائر، سبتمبر 2011، ص25.

(7) فلة القشاعي موساوي، المرجع السابق، ص66.

(8) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص233.

(9) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص183،184.

(10) نفسه، ص189.

(11) فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص25.

(12) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص233.

(13) فلة القشاعي موساوي، المرجع السابق، ص70.

منها معونة بلاد القبائل، تحتوي على حبوب وتين مجفف وكذلك حيوانات كأغنام وماعز ويدفعونها أيضا نقدا، تساهم فيها قبائل فلسية و قيادة بوغني، والقبائل القريبة من برج سباو[1].

مهر باشا الفرح ضريبة تأخذ على الخيل وتقدم الى الباشا [2] وهي ضريبة إلزامية يقوم قائد مهر باشا بجبايتها. جزء منها يدفع مع الدنوش [3] والباقي يأخذه الشيوخ والقادة[4] ، تسمح هذه الضريبة بتعويض ما مات من الخيول .[5]

حق العسة تدفعها بعض القبائل الصحراوية مقابل السماح لها بدخول الاسواق [6] وأيضا لبقائها ببعض المراعي بشكل مؤقت[7] وتسمى هذه الضريبة أيضا بـ حق البزرة. [8]

رسوم الأسواق تفرض على كل السلع الموجودة في الاسواق الريفية والأسواق الموجودة بالمدن وتدفع نقدا وأحيانا عينا. [9]

حقوق التولية

حق البرنوس يدفعه شيخ القبيلة أو القائد للباي عند توليه منصبه [10] يقوم كل افراد القبيلة بالمساهمة فيها، ويدفع شيخ القبيلة مبلغ يعادل ريال بوجو، أما القائد فيدفع ضعف المبلغ.

---

(1) فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص25.

(2) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص234.

(3) فلة القشاعي موساوي، المرجع السابق، ص 69.

(4) ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص234.

(5) فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص25.

(6) ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص234.

(7) فلة القشاعي موساوي، المرجع السابق، ص 69.

(8) فلة القشاعي موساوي، المرجع السابق، ص 75.

(9) ناصر الدين سعيدوني ، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص186.

(10) فلة القشاعي موساوي، المرجع السابق، ص71.

حق البشارة يدفع لحامل خبر تعيين الباي الجديد أو لتثبيت الباي مرة أخرى في منصبه [1].

حق الفرح كل أسرة تدفع ريال واحد عند صدور قرار التعيين أو بقاء الشيخ او القائد في منصبه [2].

-حق الزمام يجمع من الفلاحين كل سنة ويدفع لقائد العشور

الضرائب المفروضة على سكان المدن[3].نذكر منها

الجزية تسمى أيضا ضريبة الرأس [4]، يدفع زعيم اليهود (مقدم اليهود) كل سنة حوالي 300سيمه[5] الى الخزناجي أو لشيخ البلد[6]، مقابل حرية ممارستهم طقوسهم الدينية وتمتعهم بحماية الدولة، وتستخدم عائدات هذه الضريبة لتمويل فرسان المحلة.

رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية يجمعها شيوخ البلد (قائد الدار) من أمناء النقابات المهنة الموجودة في المدن، وكل دكان يستمر في نشاطه مقابل دفع رسم شهري[7].

رسوم المرسي تفرض على السفن الداخلية للموانئ الجزائرية [8]، حتى السفن جزائرية و عثمانية تدفعها حوالي 20 قرش، أما سفن الدول الأجنبية الصديقة فتدفع 40 قرش، وسفن الأعداء تدفع ضعفها 80قرش [9].

---

(1) فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص25.

(2) فلة القشاعي موساوي، المرجع السابق، ص71.

(3) ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص234.

(4) ناصر الدين سعيدوني ، تاريخ الجزائري في العهد العثماني، المرجع السابق، ص141.

(5) – A. De Voules ، op-cit ;p43

(6) ناصر الدين سعيدوني ، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص138.

(7) فلة القشاعي موساوي، المرجع السابق، ص60.

ناصر الدين سعيدوني ، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص138.

(8) ناصر الدين سعيدوني ، ولايات المغرب الثلاث، المرجع السابق، ص81.

(9) ناصر الدين سعيدوني ، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص139.

حقوق الجمارك تؤخذ على صادرات وواردات الجزائر التي يتم وضعها في الميناء [1].

رسوم أبواب المدن وأسواقها يجمعها قائد الباب وقائد السوق [2].

عوائد بيت المال الشركات والأموال والودائع التي ليس لها وريث شرعي ترجع الى بيت المال [3].

رسوم الحانات المنتشرة بمدينة الجزائر وضريبة النساء المنحرفات [4] جمعها المزوار كل شهرين.

وكاستنتاج لما سبق ذكره نقول إن الضرائب التي فرضتها السلطة العثمانية كانت متنوعة وكثيرة وأيضا ثقيلة على الجزائريين، إلا أنها كانت الحل الوحيد لتمويل الخزينة في ظل شح مداخيل الجهاد البحري [5].

2-4 العوائد بديل الأجور

تقدم العوايد بمناسبة حصول حدث هام، في عائلة الباي أو أفراد حاشيته كالزواج، أو ولادة أو ترقية...، وتقدم أيضا في المواسيم الدينية، نذكر منها

حق الكبش أو هدية العيد التي تدفعها كل اسرة في عيد الأضحى*.

ضيفة دار الباي يدفعها سكان المدن وتصل قيمتها من 800 الى200 ريال بوجو حسب عدد السكان وأهمية المدينة.

ضيفة الدنوش ضريبة فصيلة تجمع في حال عجز الباي على توفير ما يلزم من مستحقات الدنوش[6]

---

[1] عزيز سامح التر ، المرجع السابق، ص141.

[2] فلة القشاعي المولودة موساوي، المرجع السابق، ص60 .

[3] ناصر الدين سعيدوني ، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص138.

[4] نفسه، ص141.

[5] A . De voulx ، op-ciT; p22 .

*عيد الأضحى عند الأتراك يسمى بيرم، ينظر: هبسترايت ، المصدر السابق ، ص79 .

[6] فلة القشاعي موساوي، المرجع السابق، ص74 .

ضيفة دار السلطان، يقدمها شيخ البلد لآغا الحامية وتختلف قيمتها من مدينة الى آخرى، ففي المدن الرئيسية كمدينة المدية تقدر بثلاثة الاف بوجو، أما في المدن الأقل أهمية فهي فكون نسبتها أقل .[1]

حق الشعير تدفعه قبائل المخزن كضريبة على ما تمتلكه من حيوانات، فكل رأس من الحيوانات تدفع عليه 10 سنتم[2].

عوائد الدول الأوروبية منها هدايا الممثلين والمبعوثين الأوروبيين[3] وهي بمثابة ضريبة لكنها غير مباشرة [4] كذلك إتاوات القناصل والوكلاء والتجارة[5].

وتختلف نسبة العوايد التي يحصل عليها الموظفين من موظف لآخر، وذلك حسب المقام الحكومي لكل موظف [6]، أما مرتب جميع الموظفين فهو متساوي [7].ولقد قدم لنا صاحب منشور الهداية موقفه الفقهي المناوئ والمعارض للعوائد بقوله: «... اتساع الدنيا من طريق الأسباب والعوائد وذلك محل كل تلف وفتنة، إلا القليل من الناس، وهذا لو كان الأسباب على وجهها والعوائد تأتي من بابها وأنت ترى مارتكبوا من محرمات، ومحظورات ونصبوا من فخوخ وحبلات فهي في نفسها مبعدة عن باب المولى، أحرى ادا اجتمعت مع ما نشأ عليها من الدنيا...»[8].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني ، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص141.

(2) ناصر الدين سعيدوني ، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 2001، ص74.

(3) فلة القشاعي موساوي، المرجع السابق، ص74.

(4) ناصر الدين سعيدوني ، ولايات المغرب الثلاث، المرجع السابق، ص83.

(5) نفسه

(6) ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص82.

(7) نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص82.

(8) عبد الكريم الفكون ، منشور الهداية في كشف حال من أدعى العلم والولاية، تق، تح، أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت – لبنان، 1787، ص138.

الفصل الثالث

الراعي والرعية

الفصل الثالث: الراعي والرعية

1 الحكام والمجتمع

1-1 العلاقة مع اليهود

شكل اليهود جزء من المجتمع الجزائري الحضري منذ أزمة قديمة[1] وأطلق عليهم باسم التوباشيم (اليهود الأصلين)[2] ، وكانوا جزء لا يتجزأ من السكان الأصليين ثم انظم لهم يهود الأندلس (ميغوراشيم)الذين فروا من محاكم التفتيش*. بلغ عددهم في بداية القرن 17 خمسة آلاف، وزاد أكثر مع قرارات الطرد النهائي 1609[3]، بعدها استقرت فئة أخرى من اليهود قدمت من ليفورن فقدر عدد اليهود في بداية القرن 18 بسبعة آلاف[4].

تمتع اليهود بالجزائر بحرية العبادة وممارسة عاداتهم[5] الخاصة والتجارة. لكن من جهة أخرى فرض عليهم بعض القوانين منها ارتداء الألوان الداكنة وعدم ركوب الخيل وحمل السلاح ومنعوا من دخول المقاهي والحمامات ولا يسمح لهم بمغادرة المدينة إلا يومي الأربعاء والسبت وذلك بعد أخذ إذن خاص[6]بالإضافة إلى إجبارهم على دفع ضريبة الجزية.[7]

---

[1]Mahfoud kaddache, l'Algérie durant la période ottomane .office des publication universitaire, Alger , 2002, p 205 ;206.

[2] عبد القادر كركار وآخرون، علاقات يهود الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي بين التعايش والمعاداة، **مجلة آفاق للبحوث والدراسات**، مج 1، ع 2، الجزائر، جوان 2018، ص 99.

*محاكم التفتيش أو ديوان التحقيق أقيمت بغرض تنصير الأندلسيين ويحاكم فيها كل من ثبت عليه تمسكه بالإسلام ويعذب لدرجة القتل كانت تدار من طرف رجال الدين النصارى، أنظر جوزيف بيريز ، التاريخ الوجيز لمحاكم التفتيش بإسبانيا، تر مصطفى أمادي ، ط1، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص 61.

[3] عبد القادر كركار وآخرون، نفس المرجع السابق، ص99.

[4] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ، المرجع السابق، ص103.

[5]Mahfoud Kaddache , ibid., p 210.

[6]Bernard caporal ،, Oran capital du Peylik de l'Ouest 1792-1831, Edition alpha, Alger, 2012 . p 228.

[7] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ، المرجع السابق، ص103.

من أشهر الأسر اليهودية التي جاءت من لفيرون أسرة بكري وبوشناق (بوجناح)[1] ، والتي تمتعت بحماية بعض الحكام منهم الداي حسن ومصطفى الخزناجي[2]، الذي تولى بعد وفاة حسن في سبتمبر 1797.[3]

كان بكري وبوشناق يتجسسان في الداخل والخارج لمصلحة الحكام. فيراقبان تحركات الأهالي في الإيالة عن طريق توظيفهم عددا من سماسرة، أما في الخارج كان لهم وكلاء ينقلون لهم كل المستجدات.

وأصبح لبوشناق نفوذ سياسي كبير يمكنه من عزل وتوظيف المسؤولين[4]، فقد كان سببا في عزل الداي أحمد خوجة الخيل[5]، وفي عهد الداي حسن تسبب في عزل العديد من البايات بهدف ملء خزينة الداي بالأموال المصادرة من البيات المعزولين، وبذلك لا يطالبهم الداي بدفع ما كان يستحوذان عليه من ثروات[6] .

بفضل تدخل بوشناق ناجى مصطفى الوزناجي باي التيطري من عقوبة الإعدام، التي أصدرها الداي في حقه بسبب امتناعه عن دفع الدنوش[7]. كما توسط له لدى حظرة الداي حتى عفى عنه وعينه بايا على بايلك الشرق[8] وهذا الأخير جعل من بوشناق مستشاره الخاص وسلمه تجارة البايلك[9].

---

[1] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص257.

[2] أحمد سميح حسن إسماعيل، الاستيطان اليهودي في الجزائر 1830– 1919، دار الكتب العربية، الجزائر، 2014، ص36.

[3] Albert Devoulz، le rais Hamidou ,typographie Adolphe Jourdan ,Alger ,1859 ,p148

[4] أرزقي شويتام ، الجزائر خلال نهاية الحكم العثماني ، المرجع السابق ، ص122 .

[5] مبارك بن محمد الهلايلي المليلي ، المرجع السابق، ص 252.

[6] نفسه، ص 249.

[7] صالح عباد، المرجع السابق، ص190.

[8] مبارك بن محمد الهلالي المليلي، المرجع السابق، ص248.

[9] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص 176.

وعلاوة على ذلك فإن بوشناق كان يستقبل قناصل الدول الأوروبية[1] وكذلك مبعوث السلطان العثماني[2]. ويشرف على مفاوضات الجزائر مع الدول الأوروبية[3] مثل ما حدث عام 1803 مع دولة البرتغال[4]. وكان الداي يستشيرهم في المسائل الخارجية.[5]

إن نفوذ اليهود لم يشمل الجانب السياسي فقط بل تعداه إلى المجال الاقتصادي* خاصة في عهد الداي مصطفى باشا[6] وهذا ما يؤكده فايسات بقوله :«... نظرا لتأثيرها الكبير على مصطفى باشا قام بناء على طلب منها بإرغام البيات على تسليم جميع احتياطات القمح لدى المحكومين لهذين اليهوديين.....» [7]

واتفق معها على أن يأخذ نصف الأرباح التي يحصلون عليها من احتكارهما للقمح[8] وبيعه للدول الأجنبية[9]. ولقد تمخض عن هذا الاتفاق ارتفاع في الأسعار وانتشار المجاعة وتضمر الأهالي من اليهود والداي[10].

---

[1] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص177.

[2]أرزقي شويتام، الجزائر خلال نهاية العهد العثماني، المرجع السابق، ص122.

[3] ويليام سبنسر، المصدر السابق، ص103.

[4]أرزقي شويتام ، المرجع السابق، ص 122.

[5] عبد القادر كركار وآخرين، المرجع السابق، ص103.

لذلك وصف كورين شوفاليه كل من بكري وبوشناق بأسياد التجارة والتصدير . ينظر:

Corinne Chevallier ، les trente premières années de l'Etat d Alger1510-1541, office des publication universitaires, Alger, p21

[6] عبد الرحمن بن محمد الجيلاني، المرجع السابق ، 301.

[7] اوجان فايسات ، المصدر السابق، ص210.

[8] مبارك بن محمد الهلايلي المليلي ، المرجع السابق، ص251.

[9] احمد توفيق المدني ، الجزائر، المرجع السابق، ص41.

[10] مصطفى بن عمر ، المرجع السابق، ص113.

2-1 مظاهر توتر العلاقة

أدى الدور المتزايد الذي لعبه بعض اليهود إلى إثارة غضب الأهالي وحتى الأتراك[1] فنشب العديد من الثورات ضد هذه الفئة في سنة 1801 و1804 و1815.[2]أخطر ثورة كانت عام 1805[3] بحيث أقدم أحد جنود الإنكشارية يسمى يحيى أغا على قتل نفتالي بوشناق أثناء خروجه من قصر الجنينة[4] وهو يهتف السلام عليك يا ملك الجزائر[5].

وبعد رجوع الجندي إلى الثكنة فرح به اليولداش وتسارعوا لتقبيل يده[6] وفور سماع الداي بالحادثة أعطى الأمان للجندي حتى يجنب نفسه غضب جنود الإنكشارية. ثم انتشر نبأ مقتل بوشناق بين الأهالي فقاموا يبحثون عن اليهود ليقتلوهم[7] واتجهوا إلى حي اليهود وقاموا بنهبه[8] ، كما قتلوا 42 يهوديا ذبحا أمام المعابد اليهودية.[9]

قام الداي بتوزيع الذهب ونفى اليهود الذين بقوا على قيد الحياة[10] ،حوالي 100 عائلة يهودية نفاها إلى تونس و200 هاجروا الى لفورن.[11]وقدم وعدا لليوداش بأنه لن يتعامل مرة أخرى مع اليهود إلا أن اليولداش صمموا على قتله

---

[1]Bernard Caporal، op-cit ;p234,

[2] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ، المرجع السابق، ص 104

[3] عبد القادر كركار واخرون، المرجع السابق، ص103.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص75.

[5]Bernard caporal ; ibid., p 234.

الجندي الذي قتل بوشناق ناداه بملك الجزائر، وهو دليل واضح على مدى سيطرة هذه الشخصية على البلاد برمتها.

[6] مبارك بن محمد الهلالي المليلي ، المرجع السابق ، ص202.

[7]نفسه، ص252.

[8] عثمان سعيدي، المرجع السابق، ص421.

[9]Bernard caporal. ibid., p 234

[10] مبارك بن محمد الهلالي المليلي ، المرجع السابق ، ص252.

[11] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ، لمرجع السابق، ص104

وكمحاولة أخيرة من الداي لينقذ حياته أعطى الإذن للجنود ليقوم بنهب المدينة مقال إطلاق سراحه ليسافر إلى المشرق[1] . لكن دون جدوى فقد تم اغتياله[2] وأعادوا تنصيب الداي أحمد باشا. هذا الأخير قام بمصادرة أملاك بوجناح واضطهاده لأسرة بكري[3] ، الذي استمر في تصدير القمح من عنابة الى ان قتل عام 1811 بسبب تقديم ابن ثابت وهو منافسه وشاية ضده لدى الداي[4].

2 _ القضايا الجزائية

عرف المجتمع الجزائري خلال فترة الحكم العثماني انتشار العديد من الجرائم . وقد حاولت السلطة العثمانية القضاء عليها أو الحد من انتشارها بتطبيقها أشد أنواع العقوبات[5] وهذا ما أكده سيمون بفيبير بقوله :«... ليس هناك فوق الأرض قضاء يعاقب المذنب بهذا القدر... » [6]

وأيضا وليام شالر «...اعتقد أنه لا يوجد مدينة أخرى في العالم يبدي فيها اليولداش نشاطا أكبر مما تبديه الشرطة الجزائرية التي لا تكاد جريمة تفلت من رقابها ...»[7].

2-1 الجرائم الاجتماعية

- القتل

من بين الوثائق الأرشيفية التي تحدثت هذه الجريمة رسالة من الحاج أحمد باي إلى حسين باشا تتعلق بقتل زوج لزوجته بقسنطينة مؤرخة يوم 9 ديسمبر 1827.

---

[1] مبارك من محمد الهلالي المليلي ، المرجع السابق، ص252.

[2] عثمان سعيدوني ، المرجع السابق، ص420.

[3] سعد الله ابو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ش.و. ن. ت، الجزائر ،1976 ، ص17.

[4] مبارك بن محمد الهلايلي المليلي ، المرجع السابق، ص252..

[5] محمد بوشنافي ، النظام والأمن في مدينة الجزائر اثناء العهد العثماني من خلال المصادر الأجنبية، جامعة سيدي بلعباس، ص 94.

[6] سيمون بفيبر ، المصدر السابق، ص131.

[7] وليام شالر ، المصدر السابق ،ص 78،77.

وحسب ما ورد في الوثيقة فإنه أقدم على قتلها متهما إياها بالزنى: «... فسألنا القاتل فزعم أنه وجد معها جارا له مع أن الجار ثبت بشهادة الناس أنه وقت الواقعة هو معهم خارج البلاد يغسل في ثيابه في الوادي...».

وقد أبقى الحاج أحمد باي على الجاني مربوطا عنده الى ان يصدر الداي العقوبة التي يستحقها وهذا ما جاء في الرسالة،«... ولم يثبت عندنا سبب يوجب قتل المرأة امسكنا إلى حل القاتل مربوطا عندنا وعرفناك وشاورناك أعزك الله فإن ظهر لك أيدك الله أن يجرى أمره على حكم الله والشريعة المحمدية فذلك المراد....»[1] يفهم من هذه الرسالة أن الداي هو الوحيد الذي يتخذ الحكم في جريمة القتل.

وتختلف العقوبة التي تسلط على القاتل باختلاف الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها.[2]فمثلا في حال قتل جندي إنكشاري رجل من المحلين فإن الداي يصدر أمر بقتله سرا* في قصر أغا الانكسارية[3] لكن غالبا يسكت عن مثل هذه الجريمة ويفصل الجندي عن عمله ل ستة أشهر أو سنة ثم يعود[4] فناذرا ما يتخذ الداي حكم الإعدام كإجراء ردعي في حق الجنود.[5]

---

[1] المجموعة 1642، الوثيقة رقم 24 ، المكتبة الوطنية الجزائرية ، الحامة ، الجزائر،(ينظر الملحق رقم 07 ص101)

[2] سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص54.

* يعاقب الأتراك سرا حتى لا تهان كرامتهم ويعتبر هذا الأمر نوعا من التمييز الاجتماعي بين فئة الأتراك وبقية الفئات السكانية التي تعاقب في العلن، انظر: رشيد رمضان سلوان ومؤيد محمود حمد المشهداني ، المرجع السابق، ص340.

[3] حنيفي هلايلي ، أوراق في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص96.

[4] عائشة غطاس وآخرون ، المرجع السابق، ص87.

[5]سعدالله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 4، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع ، بيروت، ص423.

لكن إذا حدث العكس وكان الضحية جندي فيصدر الداي أمر بقتل الجاني برميه من أعلى مرتفع الى البحر،[1] وإذا كان يهودي يحرق او يشنق امام باب عزون* إذا كان مسيحيا او من الاهالي[2].وأحيانا تطبق عليه عقوبة الإعدام برميه من جدار مائل ليقع على خطفات من الحديد فيتقطع إلى أشياء ويتعذب قبل وفاته[3].

في حالة لم يتم العثور على القاتل فتطبق المسؤولية الجماعية ويعاقب كافة سكان الحي الذي عثر فيه على الجثة في حال حدثت الجريمة بالمدينة[4] . أما إذا كان القاتل من إحدى القبائل فيتم قتل كل شخص يرفض الإقرار باسم الجاني.**

وبنسبة لمنطقة القبائل ينتقم أهل الضحية ويقومون بقتل الجاني، ولا يقبلون أي تعويض مالي (الدية) فالأسرة التي تقبل بها يعتبر أفرادها جبناء ولا يعيرون اهتماما لشرفهم[5].وإذا كان القاتل من قبيلة أخرى فغالبا تحدث معركة بين القبيلتين ويحدد المكان واليوم الذي تقام فيه[6].

---

[1] سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص54.

* كان لمدينه الجزائر خمسة ابواب رئيسية وهي باب الجديد باب الوادي باب الجزيرة باب عزون باب البحر أنظر، Hocine mazali , Alger trente-deux siècles d'bistoire , synergie, 2003 p 205, 206

[2] جيمس ويلسون ستيفان، المرجع السابق، ص218.

[3] ويليام سبنير ، المصدر السابق، ص 129. هذه العقوبة اقتصر ذكرها في المصادر الأجنبية ولم ترد في المصادر المحلية التي اطلعت عليها وبالتالي لا يمكن القول إن هذه العقوبة بالفعل طبقت

[4] رشيد رمضان سلوان ومؤيد محمود حمد المشهداني، المرجع السابق، ص430.

** يذكر أحمد شريف الزهار أنه تم قتل رجال من جبل مزايا لأنهم لم يقروا باسم الشخص الذي قتل أحد جنود الإنكشاري. ينظر : أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق . ينظر أيضا : محمد خير الدين فارس، المرجع السابق، ص85.

[5] Alain Mahé,، histoire de la grande Kabylie XIXE-XXE siècles. Edif, Alger, 2000, p 128.

[6] محمد بك ، المرجع السابق، ص496.

- السرقة

حسب ما ذكره هابينستريت فإن جريمة السرقة نادرا ما تحدث بقوله».... من النادر أن نسمع عن تعديات أو سرقات في الليل...»[1]وهذا بفضل الجهود المبذولة من طرف السلطة للحد من هذه الجريمة، فأحدثوا نظام الشرطة بالمدن [2]. وأيضا فرق البساكرة كان لها دور في حفظ الامن بالمدن خلال الليل، فيحرص حوالي 150 بسكري الدكاكين والحوانيت، [3] ويرأسهم أمين البساكرة وفي حال تعرض دكان للسرقة فإن هذه الجماعة تقدم تعويضا لصاحب الدكان[4] وإذا تورط أحد أفراد هذه الفئة مع السارق فإن الداي يعطي أمرا بشنقه[5].

قسوة العقوبات المطبقة في حق السارق كقطع اليد مصداقا لقوله تعالى﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[6] .فيقطع الحلاق اليد اليمنى للسارق ثم توضع في النار ليوقف النزيف[7] وتوضع فوق كتفه ويركب فوق ظهر حمار ويطوف به أحد أعوان الحكومة في أرجاء المدينة منادي هذا لص عوقب[8]

بعض الحكام كانوا يقومون بجولات ليلية ليتأكدوا بأنفسهم من أمن المدينة منهم الداي إبراهيم باشا 1710 الذي لمح أثناءه تجوله بالميناء شخص يحمل كيسا وبعد تحقيقه في الأمر اتضح أنه كيس فواكه سرقه من إحدى السفن الفرنسية فأمر الداي بإعدامه.[9]

---

(1) هبسترايت ، المصدر السابق، ص34.

(2) محمد بك ، المرجع السابق، ص494.

(3) محمد بوشنافي ، النظام والأمن بمدينة الجزائر، المرجع السابق، ص101.

(4) هبستريت ، المصدر السابق، ص44.

(5) محمد بوشنافي ، المرجع السابق، ص101.

(6) سورة المائدة، آية 32.

(7) مصطفى عبيد ، القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني، **مجلة عصور جديدة**، ع 11- 12 ، الجزائر، 2013 - 2014، ص 221.

(8) وليام سبنسر ، المصدر السابق، ص129.

(9) حنيفي هلالي، أوراق في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص91.

وكذا الداي عمر(1815 -1817) في عهده حدث زلزال يوم 3 فيفري 1816 وكثرت السرقة والنهب فخرج بنفسه ليعاقب كل شخص يجده متلبسا بالجريمة ويقتله على الفور[1].

رغم ذلك كانت هذه الجريمة منتشرة بشكل كبير في المناطق البعيدة عن السلطة بالأرياف والمناطق الجبلية وبشكل أقل بالمدن[2].ويذكر تيدنا حادثتين بخصوص هذه الجريمة الحادث الأول قام سبعة أشخاص بسرقة أحد الدواوير فعاقبهم الباي وتم قطع رؤوسهم والحادثة الثاني قام شخص بسرقة أشياء خاصة بالباي فحكم عليه ب 200 جلدة.[3]

وذكر وليام سبنير حادثة سرقة يفهم منها أن هذه الجريمة أحيانا يمارسها حتى الموظفون تتمثل في معاقبة الداء شعبان أحد الرياس ب 600 جلدة لأنه سرق كيسا من البرقوق وخبأه تحت برنوسه.[4]

تظهر رسالة من الحاج أحمد باي إلى إبراهيم الخزناجي قيام أغا الدائرة أبي زيان بسرقة جزء كبير من المطالب، حيث جاء في الرسالة «...فظهر لي منه فساد النية وخبث (كذا) احتوى على جميع ما تحت يده من الرعية مطالب كثيرة ولم(كذا) إلا القليل وتحققت منه الخيانة... » فقام الباي بمعاقبته وأجبره على دفع تعويضات مالية «... ألزمته بما عنده وجعلت عليها خطيئة...»[5]

3-الزنا وشرب الخمر

حسب ما ذكره وليام سبنسر فان الزنا كان نادرا الحصول فقد طبقت السلطة العثمانية في هذه الجريمة عقوبة الجلد وحتى القتل.

---

(1) مبارك بن محمد الهلايلي المليلي، المرجع السابق، ص210.

(2) محمد بك، المرجع السابق، ص494.

(3) أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص78.

(4) وليام سبنسر، المصدر السابق، ص133.

(5) المجموعة 1642، الوثيقة رقم 7، المكتبة الوطنية الجزائرية، الحامة، الجزائر، (ينظر الملحق رقم08 ص102).

سجل بعض الاجانب في مذكراتهم هذه الجريمة والطرق التي اتخذها المسؤولين لمعاقبة مرتكبيها من بينهم وليام شالر وتيدنا. يذكر تيدنا أن أحد المسيحيين زنا مع امرأة فحكم الباي عليه بتعليقه من أرجله أمام باب السجن وكذلك المرأة، وتم جلد كل منهما 200 جلدة بالصوت ليكونوا عبره لغيرهم ولولا تدخل تيدنا وتوسله للباي لكان قتلهما.[1]

ويذكر أيضا أن امرأة قتلت لأنها زنت مع طبيب فرنسي في بالك الشرق سنة 1779[2] وهو ما تؤكده رسالة من صالح باي إلى وكيل الباسيون جاء فيها«... ورد علينا كتابكم وما عرفتمونا فيه من أمر الطيب وما وقع له مع القائد بسبب المرأة وقتل القائد المرأة علمناه تعلم وأننا زجرنا القائد عن فعله وهذا الأمر الذي قاله لم يثبت عندنا وكنا أمرنا قبطان عنابة ان يبعث الطبيب اليكم وأنتم خدامنا وتحت امننا لا نرضوا فيكم الا ما يرضيكم واما الشر لا نرضوه فيكم وكذلك الظلم لأنه ظلمات...»[3]

وكذلك ذكر تيدنا حادثة قتل امرأة أحد رجال المجلس شنقا لأنها زنت مع أحد القادة، عاقب الباي هذا الاخير ب 400 جلدة وتغريمه 600 سكة.[4]ويورد شالر أن الشرطة عثرت على أحد جيرانه الأثرياء في وقت متأخر، بمنزل سمعته سيئة فاعتقلوه وعاقبوه 100 جلدة.[5]وبالتالي طبق على هذا الزاني الحكم الشرعي الذي ذكر الله –عز وجل– في كتابه يقول الله تعالى﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾[6]

---

(1) وليام سبنسر، المصدر السابق، ص19.

(2) أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص71.

(3) المجموعة 1641، الوثيقة رقم 66، المكتبة الوطنية الجزائرية، الحامة، الجزائر (ينظر الملحق رقم 09ص 103)

(4) أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص101.

(5)وليام شالر، المصدر السابق، ص78.

(6) سورة النور، آية 02.

وغالبا ما تعاقب المرأة الزانية بوضعها داخل كيس ورميها في البحر.[1]

ويعتبر شرب الخمر جريمة يعاقب عليها مرتكبها، ويذكر الزهار أن الداي علي خروجة أمر بمعاقبة كل من وجدوه سكرانا أو زانيا بقوله «... أمر بأبطال الزنا والخمر ومن وجدوه مخمورا أو زانيا فيبعث به للقاضي لإجراء الحد الشرعي...»[2]

وتظهر رسالة من محمد باي إلى حسين باشا أن محمود الخليفة كان يشرب الخمر حتى في رمضان .حيث جاء فيها «...سيدي أني خبرتك قبل هذا بأموره كلها وأنه لا زال على ذلك شهر شعبان ثم صار يأتيني في رمضان ورائحة الخمر ظاهرة عليه شمها منه من حضر ترك ومخازنه اليوم الأول والثاني وفي الثالث دعوته وقلت له ألا تخاف الله وتفعل هذا في شهر الدين فكيف نزجر الناس عنه والحكام يشربون في رمضان...»

ويقول الباي في الرسالة إنه ربطه وطلب من الداي أن يصدر الحكم لمعاقبته بقوله«... وحيث لم نقدر نتعدى أمرك فافعل(كذا) ومضى حيث أراد والنظر لك وانا لا نخفي عليك كل ما يقع...»[3]

2-2 الجرائم الاقتصادية

تزوير العملة

من مظاهر فساد الإدارة والمجتمع خلال فترة الحكم العثماني للجزائر انتشار العملة المزورة في بداية القرن 17.[4] كانت تصنع بجبال جرجرة في قرية ليت الأربعاء وعلي أوخروبة ويساعدهم سكان القرى القريبة إليهم كقرية بني بودرار و بني يني وبني مغسلة وبني

---

[1] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص 118.

أنظر أيضا، جيمس ولسون ستيفان، المرجع السابق، ص178.

[2]أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص136.

[3] المجموعة 1642، الوثيقة رقم 13، المكتبة الوطنية الجزائرية، الحامة، الجزائر(ينظر الملحق رقم 10 ص104)

[4] محمد بك ، المرجع السابق ، ص492.

وصيف في توزيعها. ونظر لمهارة المزورين بالعملة بجرجرة كانت نقودهم تصرف ولا يستطيع أحد التعرف عليها سوى الصرافين أصحاب الحنكة والخبرة .[1]

ولقد سعت السلطة العثمانية للقضاء على هذه الظاهرة فكلفت اليهود بمراقبة العملة الداخلية إذ كانت مزورة أو اصلية لأن لهم خبره بالعملات.[2]كما طبقت عقوبة الإعدام في حق المزورين[3]،وحتى لا تتسرب النقود المزورة من منطقة القبائل، خولت السلطة لقائد سباو صلاحيات ليعاقب كل من يتعامل مع المزورين. ومنع سكان القبائل من السفر وان خالفوا الأوامر تصادر أملاكهم.

قبل ثلاث سنوات من الاحتلال الفرنسي قام الأغا يحيى قائد الجيش الإنكشاري بإلقاء القبض على كل شخص ينتسب إلى القبائل التي عرفت بتزويرها للعملة في يوم واحد. وسجن 100 رجل ثم هددهم بقتلهم في حال لم يسلموه الوسائل التي يستخدمونها للتزوير، ولم يتحرروا إلا بعد دفعهم غرامة مالية[4] رغم ذلك لم تحقق الجهود المبذولة من طرف الحكام للحد من نفوذ المزورين، نتائج معتبرة فقد بقيت تتسرب النقود المزورة بواسطة تجار أوروبية.[5].

الغش في الأسواق

تفشت هذه الظاهرة بالأسواق وحاولت السلطة الحد منها عن طريق تعيين موظفين يتولون مراقبة الأسواق القريبة من البايلك ، من بينهم القائد كان دوره تأمين الشرطة وفي حالة حدوث عراك في السوق يتدخل لحله ، لكي لا يتطور الشجار إلى جريمة قتل أما الأسواق

---

[1] ناصر الدين سعيدوني ، لنظام المالي، المرجع السابق، ص201، 204.

[2] سعد الله ابو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، دار الغرب الاسلامي، بيروت ،1998، ص393.

[3] رشيد رمضان سلوان ومؤيد محمود حمد المشهدائي ، المرجع السابق، ص424.

[4] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق، ص 203، 204.

[5]نفسه، ص204.

البعيدة عن البايك[1] فعينت على كل عرش رجل يراقب الموازين والأسعار[2]. و فرقة البساكرة كان لها دور في حراسه الأسواق وإلقاء القبض على كل فرد يشتبه فيه[3].

كما سلطت السلطة عقوبات في حق كل شخص ثبت غشه في الأسعار والموازين . فيكسر المكيال على رأسه وتفرض عليه غرامة مالية[4]، أو تقطع يده ويوضع فوق حمار ويشهر به أمام العامة.[5]وفي حالة كان خبازا تصادر مخبزته ويعاقب بالجلد على قدميه[6].

أحيانا يخرج الداي بنفسه إلى السوق ويتفقد عمل التجار، منهم الداي إبراهيم الذي توجه إلى السوق متنكرا بلباس عبد ، بعد وصول شكوى إليه بخصوص تاجر يضاعف في أسعار مبيعاته ،وفور تأكد الداي من الأمر أصدر عقوبة الجلد ب 500 جلدة وغرام مالية تقدر ب 500 بياسر في حق هذا التاجر. ثم قرر مع بقية أعضاء الديوان شنقه ليكون عبره لغيره من التجار.[7]

قطع الطريق

انتشرت هذه الجريمة خاصة خلال القرن 17[8] .وعادة يرتكبها سكان البوادي فليسة وقبيلة الحشم والأعشاش فيسلبون للمسافرين كل ما يملكونه وأحيانا يقومون بقتلهم[9].

مثل ما حدث عام 1767 حيث قام أهالي جبل فليسة بنهب قوافل القمح في متيجة وأراضي

---

(1) بن اشنهو، الدولة الجزائرية في 1830، المرجع السابق، ص28.

(2) محمد بك، المرجع السابق، ص291.

(3) حنيفي هلايلي، اوراق في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص93، 94.

(4) مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص221.

(5) سعد الله ابو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص54.

(6) عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص73.

(7) محمد بوشنافي، النظام والامن في مدينه الجزائر، المرجع السابق، ص98.

(8) مصطفى عبيد ، المرجع السابق، ص222.

(9) محمد بك ، المرجع السابق، ص488، 489.

الساحل ونتج عن ذلك انتشار المجاعة[1]. أما قبيلة الأعشاش فكان أفرادها يقطعون الطريق في الحدود الغربية، وبفضل جهود الباي محمد الكبير تشتت هذه القبيلة وتفرقت[2]. كذلك كان لهذا الباي الفضل في تأديب قبيلة صوماطة القاطنة في المناطق الوعرة بين المدية والجزائر بسبب قطعها الطريق الرابط بين المدينتين، كما غنم منها عددا كبيرا من الحيوانات وكميات كبيرة من القمح[3].

وفي عهد محمد عثمان باي غرب انتشرت أعمال النهب وقطع الطريق والسلب في الجنوب فتوجه بنفسه لتأديبهم وأجبرهم على دفع الضريبة.[4]ويظهر من خلال بعض الوثائق الأرشيفية أن هذه الجريمة كانت موجودة خلال العهد العثماني وأن السلطة الحاكمة سعت جاهدة للقضاء على كل من عرف بممارستها.

منها رسالة من صالح بأي إلى وكيل الباستيون سنة 1785 تظهر تمرد الشيخ علي باي وقطعه الطريق على الناس جاء في الرسالة «... قد ورد علينا كتابكم وما عرفتنا فيه من وان علي باي صار يقاطع الناس الذين يذهبون من مرادس وغيرهم...»[5]

فأرسل صالح بأي إلى قائد عناية لينهاه عن ذلك وإلا سيقوم بنفيه خارج البلاد بقوله،«... كتبنا إلى قايد عنابة بأن ساعة وصول أمرنا إليه يكتب إلى علي باي وينهيه على هذا الفعل الذميم بحيث لا بقى يفصل منه شيء ألا يطرده من بلادي...»[6].

وفي رسالة أخرى من الحاج أحمد باي إلى حسين باشا في ثلاثة جوان 1827 تظهر شكوى أهل بسكرة من اعتداء قطاع الطرق من الصحاري على مزارعهم جاء فيها،«... سيدنا

---

(1) مبارك بن محمد الهلايلي المليلي ، المرجع السابق، ص237.

(2) صالح عباد ، المرجع السابق، ص273.

(3) نفسه، ص274.

(4) عبد الرحمان بن محمد الجيلاني، المرجع السابق، ص237.

(5) المجموعة 1641، الوثيقة رقم 65، المكتبة الوطنية الجزائرية ، الحامة، الجزائر.

(6) المجموعة 1641، الوثيقة رقم 65.

أعزك الله أن أهلا بسكره بعثوا لنا في الشهر الماضي يشكون من السحاري فإنهم نزلوا بسعيهم (كذا)على زرعهم وصار (كذا) يأكل في الزرع وتضرروا من ذلك ...»

وقد أصدر الباي أمر بدفعهم غرامة مالية لأهل بسكرة، وتعويضهم عن الضرر الذي ألحقوه بهم، بقوله :« ...وجهت رجلا عاقلا من حزامنا وكتبت لشيخ العرب والسحاري بالزجر العظيم وأمرتهم بالرحيل والبعد عن أهل بسكرة ...نأخذ منهم جميع ما أكلوه من الزرع ونغرمهم القد الذي ينزجر (كذا)غيرهم ولا نترك لهم هذا الفعل أبدا لينتهي غيرهم عن الفساد...»[1]

وفي رسالة أخرى من أحمد باي إلى حسن باشا يتضح فيها أن بعض القبائل التي كانت تنهب أموال الناس كأولاد نايل وأولاد ماضى والسحاري شرط عليها تعويض كل ما نهبوه، مقابل إعطائهم الأمان بحيث جاء في الرسالة«... إنك تقبل منهم الخدمة حتى يردوا ما أخذوا كأولاد نايل وأولاد ماضى والسحاري مع الشروط التي شرطنا عليهم أن يكفوا عن الفساد واكل أموال الناس فإن نقضوا شرطا وجاوزوا (كذا) فلا أمان لهم منا ولا خدمة...»[2]

والضاهر أن السلطة العثمانية وضعت إجراءات خاصة لتأمين الطرق منها الاستعانة بقبائل المخزن وتوطينها في المناطق التي تكثر فيها هذه الجريمة، كالجهات الوعرة من طريق الشرق نحو قسنطينة منهم قبائل العبيد وآقبو وابن هارون والزواتنة وفي طريق الغرب نحو وهران تحرسه قبائل بوحلون وبني عبدلي وغيرها [3].

وإقامة الأبراج العسكرية والحصون [4]منها برج حمزة وبوحلون وحصن صور الغزلان لترابط بها الحاميات العسكرية [5] .كما أصدر الداي قرار منع المسافرين من السير في الليل

---

[1]مجموعة 1642، الوثيقة رقم16، المكتبة الوطنية الجزائرية، الحامة، الجزائر.

[2]مجموعة 1642، الوثيقة رقم 30، المكتبة الوطنية الجزائرية، الحامة ، الجزائر

[3] ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ، المرجع السابق ، ص150.

[4] محمد بك، المرجع السابق، 489.

[5] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص150.

ومعاقبة كل مخالف لهذا القرار[1] ،وفي حالة كثرت اعتداءاتهم يعطي الداي امرا بملاحقة قطاع الطرق [2]

3 –نظرة الجزائريين للحكم التركي

3–1 احمد الشريف الزهار

من خلال قراءة مذكرات أحمد الشريف الزهار يتبين أن له نظرة استياء وتذمر، اتجاه بعض حكام الجزائر الذين لم يكونوا أهلا للحكم.فكما يقول أحمد توفيق المدني في مقدمة الكتاب«... لم يكن الولاة الأتراك كلهم صالحين هذه حقيقة ناصعة...»

وأول داي انتقده هو حسن باشا والذي يقول عنه «... كان في بعض الأحيان يعتريه حمق حتى يفعل أمورا لا محل لها...» والسبب الذي جعل الزهار يلقي مثل هذا الحكم على الداي ، كون هذا الأخير تخلص من الاغا بسجنه وربما كان السبب في موته لأنه نافسه على كرسي الحكم...[3]

وأيضا إعطائه أوامر بنفي وكيل الخرج إلى إسطنبول*، وقتله فور ابتعاد السفينة عن المرسى إلا أنه نجا من ذلك. والسبب الذي دفع الداي للقيام بذلك هو مخالفه علي برغل (وكيل الخرج) أوامره وحسب المؤلف فإن علي برغل عرف بكرمه وإنصافه للحق فلم يستحق ما أصابه من ظلم الداي[4].

---

[1] محمد بك، المرجع السابق، ص489.

[2] نفسه، ص490.

[3] احمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص51، 52.

* اسطنبول باللغة التركية تعني اسلانبول وهي مدينة محصنة بشكل كبير تقع على مضيق البوسفور ينظر، خديجه دبي، المرجع السابق، ص 21.

[4] احمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص62، 63.

كذلك الداي مصطفى هو الاخر انتقده المؤلف لأنه عزل الحاج عمر (باش كتاب) واعتقله أربعين يوما وفرض عليه غرامه دون وجود سبب وجيه يدفعه لفعل ذلك. وحسب الزهار* فإنه عزل بعد ان طلق الداي زوجته التي هي بنت اخت الباش كاتب** المعزول.[1]

ويذكر المؤلف أن الداي علي باشا أمر بقتل باي الغرب أثناء طريقه ليدنش وكذلك جعفر باي قسنطينة. كما أمر بإحضار كل ما احتوت عليه خزينة بايلك الشرق وجلب نساء من اليهود إلى حضرته، وفي ذلك يقول الزهار«... أتوا الجزائر بتلك الأموال والذخائر والأبكار قبل عشر أبكار وقيل اثنا عشر من بنات اليهود مما لا يوصف حسنهن ولما وصلوا أدخلوه لدار الملك».[2]

بعد مقتل جافر باي واستيلاء الداي على كل أموال خزينة البالك ، كل من تولى باي على قسنطينة انشغل بجمع المال لنفسه أما الدنوش فكانوا ينهبون أموال الناس لجمعها على حد قول الزهار«... وكل من تولى بايا يجمع مالا ويخفيه لعواقبه ولذريته وإذا قرب وقت الدنوش يأخذون أموال الناس ظلما بالمصادرة والنهب والغزو على أموال العرب...»

* هو الحاج أحمد ابن الحاج علي النقيب ولد سنة 1781 بمدينه الجزائر تولى نقابة الاشراف، وتوفي سنه 1289 هـ وعمره اكثر من 80 سنة. ينظر، نفسه ص9. ينظر أيضا سعد الله ابو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي،ج4 ، المرجع السابق، ص793.

** الباش كاتب أو(الكاتب العام) يكتب ويصحح الرسائل والبرقيات الخاصة بالبيالك وبكل ماله علاقة بالشؤون السياسية للمقاطعة وله دفتر خاص يسجل فيه كل ممتلكات البايلك من حيوانات وأموال ،و يستقبل الرسائل الواردة إلى البايلك ويختم رسائل الباي ويحرر رسائل الموظفين في البايلك ينظر، محمد الصالح ابن العنتري، فريدة المنسية ، المصدر السابق ، ص30.

[1] أحمد شريف الزهار، المرجع السابق، ص71.

[2] نفسه، ص138.

وفي عهد اخر دايات الجزائر عزل يحيى اغا لتقصيره في حق الجندي ونفي الى البليدة وعين في مكانه باي جديد، وصفه الزهار بقوله«.... والذي تولى بعده مثله مثل الحمار لا يعرف الا الاكل والنكاح لعنة الله عليه...»[1]

3-2 محمد الصالح بن العنتري

كان للعنتري* نظرة استياء اتجاه بعض بايات بايلك الشرق خلال المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني للجزائر. فنجده انتقد حتى الباي صالح الذي تشيد جل المصادر بأعماله وسياسته حكمته بقوله«... ولما قرب أجله وحانت وفاته تبدلت سيرته وانعكست حقيقة وصار يظلم الناس...»

ويؤكد العنتري أنه بعد وفاة هذا الباي أصبح قتل البيات أمرا عاديا وفي ذلك يقول»... تمكن لصالح باي وقتله وبسبب هذه الجريمة صارت عادة جارية موت البيات المتأخرين...[2]ومما يفهم من كلام العنتري أن الدايات أحيانا يتخذون إجراءات ردعية في حق الموظفين تصل لحد الإعدام دون التحقق من صحة الجرم الموجه لهم .

مثل ما حدث مع الباي حسن أبن صالح(1806 1807) والذي قتل ظلما فيذكر العنتري أن الأغا افترى على الباي بأنه تسبب في انهزامهم امام القوات التونسية فقتله الداي [3].

---

[1] أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص160، 163.

* ينتمي الى مدينة قسنطينة اشتهر بأبحاثه واعماله التاريخية ، من اثاره الاخبار المبنية في تاريخ قسنطينة – مجاعات قسنطينة توفي بعد عام 1870، ينظر :عادل النويهض ، معجم اعلام الجزائر من صدر الاسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية ،بيروت – لبنان، 1980، ص246.

انظر ايضا محمد الصالح ابن العنتري، فريدة المنسية، المصدر السابق، ص8.

[2] نفسه، ص77، 80.

[3] محمد الصالح ابن العنتري ، المصدر السابق ، ص89.

كما ذكر العنتري فتنة أحمد شاوش* الذي استولى على حكم البايلك لمده 15 يوما بعد تحريضه للعسكر وقتله الآغا والباي[1]، كما خطط للاستيلاء على كرسي العرش إلا أن جواسيس الداي أوصلوا له كل ما يحاك ضده ، فأمر أهل قسنطينة بقتل الجنود الداعمين لهم وبفضل حنكه الشيخ الفكون قتل هذا المتمرد من طرف الجنود الذين كانوا في صفه حتى ينالوا عفو الداي[2].

وأحيانا تأثر الوساطة على قرارات الداي فالباي محمد نعمان عزل بسبب الأغا ، الذي حرض الداي عمر ضده وطلب منه أن يعين صديقه محمد شاكر في مكانه ،هذا الأمر يؤكد أن الموظفين القريبين من الداي على رؤسهم الآغا لهم تأثير على القرارات التي يتخذها الداي.وفي ذلك يقول العنتري «....فالذي يكون له صاحب متوصل عند الباشا يسعى لصاحبه حتى يرجع لأجل المعاملة والمودة...» ويذكر المؤلف بأن هذا الباي كان سفاكا للدماء بقوله، «... فيسفك الدماء في الحق والباطل وفي زمانه اشتهر الترك بالظلم...» [3]

والباي أحمد المملوك(1820 -1812)هو الآخر وصل لحكم البايلك بعد أن توسط له صديقه الأغا لدى الداي، ويذكر العنتري أن الباي إبراهيم(1819,1820)كان ضعيف الشخصية وحكم البايلك في يد خليفته الحاج أحمد لذلك لم يطل حكمه وقتل . وأما في عهد الباي محمد نعماني كفر ظلم الأتراك لأهل قسنطينة فاشتكوا ظلمهم للداي الذي عزله ونفاه.[4]

* أحمد شاوش لقب بالقبائلي لأنه عاش في بلاد القبائل مدة طويلة ، وهو شاوش قديم كان يعمل بقصر الداي ،ثم نفي بعد أن اتهم بمحاولة اغتيال الداي ثم رجع خفيتا واستقر بقسنطينة، انظر: محمد الصالح بن العنتري، فريدة المنسية، المصدر السابق، ص98.

[1] احمد الشريف الزهار ، المصدر السابق، ص98

[2] محمد صالح العنتري ، المصدر السابق ، ص91،92.

[3] نفسه، ص103،104

[4] محمد الصالح ابن العنتري ، المصدر السابق ، ص 103، 104.

خاتمة

خاتمة:

مجمل القول فإنّ الموضوع سلط الضوء على ظاهرة الفساد في الجزائر خلال عهد الدايات حيث توصلنا إلى بعض النتائج ومنها:

– لابد أن نشير إلى أنّ المتطوعة القادمين من الدولة العثمانية كانوا في البداية من خير الشباب استقامة، لكن في أواخر العهد العثماني تبدل الوضع وأصبح كل من هب ودب يرسل إلى الجزائر لينضم إلى المؤسسة العسكرية، وأمر أدى إلى ظهر الفساد بين أفراد الجيش الإنكشاري.

– سجل على الجنود الإنكشارية بعض السلوكيات المنافية لأخلاق المجتمع، منها شرب الخمر، النهب، التعدي على النساء وغيرها، وهذا ما أدى تشنج العلاقة بينهم وبين سكان الجزائر، حيث كثيرا ما تقوم تمردات بسبب هذه التصرفات.

– سجلنا تدخل الجيش في الأمور السياسية، وكان ذلك في كثير من الأحيان بطرق عنيفة، كان من مظاهرها اغتيال أكثر من نصف عدد الدايات، وأصحاب المناصب بمختلف أنواعها، وفي أحسن الأحوال كان هؤلاء يتعرضون للعزل والنفي ومصادرة الأملاك.

– وهو الأمر نفسه كان يقوم به بعض الدايات، فالملاحظ أن كان هناك عزل ونفي ومصادرة بعد تنصيب داي جديد، وهو أمر غريب ينم عن تخوف الدايات الجدد من رجال الداي السابق.

_ إن احتكار العثمانيين للمناصب السامية وعدم سماحهم لا للمحليين ولا للكراغلة بمشاركتهم في الحكم له مبرراته، لكن لا يمكن الجزم بأن هذه المبررات كافية لإنصاف العثمانيين والقول أن احتكارهم للوظائف أمر محتم في ظل الظروف القائمة أنداك.

_ إن مما يعاب على الحكم العثماني بالجزائر طغيان ظاهرتي توريث المناصب والوساطة ، في تعيين الموظفين سواء بالنسبة للوظائف البسيطة او حتى الوظائف العليا أهمها منصب الداي .

– ذكر الكثير من الباحثين أنّ المستوى العلمي لبعض الدايات كان متواضعا، فضلا عن خبرتهم القليلة في تسيير شؤون البلد، ويظهر ذلك من خلال القرارات الغير مناسبة، والتي ترتب عنها الإضرار بمصالح الجزائر، وكان الاحتلال خاتمة مثل هذه القرارات.

_من مظاهر الفساد السياسي خلال الحكم العثماني للجزائر تدخل النساء في الحكم ،هذه الظاهرة سجلت لدى بعض البايات وهي نادرة الحصول من طرف الدايات .

_لا يمكن القول على نظام الالتزام انه نظام فاسد فهو نظام أحدثه العثمانيين بهدف جمع الضرائب، لكن بعض الملتزمين (الجباة) استغلوا السلطة المخولة لهم واستحوذوا على ما ليس من حقهم .

– يبدو أنّ الضرائب كانت أحد أسباب نقمة الجزائريين على نظام الحكام، فقد أشار العديد من الباحثين إلى تأثير تناقص المداخيل من الغنائم البحرية، بالمقابل كان هناك زيادة في الضرائب لتعويض هذا النقص، هذا ما أدى إلى العديد من التوترات بين الجزائريين ونظام الحكم.

هذه بعض النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة، وهي عبارة عن أحكام غير قطعية .

الملاحق

الملحق رقم01: الوثيقة 56 المجموعة 3190

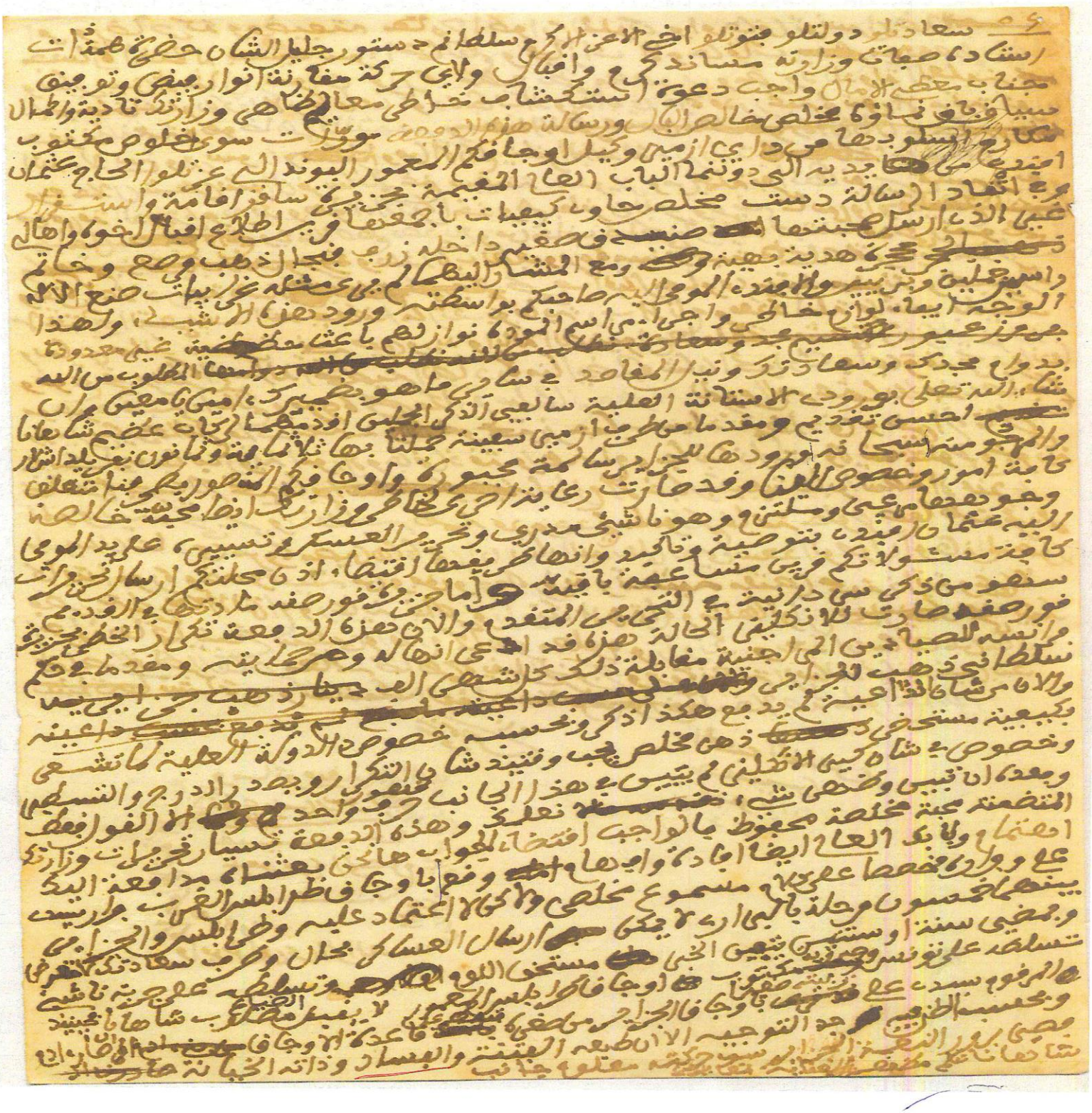

الملحق رقم 02: الوثيقة رقم 25 المجموعة 3190

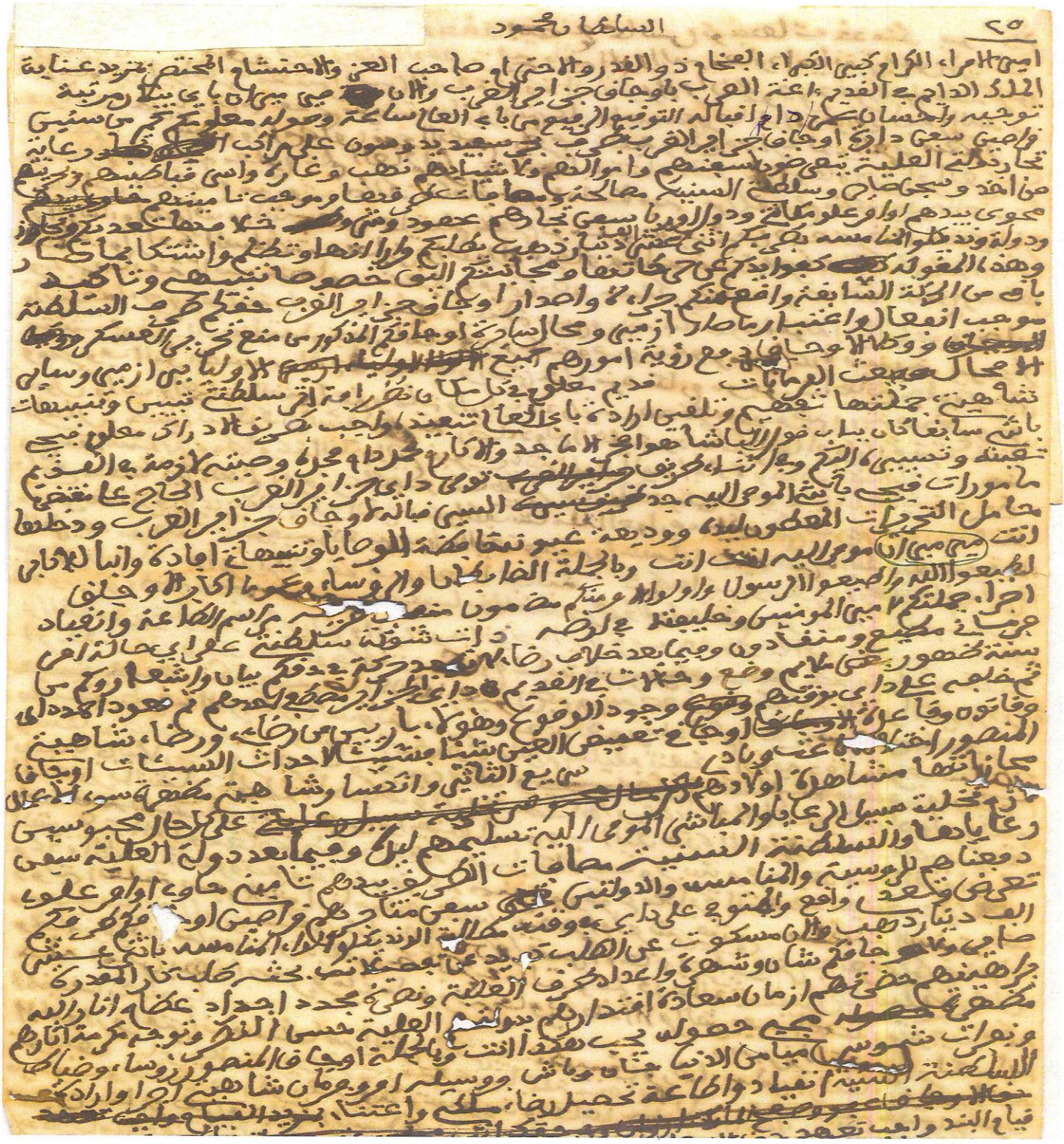

الملحق رقم 03: الوثيقة رقم 73 المجموعة 3190

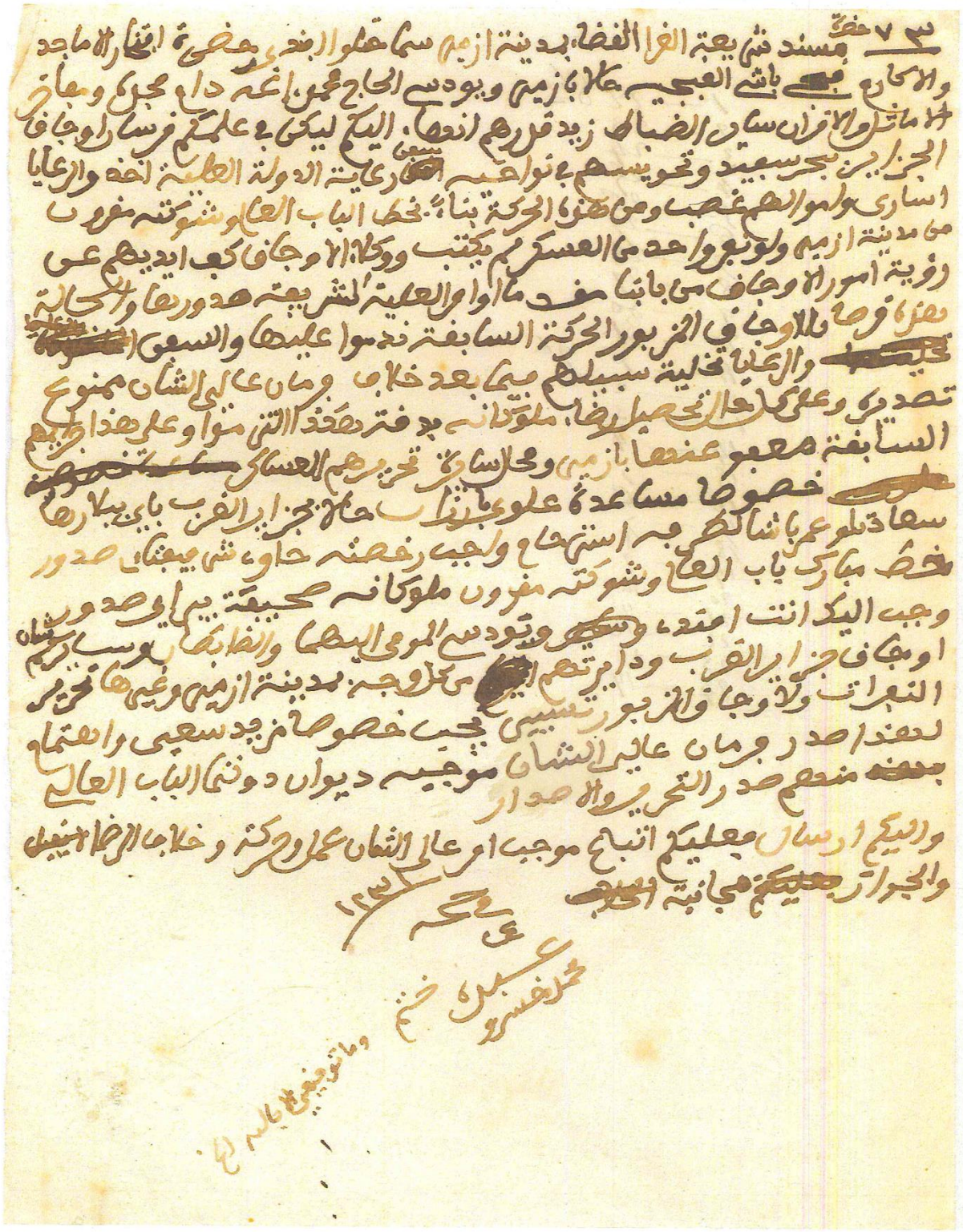

الملحق رقم 04: الوثيقة 29 المجموعة 3190

الملحق رقم 05: الوثيقة رقم 20 المجموعة 3204

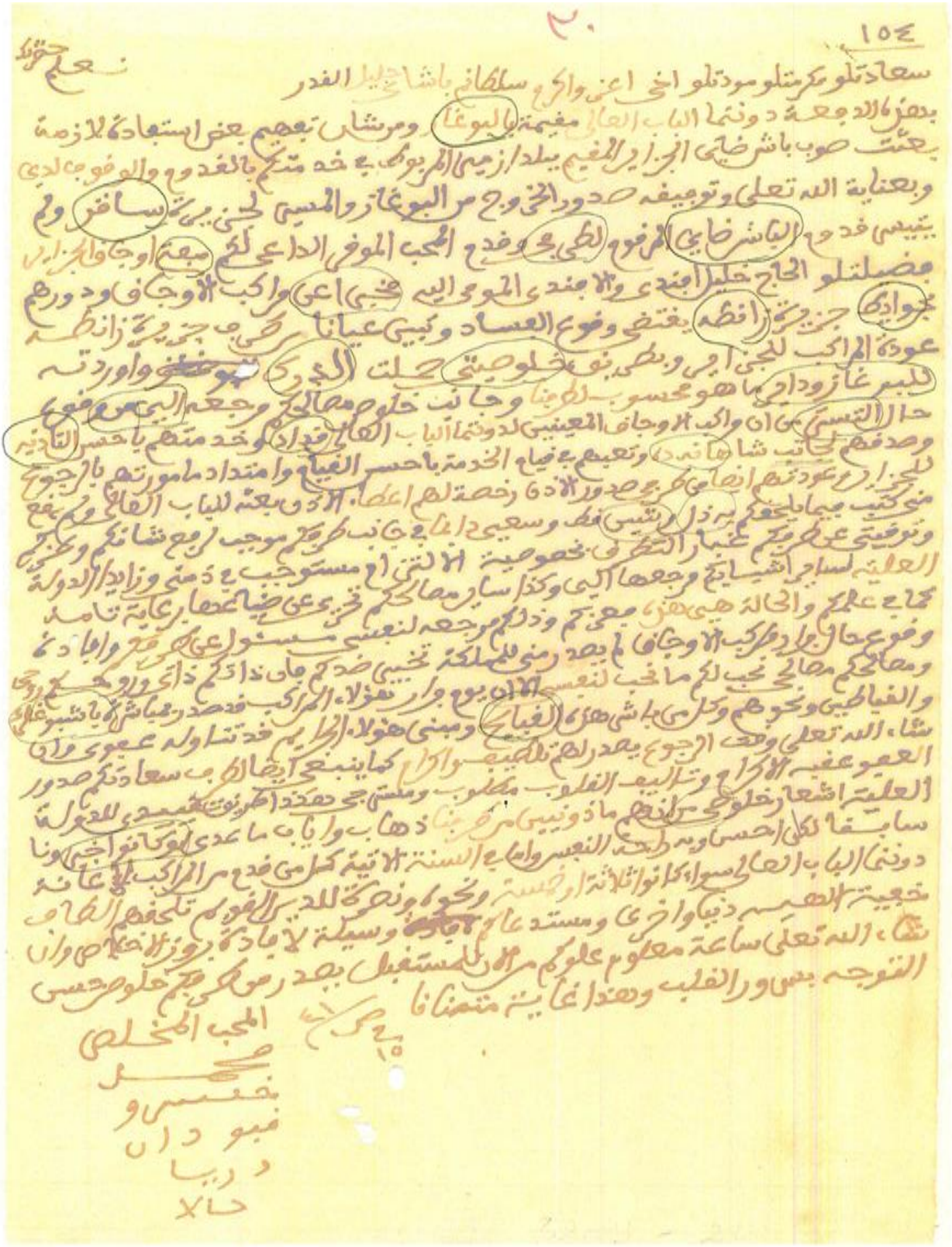

الملحق رقم 06: مخطط يوضح كيفية تولي منصب الداي

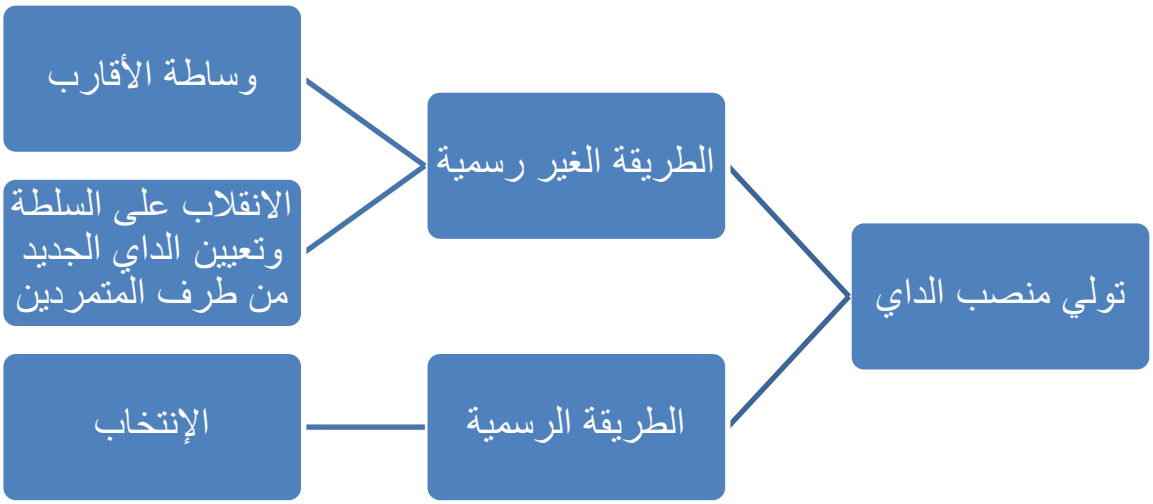

الملحق رقم 07: الوثيقة رقم 24 المجموعة 1642

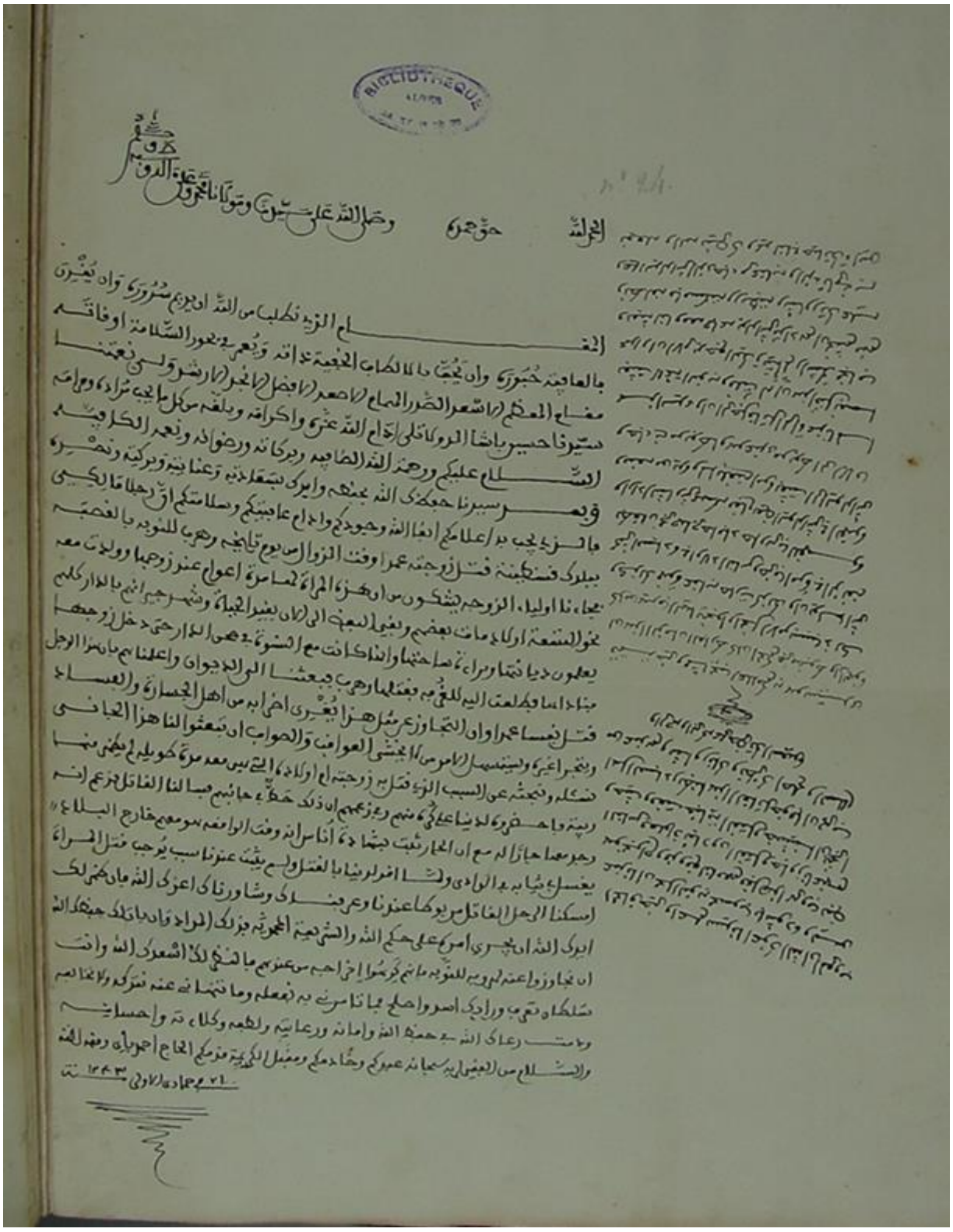

الملحق رقم 08: الوثيقة 07 المجموعة 1642

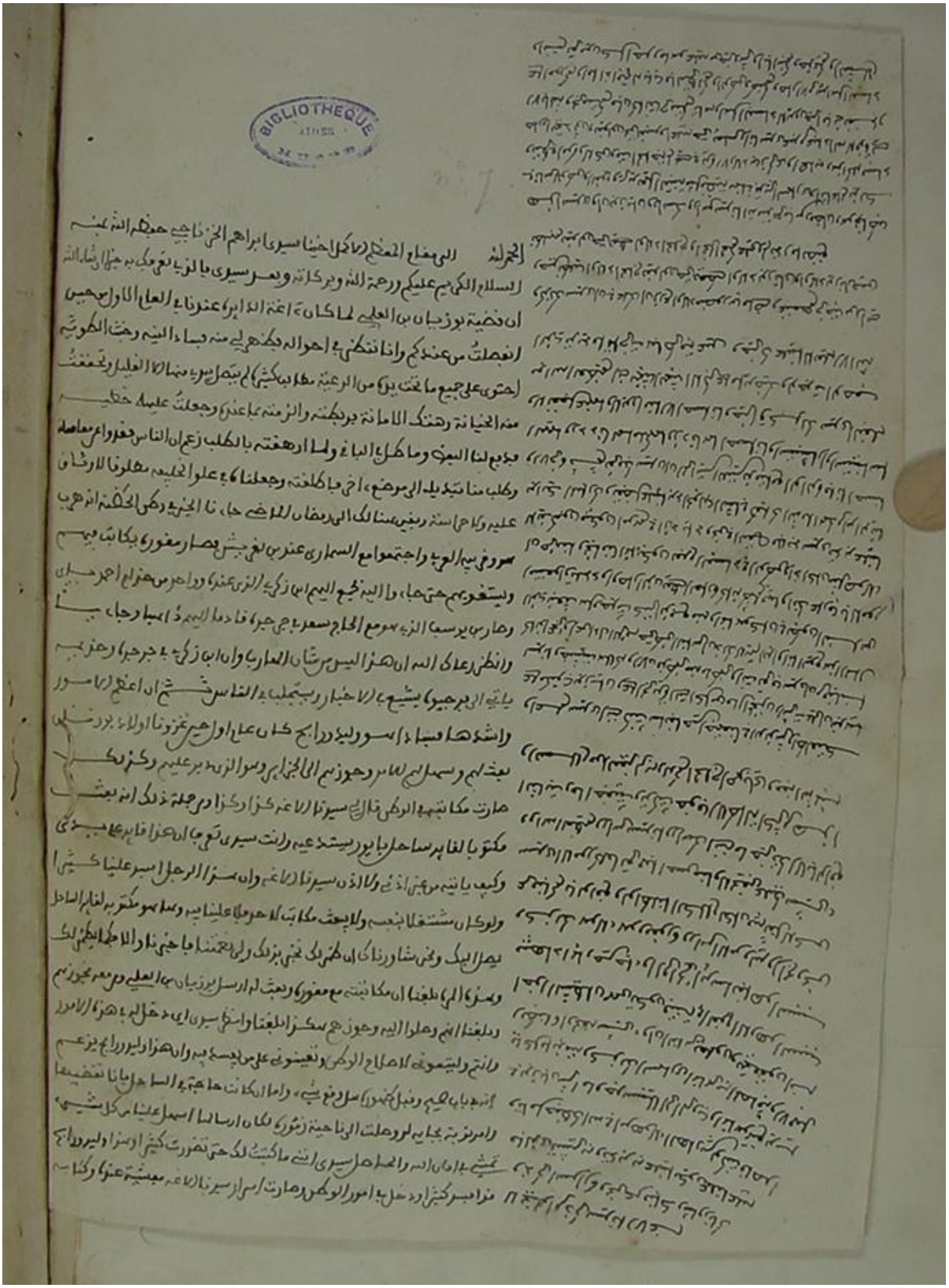

الملحق رقم 09: الوثيقة رقم 66 المجموعة 1641

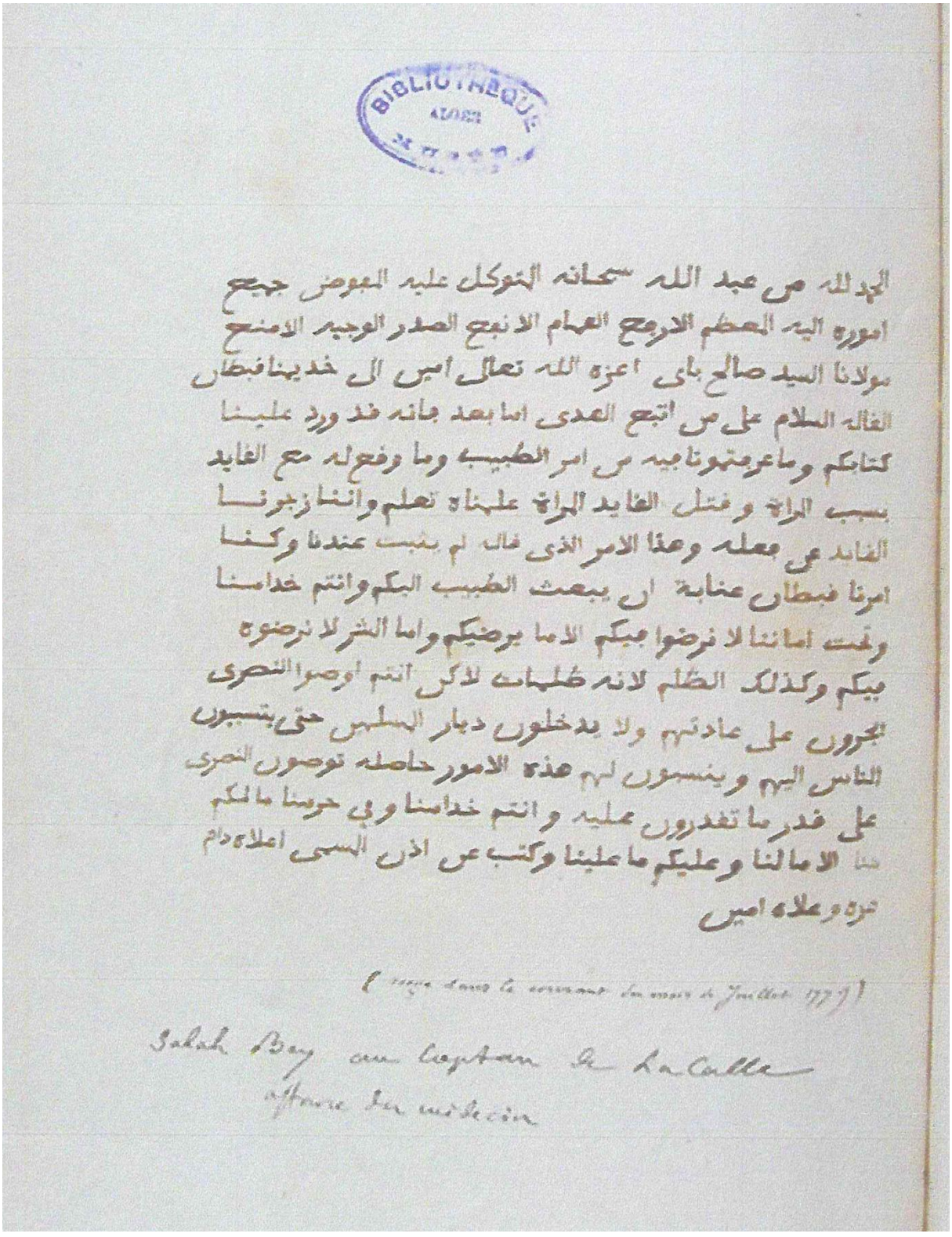

الحمد لله من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع
اموره اليه المعظم الادوح الهمام الانجح الصدر الوجيه الامنح
مولانا السيد صالح باى اعزه الله تعالى امين الى خديناقبطان
الغاله السلام على من اتبع الهدى اما بعد فانه قد ورد علينا
كتابكم وماعرفتمونا فيه من امر الطبيب وما وقع له مع القايد
بسبب المراة وقتل القايد المراة علمناه تعلم وانا زجرنا
القايد عن فعله وهذا الامر الذى قال لم يثبت عندنا وكنا
امرنا قبطان عنابة ان يبعث الطبيب اليكم وانتم خدامنا
ومحبنا اما نحن لا نرضوا فيكم الا ما يرضيكم واما الشر لا نرضوه
فيكم وكذلك الظلم لانه ظلمات لاكن انتم اوصوا النصرى
الجزرون على عادتهم ولا يدخلون دبار المسلمين حتى يتسببون
الناس اليهم وينسبون لهم هذه الامور حاصله توصون النصرى
على قدر ما تقدرون عليه وانتم خدامنا وفي حومتنا مالكم
منا الا مالنا وعليكم ما علينا وكتب عن اذن السيد اعلاه دام
عزه وعلاه امين

Salah Bey au Capitaine de La Calle
Affaire du médecin

الملحق رقم 10:الوثيقة رقم 13 المجموعة 1642.

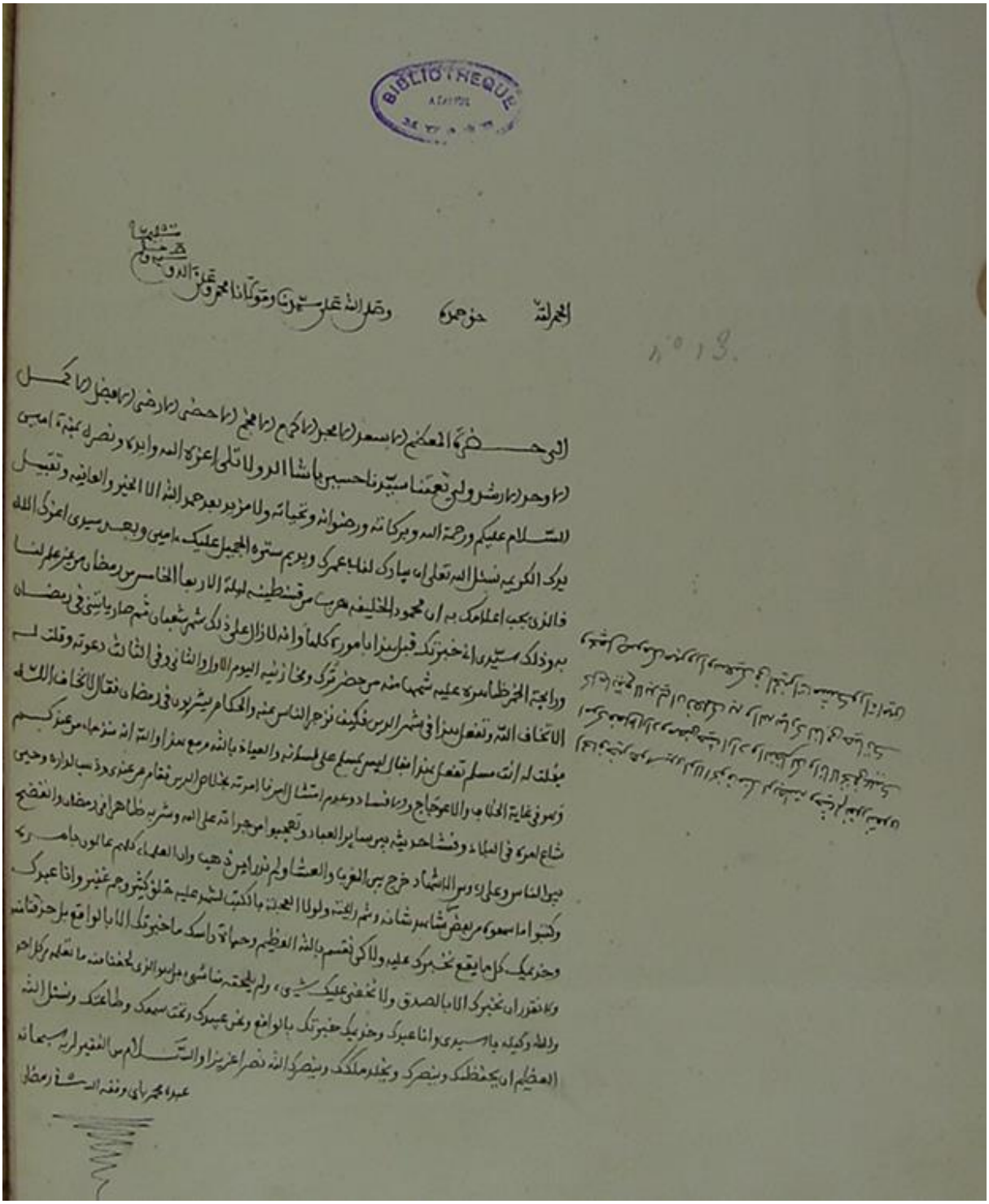

قائمة المصادر المراجع

قائمة المصادر المراجع

1-المصادر

1-1 وثائق قسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية الجزائرية

المجموعة	الملف	رقم الوثيقة
1641	/	66/65
1642	/	30/24/16/13/7
3190	الأول	73/56/29/25
3204	الأول	20

1-2 الكتب

1. **القرآن الكريم**
2. التجيبي محمد بن أحمد بن عبدون، ثلاث رسائل أندلسية في آدب الحسبة والمحتسب، تح ليقي بروقنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية بالقاهرة، د. م. ن، 1955. التلمساني محمد بن محمد بن عبد الرحمان الجيلاني بن رقية، الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغار عليها جنود الكفرة، تح خير الدين سعيدي، ط1، أوراق ثقافية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
3. خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تح. تق. تع محمد العربي الزبيري المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006.
4. الزياني محمد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السهران، تح. تق المهدي بوعبدلي، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
5. شوهيد عبد الله بن محمد، قانون أسواق مدينة الجزائر 1107-1117هـ -1695-1705م تح. تق. تع ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

6. أبي الضياف أحمد، اتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان، تح لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، مج2، ج2، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999.
7. بن العطار الحاج أحمد بن مبارك، تاريخ بلد قسنطينة 1790-1830، تح. تع. تق، عبد الله حمادي، دار الفائز للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
8. 1 العنتري محمد بن الصالح، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على وطنها، مر. تح يحي بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
9. العنتري محمد بن صالح، مجاعات قسنطينة، تح. تق رابح بونار، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1974.
10. الفكون عبد الكريم، منشور الهداية في كشف حال من أدعى العلم والولاية، تق، تح، أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت – لبنان، 1787.
11. سجل أوقاف صالح باي 1771-1792، تح، تق فاطمة الزهراء قشي، «1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر ،2009.
12. المدني أحمد توفيق، مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر، ش. و. ن، ت، الجزائر، 1974.
13. المزاري الآغا بن عدوة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19، تح. يحي بوعزيز، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1990.
14. الورثلاني الحسن بن محمد ، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار(المشهورة بالرحلة الورثلانية) ، تح محمد بن أبي شنب ، طبع بير فونتانا الشرقية ، الجزائر، 1907.
15. دوبرادي فونتير ، الجزائر خلال القرن الثامن عشر، تر. تع لخضر بوطبة، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2021،.

16. ديفولكس، خطط مدينة الجزائر من خلال مخطوط ديفولكس والأرشيف العثماني، تر. تح. تع، مصطفى بن حموش وبدر الدين القاضي، المجمع الثقافي الامارات العربية المتحدة، 2004.
17. سبنسر وليام ، الجزائر في عهد رياس البحر، تع. تع. تق عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
18. شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816–1824) ، تع. تق اسماعيل العربي، ش. و. ن ت، الجزائر، 1982.
19. شلوصر فندلين، قسنطينة أيام أحمد باي 1832–1837، تر. تق أبو العيد دودو،
20. د. د. ن، الجزائر، 2007.
21. كاثكارت جيمس لندر، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، تر، اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
22. هابسترايت ، رحلة العالم الألماني هبنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس 1732–1145هـ تر. تع . تق ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2007،

1-5 المصادر الأجنبية

1. A.Devoulx Tachrifat recueil de notes historiques sur l'administration de l’ancienne régence d'Alger ;imprimerie du couvrement ; Alger ; 1852 .
2. Devoulz Albert ،le rais Hamidou ,typographie Adolphe Jourdan ,Alger ,1859 .
3. Haedo Fray Diego .Topographie et histoire générale d'Alger ; traduction, de Monnereau et A Berbrugger ,Alger ,1870 .
4. Haedo Fray Diogo de , histoire des rois d’Alger(ed1881) , traduite H.D. De Grammont. Adolphe Jourdan libraire éditeur. Alger ; 1881.
5. Shaw thomas . voyage dans la régence d’Alger , traduit j. Mac Carthy éditions bouslama, tunis.

2-المراجع

1. ابن أشنهو عبد الحميد بن زيان ، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، د. د. ن، الجزائر، 1982.
2. أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998،.
3. أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1998،.
4. أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ، ش.و.ن.ت، الجزائر 1997.
5. أبو القاسم سعدالله ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 4، ط1، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع ، بيروت –لبنان ،1998.
6. أحمد سميح حسن إسماعيل ، الاستيطان اليهودي في الجزائر 1830- 1919، دار الكتب العربية، الجزائر، 2014.
7. الأرقش دلندة وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، د . م . ن،2003.
8. إيشبودان العربي ، مدينة الجزائر تاريخ العاصمة ، دار القصبة للنشر الجزائر، 2007.
9. بن حموش مصطفى أحمد ، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 1549-1830، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2000.
10. بن طاهر جمال، الفساد وردعه الردع المالي وأشكال المقاومة والصراع بالبلاد التونسية 1705-1840، منشورات كلية الآداب منوبة ، تونس، 1995.

11. بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997
12. بوعزيز يحي ، مدينة وهران عبر التاريخ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
13. بيات فاضل ، الدولة العثمانية في المجال العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، 2007.
14. بيتروسيان ايرينا ، الانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، مركز جمعية المجد للثقافة والتراث، دبي، 2004
15. بيريز جوزيف ، التاريخ الوجيز لمحاكم التفتيش بإسبانيا، تر مصطفى أمادي ، ط1، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي– الإمارات العربة المتحدة، 2012.
16. تابيلت علي ، الرايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية 1770–1815 ، منشورات ثالة، الجزائر، 2006.
17. التر عزيز سامح ، الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، تر، محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1989.
18. التميمي عبد الجليل ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي1816– 1871، ط1، الدار التونسية للنشر ، تونس، 1972.
19. جحيدر عمار محمد ، القولوغلبية في ليبيا تأصيل لغوي تاريخي لمصطلح عثماني – مع معطيات مقارنة في تونس والجزائر، منشورات موقع بلد الطيوب، طرابلس، 2021.
20. جميل بيهم محمد ، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، ط1، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1950.
21. الجيلاني عبد الرحمان بن محمد ، تاريخ الجزائر العام، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

22. حسين بن رجب شاوش ابن المفتي، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، ط1، تح، صالح فركوس، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، 2009.
23. حليمي عبد القادر، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، المكتبة الوطنية للدراسات التاريخية، الجزائر، 1972.
24. حماش خليفة ، الجزائر والحرب اليونانية العثمانية 1821-1827 ط2، د د ن، الجزائر، 2020.
25. حمودة محمود عباس ، الوثائق العثمانية في تركيا ومصر ودول شمال افريقيا، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
26. حنيفي هلايلي ، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008.
27. الزبيري محمد العربي ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1972.
28. ستيفان جيمس ولسون ، الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785-1797، تر علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر، 2007.
29. سعيدوني ناصر الدين ، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر دار السلطان أواخر العهد العثماني 1791-1830، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
30. سعيدوني ناصر الدين ، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لولايات المغرب الثلاث(الجزائر تونس طرابلس الغرب) ، قسم التاريخ كلية الأدب ، جامعة الكويت ،حوليات الادب والعلوم الإجتماعية ، الحولية 31.
31. سعيدوني ناصر الدين ، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، ط3، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
32. سعيدوني ناصر الدين ، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

33. سعيدوني ناصر الدين ، دراسات اندلسية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003.

34. سعيدوني ناصر الدين ، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 2001.

35. سعيدوني ناصر الدين ، ورقات جزائرية دراسة وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ط2، دار البصائر ، الجزائر، 2009.

36. سعيدوني ناصر الدين ، ولايات المغرب العثمانية، الجزائر تونس طرابلس العرب، ط1، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

37. سعيدوني ناصر الدين و الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، الجزائر، 1982.

38. سعيدوني ناصر الدين والمهدي بوعبدلي ، الجزائر في العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982.

39. السعيدي عثمان ، الجزائر في التاريخ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

40. سليماني أحمد ، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.

41. السنونسي أحمد شريف الأطرش ، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

42. شاطو محمد ، نظرة المصادر الجزائرية والأجنبية الى السلطة العثمانية في الجزائر، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2022 .

43. صحراوي فتيحة ، الجزائر في عهد الداي حسين، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2020.

44. صوان محمد شعبان ، البلاد العربية في ظل الحكم العثماني 1516–1800، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.

45. عباد صالح ، الجزائر خلال الحكم التركي 1514–1830، دار هومه، الجزائر، 2012.

46. عثمان الكعاك، موجز التاريخ العام من العصر الحجري الى الاحتلال الفرنسي ،تق . تر أبو القاسم سعد الله وآخرون ، ط1،دار الغرب الإسلامي ،بيروت _لبنان ،2003.

47. عمورة عمار ، الجزائر بوابة التاريخ (الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962)، ج2، دار المعرفة الجزائر،2009.

48. عمورة عمار ، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

49. عميراوي أحميدة ، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني مذكرات تيدنا أنموذجا، دار الهدى ، الجزائر، 2003.

50. الغازي أماني بنت جعفر بن صالح ، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية (الجيش الجديد)، دار القاهرة مصر،2007.

51. غربي الغالي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي، ديوان لمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

52. غطاس عائشة، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007.

53. فارس محمد خير الدين ، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، د. د. ن، د. م. ن، 1969.

54. فايسات أوجان، تاريخ قسنطينة خلال الفترة العثمانية 1517– 1837، ط1، تر أحمد سيساوي، مر. تق هارون حمادو، كنوز يوغرطة للنشر والتوزيع، 2019.

55. محرز أمير ، الجزائر في عهد الأغوات (1659–1671) البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013.

56. المدني أحمد توفيق ، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766 –1791، ش. و . ن . ت، 1986.

57. المدني أحمد توفيق ، هذه هي الجزائر، مكتبة الحفضة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

58. نور الدين عبد القادر ، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة الجزائر، 2006.

59. نور دين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006.

60. نيت بلقاسم مولود قاسم ، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج1، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

61. الهلايلي المليلي مبارك بن محمد ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، .1964

62. هلايلي حنيفي ، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007.

63. وولف جون ، الجزائر وأروبا 1500–1800 تر. تع أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

2-2 المراجع الأجنبية

1. Alain Mahé, ،histoire de la grande Kabylie XIXE-XXE siècles. Edif, Alger, 2000.
2. Bernard caporal ،, Oran capital du Peylik de l'Ouest 1792-1831, Edition alpha, Alger, 2012.

3. Chevallier Corinne ،les trente premières années de l'Etat d Alger1510-1541, office des publication universitaires, Alger.
4. H. D de Grammont ،histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830). Ernest Leroux. Edition, paris, 1887.
5. kaddache Mahfoud , l'Algérie durant la période ottomane .office des publication universitaire, Alger , 2002.
6. mazali Hocine , Alger trente-deux siècles d'bistoire , synergie, 2003

3-الدوريات

1. بابه عائشة ، الأوضاع السياسية في الجزائر في العهد العثماني 1519-1830م ، مجلة متون، العدد 4، الجزائر ، جانفي 2014.
2. بك محمد، الأفعال الاجرامية والتجاوزات في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 22، الجزائر، د . ت. ن.
3. بوبكر هشام وعياشي بلقاسم، جوانب من الحياة الديمغرافية والاجتماعية لمجتمع الجزائر اواخر الفترة العثمانية « مجلة آفقا للعلوم ، العدد 07، مارس، 2007.
4. بودريعة ياسين، آلية التدرج في المناصب الإدارة السامية بالجزائر خلال فترة الدايات 1671-1830 مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج 17، العدد 01، جويلية 2021.
5. بوشنافي محمد، تجنيد المتطوعين للجيش الإنكشاري الجزائري أثناء العهد العثماني من خلال الوثائق، مجلة عصور جديدة، ع 13، الجزائر، أفريل 2014.
6. بوشنافي محمد، ظاهرة الصراع السياسي والاغتيالات في الجزائر أثناء العهد العثماني 1520-1830 من خلال المصادر الأجنبية، مجلة الحوار المتوسطي ،العدد 1، الجزائر، د . ت . ن.

7. بوشنافي محمد،» الداي مصطفى باشا وعصره 1798-1805 «، مجلة التاريخ المتوسطي، مج 04، العدد 1، 2011.
8. بوشنافي محمد، النظام والأمن في مدينة الجزائر اثناء العهد العثماني من خلال المصادر الأجنبية، جامعة سيدي بلعباس.
9. حماش خليفة ، تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني.
10. خروبي فتيحة، بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني وتطوره فيما بين 1563-1792، جامعة وهران.
11. دحماني توفيق ، إيالة الجزائر العثمانية بين موارد البحر والضرائب، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، مج04 ، العدد10، الجزائر، 2017.
12. دراج محمد ، العلاقات العسكرية بين الدولة العثمانية وإيالة الجزائر (1520-1830) التجنيد العسكري نموذجا، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، مج 04، الجزائر، سبتمبر 2021.
13. زاهر فارس ، تنوع الضرائب وتنظيمها في عهد الدولة العثمانية وتأثيراتها الإقتصادية دراسة تاريخية شرعية ،مجلة الحضارة الإسلامية، مج 20، العدد1، ماي2019
14. زيوش إسماعيل ، التجليات الدينية في سياسة صالح بايلك الشرق 1771-1792، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج 23، العدد1، الجزائر، جوان2022.
15. سيدهم فاطمة الزهراء ، موارد ايالة الجزائر في مطلع القرن السابع عشر، مجلة كان التاريخية، العدد13، الجزائر، سبتمبر2011.
16. شويتام ارزقي ، طبيعة الحكم العثماني في الجزائر(1519-1830) ، مجلة التاريخ المتوسطي، مج 04، العدد 1، الجزائر، جوان 2022.

17. بن صغير عبد الرؤوف، التجاذب في قضية المتطوعين بين سلطة الباب العالي ودايات الجزائر 1711–1830، مجلة عصور جديدة، مج 13، ع 02، الجزائر، نوفمبر 2023.

18. صقر إلهام يوسف وولاء علي ، التشكيلات العسكرية العثمانية في الجزائر 1518–1887، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مج 41، ع 1، سوريا، 10–02–2019.

19. عابدين معاذ محمد وقاسم محمد الحموري ، إلتزام الضرائب في الدولة العثمانية، دراسة تاريخية شرعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مج 29. العدد3، المغرب، أكتوبر 2016.

20. عبيد مصطفى ، القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني، مجلة عصور جديدة، العدد 11– 12 ، الجزائر، 2013 –2014.

21. عتو بلبروان، الباي محمد الكبير باي وهران 1779–1797حياته وسيرته، مجلة عصور، عدد3، الجزائر، جوان 2003.

22. عمار مصطفى وعاشور زيان ، حياة دايات الجزائر العثمانية 1671–1830 دراسة وصفية، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد 13، الجزائر، ديسمبر 2015.

23. عمريوي فهيمة، مظاهر من التنظيم العسكري في الجزائر أثناء الفترة العثمانية مؤسسة المجلة أنموذجا، مجلة الدراسات التاريخية والعسكرية ، الجزائر، جويلية 2019.

24. عمريوي، فهيمة " مظاهر من التنظيم العسكري في الجزائر اثناء الفترة العثمانية، مؤسسة المحلة نموذجا"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، الجزائر جويلية 2019.

25. عميراوي أحميدة ، مذكرات تيدنا مصدر نادر في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني ، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية ، العدد 15، الجزائر ، فيفري 2004.

26. فلوح عبد القادر ، دور وكلاء الجزائر في تجنيد المتطوعين لصالح الايالة، مجلة الدراسات التاريخية والعسكرية، الجزائر، جويلية 2019.

27. كركار عبد القادر وآخرون ، علاقات يهود الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي بين التعايش والمعاداة، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، مج 1، العدد 2، الجزائر، جوان 2018.

28. كشرود حسان ، بايلك الشرق دراسة تطبيقية وزراعية من خلال الراحلين بايسونيل ودي فونتين وتوماس شو، مجلة قضايا تاريخية، العدد6، الجزائر، 2017.

29. كنتور رابح ، الجيش الإنكشاري في الجزائر 1519-1830، مجلة أفكار وآفاق، مج 9، ع 02، 2021.

30. المشهداني مؤيد محمود ورشيد رمضان سلوان، "أوضاع الجزائر خلال الحكم التركي 1518-1830" مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، العدد 16، الجزائر، 2013.

31. معاشي جميلة ، أسرة الفكون شيوخ الإسلام وشيوخ بلد قسنطينة من عز العثمانيين الى ذل الفرنسيين، جامعة قسنطينة2، الجزائر.

32. نورس علاء موسى كاظم ، مدى مسؤولية الإنكشارية في تدهور الدولة العثمانية، قسم التاريخ، كلية الأدب، جامعة بغداد.

33. هلايلي حنيفي ، التطور السياسي والعسكري للجيش الجزائري خلال الفترة العثمانية، مجلة الحوار المتوسطي، مج9، ع 1، الجزائر، مارس 2018.

4-المذكرات والرسائل

1. أمين يوسف، أوقاف الدايات بمدينة الجزائر وفحوصها من خلال سجلات المحاكم الشرعية 1671-1830 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2009-2010.

2. بودريعة ياسين، الثروة والفقر بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني دراسة اقتصادية ومقاربة اجتماعية من خلال دفاتر التركات، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2016-2017.

3. حرفوش عمر ، الإدارة الجزائرية في العهد العثماني» الإدارة المركزية نموذجا» ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.

4. حرفوش عمر ، الإدارة في العهد العثماني الإدارة المركزية نموذجيا، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مذكرة ماجستير، 2008-2009.

5. حماش خليفة ، العلاقات بن إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830 ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الأدب قسم التاريخ والآثار، جامعة الاسكندرية، 1988.

6. زيطوط فطيمة ، قاموس حكام الجزائر العثمانية في عهد البايلربايات 1518-1887 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019.

7. عليليش حبيبة ، طبيعة الحكم العثماني وآلياته في الجزائر 1519-1830 أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، أبو القاسم سعد الله، 2020-2021.

8. عمريوي فهيمة ، الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 18، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

9. القشاعي فلة موساوي ، النظام الضريبي القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، كلية الجزائر، 1989-1990.

10. كمال جمال محمود محمد، نظام الالتزام في ريف الصعيد في العصر العثماني رسالة ماجستير، كلية الأدب قسم التاريخ، جامعة القاهرة، مصر، 2001.

11. معاشي جميلة ، الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

12. ميلودي محمد ، الموظفون في الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة2، 2018-2019.

5-المعاجم

1. بركات مصطفى ، الألقاب والوظائف العثمانية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000.

2. الحلاق حسان وعباس الصباغ، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، ط1، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، 1999،.

3. سعداوي صاح ، مصطلحات التاريخ العثماني ،مج2،دار اللك عبد العزيز ،الرياض ،2012.

4. صابان سهيل ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

5. المصري حسين مجيب ، معجم الدولة العثمانية ، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2004.

6. نويهض عادل ، معجم اعلام الجزائر من صدر الاسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية ،بيروت – لبنان، 1980.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
الاهداء	/
الشكر	/
قائمة المختصرات	/
مقدمة	أ
الفصل الأول: طبيعة الحكم العثماني	
1-التجنيد	8
1-1 كيفية التجنيد	8
1-2 بدايات التدخل في الحكم	15
1-3 السلوكيات اللاأخلاقية للجيش الإنكشاري	21
2-الإنكشارية والسلطة الانقلاب الناعم	23
2-1 الاستلاء المباشر على السلطة (1659-1671)	23
2-2 حكم الدايات أو الحكم الغير مباشر (1671-1830)	27
2-3 استقلال ام استئثار بالحكم 1711	29
3-جماعة الأتراك في الجزائر احتكار الصراع على السلطة	36
3-1اختتام المشهد السياسي (احتكار المناصب السامية)	36
3-2 تعيين من ذوي القربة	40
3-3 الاقتتال الداخلي	42
3-3-1 الاغتيالات	42
3-3-2 قرارات العزل والنفي	49
الفصل الثاني: الفساد سياسة عامة ام تصرفات خاصة	
1 – كلام عن بعض الدايات	54
1-1 حكم البلاد في يد من لا يستحقه	54

2-1 تدخل النساء في الحكم	**56**
2- الالتزام والضرائب	**57**
2-1 سياسة الالتزام (شراء المناصب)	**57**
2-2 المحال	**60**
2-3 الضرائب المستحدثة	**64**
2-4 العوايد بديل لأجور	**69**
الفصل الثالث: الراعي والرعية	
1-الحكام والمجتمع	**72**
1-1 العلاقة مع اليهود	**72**
1-2 مظاهر توتر العلاقة	**75**
2-القضايا الجزائية	**76**
2 -1 الجرائم الاجتماعية	**76**
2-2 الجرائم الاقتصادية	**82**
3-نظرة الجزائريين للحكم التركي	**87**
3-1 أحمد الشريف الزهار	**87**
3-2 محمد صالح العنتري	**89**
خاتمة	**92**
الملاحق	**95**
قائمة المصادر المراجع	**106**
فهرس الموضوعات	**122**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Republique Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة آكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tadwirt Akli Mohand Ulhaj - Tilelli -
Faculté des Sciences Sociales et Humaines

قسم التاريخ

إذن بإيداع مذكرة التخرج بعد التصحيح

نحن الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة عن المذكرة :

الأستاذ المشرف (ة): ..... سبو دريعة ياسين .....

الأستاذ المناقش (ة) : ..... مراح هادي .....

الأستاذ الرئيس (ة) : ..... رشيدة شدري محمد .....

نأذن بإيداع مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر بعد تصحيحها

بعنوان: ..... مظاهر الفساد خلال عهد الدايات في الجزائر ووسائل ردعه .....

والتي أعدها الطالب : ..... عباس حدة .....

والطالب: ..... / .....

المسجل بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ميدان : ..... التاريخ .....

تخصص : ..... تاريخ الجزائر الحديث (1519 - 1830) .....

الموسم الجامعي : ..... 2023 - 2024 .....

إمضاء رئيس اللجنة

إمضاء المناقش

إمضاء المشرف

البويرة في : 2024-07-1